

الإدارة المالية ١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المحاضرة الأولى

أولاً: طبيعة الإدارة المالية ومجالاتها

- الإدارة المالية من المجالات الوظيفية المتخصصة يعني تعتبر احد تخصصات إدارة الأعمال العامة التي احنا ندرسه.
- **تعريف الإدارة المالية:** إدارة التفتقات النقدية داخل منشآت الأعمال العامة والخاصة (يعني إدارة الفلوس الداخلة والخارجه من المنشاه سواء كانت شخصيه للأفراد او للحكومه)

أوجه الاختلاف بين **المالية** و**المحاسبه** و**الاقتصاد**

المحاسبه	المالية	الاقتصاد
تهتم بعملية تجميع البيانات التاريخيه او المستقبليه وتسجيلها بصوره صحيحه (تعريف المحاسبه القيود قائمه الدخل..الخ)	هي عمليه اداريه تهتم باتخاذ القرارات (تمويل او استثمار) على حسب المعلومات التي يخرجهها النظام المحاسبي	يهتم بتحليل وتوزيع الموارد على الوجه الأمثل واستغلالها بصوره جيده ودراسة المعاملات .

إذا نستنتج ما يلي:

- النظرية الاقتصادية هي التي تبين لنا مفاهيم العرض والطلب والدوال والتنبؤ بالوضع المستقبلي.
- مما سبق نجد انه لا يمكن اتخاذ قرارات ماليه الا في ضوء النظرية الاقتصادية والمخرجات المحاسبية.

مجالات الإدارة المالية:

- المالية العامه وتهتم بالنفقات والايروادات العامه (ارباح ونفقات الدوله)
- تحليل الاستثمار في الاوراق الماليه من حيث العوائد والاعطار (يعني قبل لا يستثمر فلوسه يعملون دراسه قد ايش الربح وقد ايش نسبة خسارته لو صارت)
- المالية الدوليه (تعامل الدوله مع الدول الاخرى يعني الامور الماليه بينهم فالتوريد والتصدير ..الخ)
- المؤسسات الماليه(المصارف والبنوك مؤسسات الاستثمار)
- الاداره الماليه للمنشأه وهي احد فروع الاداره الاربعه في أي منشاه كانت (ماليه-تسويق-انتاج-موارد بشريه).

علاقة الإدارة المالية بالعلوم الأخرى

❖ يستفيد علم الإدارة المالية كثيراً من النظريات والأدوات الاقتصادية التي يقدمها علم الاقتصاد.

❖ تعتمد العلوم المالية بشكل كبير على علم المحاسبه، من حيث توفير المعلومات والبيانات المالية وتبويبها وتحليلها لغرض اتخاذ القرارات المالية.

❖ تعتمد العلوم المالية على العديد من العلوم المساعدة الأخرى كالإحصاء والأساليب الكمية، ونظم المعلومات الإدارية

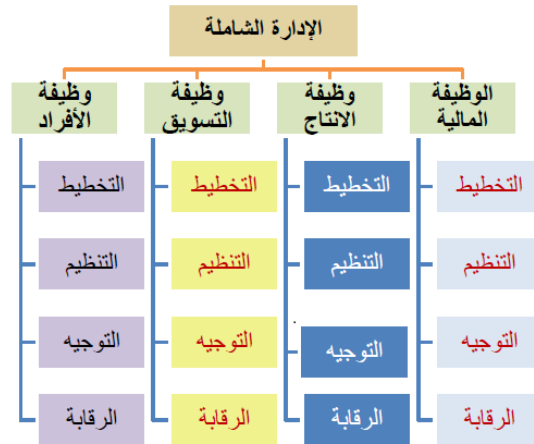
علاقة الوظيفة المالية بفروع إدارة الأعمال

❖ **للإدارة المالية علاقة وثيقة مع فروع إدارة الأعمال الأخرى:**

علاقة الوظيفة المالية بالوظائف الأخرى:

- إدارة التسويق.
- إدارة الإنتاج.
- إدارة الموارد البشرية.

مالية\إنتاج\تسويق\أفراد أي موارد بشرية (الإدارة الشاملة << تخطيط-تنظيم-توجيه-رقابة)



التطور التاريخي لمجالات الإدارة المالية

مرحلة ١ (بداية القرن العشرين):

أول ظهور لعلم الإدارة المالية كعلم مستقل كان التمويل المالي بالولايات المتحدة الأمريكية في أوائل القرن العشرين ومن خصائصه:

✓ كان يعتبر جزء من علم الاقتصاد.

✓ التركيز على الجوانب القانونية (مثل الإندماج، الإتحاد، تشكيل شركات جديدة وإصدار الأوراق المالية...).

مرحلة ٢ (بداية العشرينيات: مرحلة الثورة الصناعية):

✓ وصول التصنيع إلى ذروته وظهور الحاجة للبحث عن مصادر التمويل لغرض التوسع.

✓ التركيز على أهمية توفير السيولة.

✓ انتشار الأسواق المالية.

✓ انتشار مؤسسات الوساطة المالية.

مرحلة ٣: (فترة الثلاثينات):

✓ بعد أزمة ١٩٢٩ ازداد فشل منظمات الأعمال، مما أدى إلى تركيز التمويل على الإفلاس وإعادة التنظيم وسيولة الشركات وقوانين تنظيم سوق الأوراق المالية.

مرحلة ٤ (فترة الاربعينات وبداية الخمسينات):

✓ استمرار الأسلوب التقليدي في ممارسة الوظيفة المالية و تحليل الجوانب المالية للشركات من وجهة نظر الأطراف الخارجية (الممولين).

✓ بداية ظهور الاهتمام بدراسة أساليب الرقابة الداخلية وإعداد الموازنة الرسمية.

مرحلة ٥ (مرحلة الخمسينيات والستينيات):

✓ الاهتمام موجه نحو الالتزامات ورأس المال، فضلا عن دراسة الأصول، إضافة لظهور نماذج رياضية وكمية في مجالات فرعية عديدة من الإدارة المالية كإدارة رأس المال العامل (المخزون، النقدية، الذمم)

✓ ظهور وتطور نظرية المحفظة الاستثمارية وتطبيقاتها من أهم الأحداث خلال الستينيات، حيث ارتبط تطور هذه النظرية بـ ماركوتز ١٩٥٢، إلى أن تم تنقيتها وتطويرها أكثر من قبل فاما سنة ١٩٦٥، ولنتر ١٩٦٤.

✓ تطوير نماذج متقدمة على سبيل المثال تسعير الأصول الرأسمالية (CAPM).

مرحلة ٦ (فترة السبعينات):

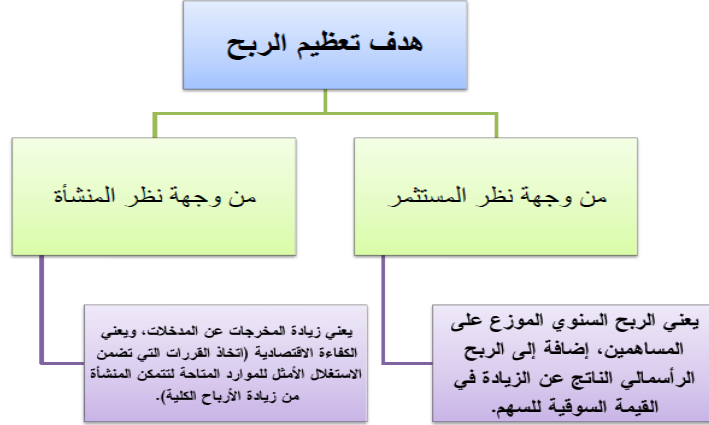
✓ التوجه نحو تطوير نماذج بديلة في المجالات الدقيقة للإدارة المالية على سبيل المثال: تسعير الخيارات الذي ارتبط بـ بلاك وشولز سنة ١٩٧٣، والذي يمثل تحديا لنموذج تسعير الأصول الرأسمالية.

مرحلة ٧ (فترة الثمانينيات والتسعينات):

✓ التركيز على أساليب التعامل مع متغيرات بيئة الأعمال المعاصرة لاسيما:

- ظروف عدم التأكد.
- كفاءة الأسواق المالية.
- المشكلات المترتبة عن التضخم والضرائب وأسعار الفائدة.
- برامج الخصخصة.
- العولمة.
- الأدوات المالية المعاصرة (المشتقات المالية)
- الأدوات المالية الإسلامية.

أهداف المنشأة:



- يعني **المستثمر** مثلاً هولمز لما يشتري أسهم وش يهيمه من شغل الشركة كله طبعا الربح النهائي وكم يقسم على السهم يعني بالعربي كم يطلعه ☺ طيب لما يزيد اللي يطلع له معناته زاد الربح الرأسمالي نتيجة لزيادة الفرق بين سعر الشراء والبيع للسهم .
- لكن الشركات اللي هي **المنشأة** تختلف وجهة نظرها للموضوع لانه يهيمها ان تزيد المخرجات عن المدخلات أي الربح عن الخسارة.

وزي ما تعودنا كل نظريه لها نقد ومن الانتقادات الموجهه لاستخدام هدف تعظيم الربح للإدارة المالية مايلي:

➤ تعدد مفاهيم الربحية، حيث يستخدم مفهوم الربح للتعبير عن العديد من المفاهيم منها:

- ربحية طويلة الأجل.
- ربحية قصيرة الأجل.
- نصيب السهم من الأرباح المحققة.
- العائد على الاستثمار.
- العائد على حقوق الملكية.

حيث انه لم يفهم أي الأرباح السابقة يقصد بهدف تعظيم الربح

➤ **تجاهل نظرية القيمة الزمنية للنقود** (النقاط التالية مهمة)

يتجاهل مبدأ تعظيم الربح مبدأ أساسي وهو أن أي مبلغ من المال يتم استلامه اليوم هو أعلى في قيمته مستقبلاً.

يعني لو هولمز حب يفتح له بقالة في سنتين من السنين ☺ بمبلغ ٥٠ ألف هالمبلغ في ذاك الوقت يكفي حق التراخيص والبضاعة والعامل ووو الخ وفتحها واشتغلت فترة من الوقت خل نفرض سنتين ودخلت ١٠٠ ألف طيب حب هولمز انه يجدد الديكور ويجيب بضاعة جديده لو حب انه يشتغل ب ٥٠ ألف هل راح تكفيه زي م كفته قبل سنتين في ضل ارتفاع الاسعار طبعا لا .

➤ **تجاهل عنصر المخاطرة:**

- ✓ إن الأرباح المتوقعة من الاستثمارات تختلف في درجة التأكد، ذلك أن الاستثمارات تختلف في درجة المخاطر المرتبطة بها.
- ✓ تختلف توجهات المستثمرين نحو تحمل المخاطر المرتبطة بالاستثمارات، فمن المستثمرين من يكون محافظاً في تحمل المخاطر ومنهم من يتصرف بالجسارة في تحمل المخاطر.

تجاهل بعض الجوانب المتعلقة بإستراتيجية المنشأة:

✓ كان تكون استراتيجية المنشأة التركيز على معدل نمو المبيعات بالرغم من تدني الربحية الحالية في المدى القصير.

يعني بعض المنشآت تكون خطتها انه اهم شي ترتفع المبيعات وتنتشر بالسوق حتى لو على المدى البعيد ب ارباح بسيطه كل مره أي المدى القصير.

✓ أو أن تكون استراتيجية الشركة تنويع المنتجات والأسواق من أجل تعزيز المكز التنافسي على الرغم من تدني مستوى الأرباح.

تعظيم الثروة:

- يتعلق بتأثير الأرباح على القيمة السوقية للمنشأة والمتمثلة في اسعار الاوراق الماليه التي تصدرها المنشأة.(كلما زادت اسعار الاوراق الماليه من الاسهم وغيرها زادت قيمة المنشأة السوقية)
- تهتم المنشأة في المدى الطويل بتنسيق الخطط والبرامج بالقرن الذي يضمن للملاك اكبر قدر من التوزيعات وهذا من شأنه زيادة سعر السهم(توزيع الأرباح بنمط معين سواء ثابت او متزايد سيكون له اثر على القيمة الماليه للسهم وهذا من شأنه تعظيم وزيادة ثروة الملاك)
- ارتباط مفهوم تعظيم الثروة بمفهوم مقايضة العائد بالمخاطر فعادة ما يتجه المستثمرون نحو الموازنه بين العوائد المتوقعة من الاستثمارات والمخاطر المرتبطة بها.(بمعنى انك اذا اردت ان تعظم الثروه لا بد ان توازن بين الأرباح المتوقعة مع الخسائر المتوقعة واي خلل يؤدي الى استثمارات فاشله)
- يأخذ تعظيم الثروة بمبدأ القيمة الزمنية للنقود الذي يمثل الانتقاد الرئيسي لهدف تعظيم الربح

تحدد أهداف الإدارة المالية من خلال عدة مداخل:

أولاً: مدخل العلاقة بين الربح والمخاطرة: وضع الإطار السليم والمناسب لتحقيق الربح عند مستوى معين من المخاطرة.

أهداف المدخل:

- ✓ تحقيق أقصى ربح في المدى الطويل.
- ✓ تقليل المخاطرة من خلال تفادي المخاطر غير الضرورية
- ✓ الرقابة المستمرة: العمل على متابعة ومراقبة تدفق الأموال والتأكد من استغلالها بالصورة المثلى من خلال ما يعرف بالتقارير المالية).
- ✓ تحقيق المرونة: الإدارة التي تحدد مصادر تمويل كافية في وقت مبكر تتمتع بدرجة أعلى من المرونة عند الاختيار من بين هذه المصادر عند الحاجة إلى تمويل اضافي.

ثانياً: مدخل العلاقة بين السيولة والربحية:

✓ من الأهداف الرئيسية للمدير المالي تحقيق عنصري السيولة و الربحية.

✓ ضرورة الاحتفاظ بأرصدة نقدية فائضة عن الحاجات التقديرية للمنشأة بغرض مواجهة الحالات الطارئة التي قد تعترض المنشأة.

وظائف وقرارات الإدارة المالية.

- ❖ في ضوء الأهداف السالفة الذكر تمارس الإدارة المالية مجموعة من الوظائف كما تتولى اتخاذ العديد من القرارات داخل المنظمة منها:
 - ✓ التنبؤ بالتدفقات النقدية الداخلة والخارجة:
 - ✓ تدبير الأموال: تحديد مصادر التمويل المختلفة وحجم التمويل المطلوب من كل مصدر وتوقيت الحصول عليها وتكلفته.
 - ✓ دارة تدفق الأموال داخل المنشأة: من خلال تتبع ومراقبة الأرصدة النقدية، والعمل على تحريكها لتغطية أي عجز في أي موقع.
 - ✓ الرقابة على التكاليف باستعمال برامج الحاسب الآلي
 - ✓ التسعير: عملية مشتركة بين مختلف إدارات المنشأة.
 - ✓ التنبؤ بالأرباح: من خلال التنبؤ بالمبيعات والتكاليف والتي يتم الحصول عليها من خلال أقسام التسويق والإنتاج.
 - ✓ قياس العائد المطلوب وتكلفة رأس المال.
 - ✓ تحليل العائد المتوقع ومقارنته بمستوى المخاطرة المتوقعة.
 - ✓ حساب تكلفة كل مصدر من مصادر التمويل، ومن ثم تقدير متوسط تكلفة رأس المال التي تساعد الإدارة في ترشيد قرارات الاستثمار.
 - ✓ الموازنة الرأسمالية: تخطيط وإدارة الاستثمارات الطويلة الأجل بالمنشأة (تحديد حجم الاستثمار المطلوب والتدفقات المتوقعة من ذلك).
 - ✓ هيكل رأس المال: تحديد نسبة التمويل الطويل الأجل والقصيرة الأجل ومصادر الحصول على كل منها، فضلا عن حقوق الملكية.
 - ✓ إدارة رأس المال العامل: عبارة عن نشاط يومي يهدف إلى التأكد من وجود الموارد الكافية التي تمكن المنشأة من مواصلة عملياتها.

انتهت المحاضرة ☺

الادارة الماليه ١

المحاضرة الثانية .. القيمة الزمنية للنقود..

المقصود بالقيمة الزمنية للنقود:

يشير مفهوم القيمة الزمنية للنقود في أبسط معانيه إلى أن ريال واحد يستلم اليوم أفضل من ريال يستلم مستقبلاً، لأن ريال يستلم اليوم يمكن أن يستثمر ويحقق عوائد مالية إضافية.

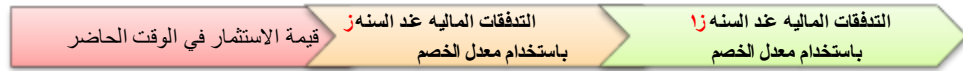
المفاضلة بين الحصول على ريال اليوم أو ريال في المستقبل يعتمد على جملة من العوامل من بينها معدل العائد الذي يمكن الحصول عليه من جراء الاستثمار.

بمعنى لما تجي تتخذ قرار مالي أي احسن لك تاخذ فلوسك اليوم او تخليها هذا يعتمد على هل سيكون العائد لو اخذتها الان واستثمرتها افضل او لو تخليها وتأخذ مستقبلاً يكون اعلى من قيمته لو يستثمر اليوم.

أهمية دراسة القيمة الزمنية للنقود:

ترجع أهمية دراسة القيمة الزمنية للنقود في مجال العلوم المالية في المساعدة على اتخاذ قرارات الاستثمار، فالتدفقات النقدية المستقبلية يجب حسابها بقيمتها الحالية (قيمتها في الوقت الحاضر)، وذلك عن طريق خصم هذه التدفقات النقدية باستخدام معدل خصم.

إن استخدام القيمة الزمنية للنقود يمكن الإدارة المالية من اتخاذ قرارات مالية سليمة ومنطقية.



أي أن التدفقات النقدية في الوقت الحاضر لا تتساوى مع التدفقات النقدية عند ز ١ و ز ٢ من حيث القوة الشرائية حتى وإن تساوى المبلغ فالقوة الشرائية للمبلغ في الوقت الحاضر أكبر منها عند السنة ز (يعني مثل ما قلنا بمثال هولمز والبقالة مبلغ ال ٥٠ الف لما فتح البقالة ما يكفي بحد فيه لأن كل شيء ارتفع سعره) إذن نقارن التدفقات النقدية المتوقعة بالسنوات القادمة مع الوقت الحاضر ونجمع أو نطرح وتكون القيمة منطقية مع قيمة الاستثمار الفعلية.

يعبر عن القيمة الزمنية للنقود من خلال مفهومين هما:



عندي مبلغ ابي استثمره (القيمة الحالية) كيف اعرف مستقبلاً العوائد (القيمة المستقبلية)

او عندي مبلغ اتوقع استثماره مستقبلاً (قيمة مستقبلية) و ابي اعرف كم تساوي قيمة الاستثمار اليوم (قيمة حالية).

• القيمة المستقبلية والفوائد المركبة future value :

تشير القيمة المستقبلية إلى قيمة التدفقات النقدية التي يمكن الحصول عليها من الاستثمار الحالي الذي ينمو بمعدل عائد محدد.

يقصد هنا الودائع فالبانوك فانت لما تودع مبلغ معين في بنك بغرض استثماره فانت تتوقع انك تحصل قيمة معينة بعد سنة مثلاً اودعت ١٠٠٠ ريال وتوقع بعد سنة فوائد بقيمة ٦% الفوائد هذي هي ما يقصد بها بالقيمة المستقبلية وهذا هو الهدف من الاستثمار سواء بـ ودعيه او بأسهم او مشروع ما من أجل القيمة المستقبلية بمبلغ محدد راح استلمه في نهاية كل سنة ماليه والمبلغ هذا يمكن حسابه.

الادارة الماليه ١

##مثله على القيمة المستقبلية:

مثال:

قامت شركة المها باستثمار على النحو التالي:

قيمة الاستثمار = ٢٠٠٠ ريال

مدة الاستثمار = ٢ سنة

بمعدل عائد سنوي = ١٠ %

##ما هو المبلغ الذي ستحصل عليه بعد سنة؟

*لحساب القيمة المستقبلية نستخدم القانون التالي (قانون مهم)

$$FV = C(1+R)^t$$

*حيث ان

$FV =$ القيمة المستقبلية ،

$C =$ التدفق النقدي من الاستثمار ،

$r =$ معدل العائد على الاستثمار ،

$t =$ مدة الاستثمار ،

$(1+r)^t =$ القيمة المستقبلية لواحد ريال يتم استثماره لعدد (t) من السنوات بمعدل فائده أو عائد (r) * {متوفر بالجداول الماليه}

الحل:

جدا بسيط لانه سؤال مباشر مجرد تعويض بالقيم المعطاه+القيم في الجداول الماليه

كيف نستخرج القيم من الجداول : عدد الفترات يعني عدد السنوات نروح للسنة اللي طلبها بالسؤال وهنا ٢ ونبحث عن المعدل المذكور وهو ١٠ %

عدد الفترات	8%	9%	10%	12%	14%	16%
1	1.0800	1.0900	1.1000	1.1200	1.1400	1.1600
2	1.1664	1.1881	1.2100	1.2544	1.2996	1.3456
3	1.2597	1.2950	1.3310	1.4049	1.4815	1.5609

إذا بالتعويض بالقانون:

$$FV = 1,21 \times 2000 = 2420 \text{ ريال}$$

مثال اخر:

إذا عرضت عليك فرصة استثمار مبلغ ١٠٠٠ ريال لمدة ٥ سنوات بمعدل عائد ١٢ %.

##١ ماهي قيمة المبلغ المتجمع لديك في نهاية السنة الخامسة؟

##٢ ماهو مجموع العائد الذي حصلت عليه؟

##٣ ماهي قيمة العوائد التي حصلت عليها نتيجة إعادة استثمار العوائد؟

الحل:

#١ ماهي قيمة المبلغ المتجمع لديك في نهاية السنة الخامسة؟

هنا كانه يقولك ماهي القيمة المستقبلية اذن حسب القانون $FV = C(1+R)^t$

وحتى نعوض بالقانون نوجد معامل القيمة المستقبلية

*بالنظر للجدول المالي رقم واحد(تلقونه بتابع الجدول ١) عند السنة الخامسة راح نجد ان القيمة المستقبلية لريال واحد بمعدل ١٢ %
 $1,7623 = (1+r)^t$

عدد الفترات	8%	9%	10%	12%
1	1.0800	1.0900	1.1000	1.1200
2	1.1664	1.1881	1.2100	1.2544
3	1.2597	1.2950	1.3310	1.4049
4	1.3605	1.4116	1.4641	1.5735
5	1.4693	1.5386	1.6105	1.7623

$$1,7623 = (1+R)^t \Rightarrow 1,7623 \times 1,000 = C(1+R)^t$$

#٢ ماهو مجموع العائد الذي حصلت عليه؟

هنا كانه يقولك كم كسبت نهاية السنة الخامسة بعد استبعاد رأس المال احنا بالبدايه طلعتنا القيمة المستقبلية كامله مع رأس المال ١٠٠٠ ريال طيب احنا نبي مجموع العوائد يعني المكسب فقط * اذن نطرح رأس المال من القيمة المستقبلية

$$762 = 1762 - 1000$$

#٣ ماهي قيمة العوائد التي حصلت عليها نتيجة إعادة استثمار العوائد؟

* يعني استثمرت وطلع لك مبلغ ورجعت استثمرت هالمبلغ اللي طلع كل سنة تعيد نفس العمليه لمدة ٥ سنوات يبي بالنهايه كم يطلع لك من اعادة الاستثمار كل سنة بدون رأس المال ؟

احنا لمدة ٥ سنوات نستثمر ال ١٠٠٠ ريال سنويا وراح يطلعنا من ال ١٠٠٠ ريال كل سنة ١٢ %

اولا نوجد العائد السنوي أي خلال سنة وحده (خلال سنة نضربها بالمعدل المعطى $12\% = 100 \div 12 = 8,33$)

$$1000 \times 8,33 = 8330 \text{ ريال سنويا (يعني لما نعيد نستثمر الالف ريال يطلع لنا كل سنة ٨٣٣٠ ريال)}$$

طيب نبيها خلال ٥ سنوات $8330 \times 5 = 41650$ ريال

طيب احنا كل سنة نعيد نستثمر ١٠٠٠ ريال مع ال ٨٣٣٠ ريال اللي هي العوائد

وطلع لنا من السؤال رقم #٢ مجموع العوائد بدون رأس المال (١٠٠٠ ريال) $762 = 1762 - 1000$

اذن نطرح:

$$762 - 600 = 162 \text{ ريال (قيمة اعادة استثمار العوائد فقط).}$$

• القيمة الحالية (خصم التدفقات النقدية) present value :

القيمة الحالية هي عكس القيمة المستقبلية إذ تسعى إلى خصم التدفقات النقدية وإرجاعها إلى قيمتها الحاضرة (يعني عندك استثمار أو مشروع وقالوا لك بيطلع لك كذا أو والله الشركة الفلانية استثمرت قبل ٣ سنوات وطلع لها مبلغ كذا طيب انت تبي تعرف كم المبلغ اللي يستثمر أو استثمر علشان تطلع لك القيمة الحالية إذن تستخدم خصم التدفقات النقدية).

تُحسب القيمة الحالية وفق الصيغة التالية: الاستنتاج موجود بالمحاضرة واضح جدا وغير موجود بالمحتوى

$$Pv = C \times \frac{1}{(1+r)^t} = \text{القيمة الحالية}$$

Pv = القيمة الحالية للتدفقات النقدية التي يحصل عليها المستثمر مستقبلا

C = التدفقات النقدية التي يحصل عليها المستثمر لاحقا

r = معدل الخصم (معدل العائد المطلوب)

يطلق عليه معامل الخصم أو معامل القيمة الحالية ويحسب كالتالي:

$$\frac{1}{(1+r)^t} = \text{معامل القيمة الحالية}$$

وهو عبارة عن مقلوب معامل القيمة المستقبلية $(1+r)^t$

القيمة الحالية = التدفق النقدي المستقبلي $\times$ معامل القيمة الحالية

عند معدل الخصم المحدد لفترة معينة

مثال:

قامت شركة ناصر على الدخول في مشروع استثماري يدر عليها تدفقات نقدية ١٠٠٠ ريال بعد سنتين من تاريخ الاستثمار (في نهاية السنة الثانية).

ما هي القيمة الحالية لهذه التدفقات النقدية إذا كان معدل الخصم ١٠%؟

سؤال مباشر عطاني قيمة العوائد ١٠٠٠ ريال و يبي المبلغ اللي استثمر قبل سنتين إذا كان معدل الخصم $r=10\%$

$$Pv = c \times \frac{1}{(1+r)^t}$$

هنا راح نستخدم جداول القيمة الحالية بنفس الطريقة السابقة ونعوض بـ

من الجدول المالي رقم (٣) نجد ان معامل القيمة الحالية $= 0,8264$

عدد السنوات	8%	9%	10%
1	0.9259	0.9174	0.9091
2	0.8573	0.8417	0.8264

اذن: $826,4 = 0,8264 \times 1000$ ريال

ولو حبيبنا نشوف القيمة المستقبلية لـ ٨٢٦,٤ ريال راح تساوي ١٠٠٠ ريال.

انتهت المحاضرة الثانية

الإدارة المالية ١

المحاضرة الثالثة القيمة الزمنية للنقود..

تحديد معدل الخصم (r):

تتكون معادلة القيمة الحالية أو المستقبلية من أربعة متغيرات هي القيمة الحالية (PV) والقيمة المستقبلية (C) ومعدل الخصم (r) وعدد الفترات الزمنية (t) وفي حالة توفر ثلاثة متغيرات يمكن حساب المتغير الرابع.

بمعنى أنه قد لا يكون المطلوب القيمة الحالية أو المستقبلية يمكن يطلب معدل الخصم أو عدد الفترات الزمنية وهكذا.

مثال:

إذا قام أحد الأشخاص بإيداع مبلغ ٢٥٠٠ ريال وكان باستطاعته الحصول على مبلغ ٢٨٠٠ ريال بنهاية العام، فما هو معدل العائد على الاستثمار؟

هنا طلب معدل الخصم r واعطاني قيمه حاله $C = 2500$ ريال وقيمته مستقبليه $PV = 2800$ ريال والزمن T عام واحد

طيب الان عندنا قانونين القيمة المستقبلية والقيمة الحالية نأخذ أي واحد منهم عادي لان الاثنين يؤدون لنفس النتيجة مثل ما قلنا قبل مقلوب بعض فناخذ قانون القيمة المستقبلية اسهل ☺

$$FV = C(1+R)^t$$

$$FV = C(1+R)^t \text{ بالتعويض}$$

$$(1+R)^T \times 2500 = 2800$$

ننقل معامل معدل الخصم الى الجهة الاخرى من المعادله فينتقل للمقام

$$\frac{2800}{(1+R)} = 2500 > \text{هنا الزمن } T=1 \text{ من كذا لا يكتب في الأس لكن لو كان الزمن عدد اكبر من ١ يكتب طبعاً}$$

نبدأ نحل معادله بمجهول واحد طبيعي نضرب طرفين في وسطين

$$R2500 + 2500 = 2800$$

$$R 2500 = 2500 - 2800$$

$$R 2500 = 300$$

بالقسمة على معامل R

$$\text{اذن : } R = \frac{300}{2500} = 0.12 = 12\%$$

مثال:

تقدم أحد رجال الأعمال بطلب لمنحه مبلغ ١٠٠٠ ريال اليوم على أن يعيدها ٢٠٠٠ ريال بعد ٤ أعوام، فما هو معدل العائد الذي يدفعه رجل الأعمال؟

هنا اعطانا قيمه حاله $PV = 1000$ ريال و قيمه مستقبليه $C = 2000$ ريال والزمن $t = 4$ سنوات

المطلوب معدل العائد r

الادارة الماليه ١

نفس خطوات المثال السابق نستخدم معادلة القيمة المستقبلية راح اعطيكم المعادله جاهزه اسهل عليكم لو طلب معدل العائد

$$\frac{FV}{(1+R)^t} = C$$

نعوض بالمعادله

$$\frac{2000}{(1+r)^4} = 1000 \quad \text{نضرب طرفين} \times \text{وسطين}$$

$$\frac{2000}{1000} = (1+r)^4$$

$$2 = (1+r)^4$$

الان طلع لنا معامل القيمة المستقبلية = ٢ لكن احنا ما نبي معامل القيمة المستقبلية احنا نبي **معدل الخصم r** لوحدها (النسبه يعني)

اذن نروح للجداول الماليه ونبحث من صف الفترات السنه ٤ ونمشي بخط مستقيم لحد م نجد معدل خصم = ٢

عدد الفترات	18%	20%	24%
1	1.1800	1.2000	1.2400
2	1.3924	1.4400	1.5376
3	1.6430	1.7280	1.9066
4	★ 1.9388	★ 2.0736	2.3642

بعد البحث راح نجد ان معدل الخصم يقع ما بين ١٨% = ١,٩٣٨٨ اقل من ٢ و ٢٠% اكبر من ٢ .

تحديد عدد الفترات:

مثال:

تمتلك إحدى مؤسسات الأعمال الصغيرة مبلغ ٤٠.٠٠٠ ريال الآن وتفكر في شراء معدات مكتبية بمبلغ ٨٠.٠٠٠ ريال، فإذا كان معدل الخصم السائد ١٠%، فما هو عدد الفترات اللازمة لجمع مبلغ ٨٠.٠٠٠ ريال إذا قامت المؤسسة باستثمار مبلغ ٤٠.٠٠٠ ريال؟

قيمه حاله c = 40000 ريال

قيمه مستقبلية fv = 80000 ريال

معدل الخصم r = 10%

*المطلوب عدد الفترات الزمنية t

$$\frac{FV}{(1+R)^t} = C$$

$$\frac{80000}{(1+r)^t} = 40000 \quad \text{طرفين} \times \text{وسطين يعطيني} \quad 2 = (1+r)^t$$

نروح للجداول معطيني معدل الخصم ١٠% اذا نبحث بعمود ١٠% يطلع معامل القيمة المستقبلية ما بين ٧ و ٨

عدد الفترات	8%	9%	10%
1	1.0800	1.0900	1.1000
2	1.1664	1.1881	1.2100
3	1.2597	1.2950	1.3310
4	1.3605	1.4116	1.4641
5	1.4693	1.5386	1.6105
6	1.5869	1.6771	1.7716
7	★ 1.7138	★ 1.8280	★ 1.9487
8	1.8509	1.9926	★ 2.1436

الادارة الماليه ١

طبعاً نشوف ايهم اقرب لـ ٢ راح تكون السنه السابجه اقرب

$$y = t$$

بكذا نكون انتهينا من جداول القيم المستقبلية والحاليه لريال واحد في نهايه عدد من الفترات n بمعدل فائده r وكيفية استخدامها وحل مسائلها .

راح نبدأ الان بجداول القيم السنويه الحاليه والمستقبلية لريال واحد لعدد من الفترات n بمعدل فائده r .

القيمة المستقبلية لدفعات سنوية متساوية:

سلسلة متتالية من القيم المالية المتساوية المستحقه في نهايه كل سنة لعدد من السنوات.

معني الكلام السابق انه في الجداول الماليه اللي درسناها قبل كان يتكلم عن دفعات ماليه ليست بالضروره تكون متساويه يعني ممكن هالسنه استثمر ٣٠٠ ريال والسنه الجايه استثمر ٧٠٠ ريال وبعدها ٢٠٠ ريال وهكذا .

الان راح نشوف كيف الوضع لو عندنا طريقه لحساب التدفقات النقديه بدفعات نقديه متساويه كل سنه

مثال:

إذا كانت شركة جودة تقوم باستثمار ٥٠٠٠ ريال في نهايه كل عام بمعدل عائد سنوي مقداره ٤ %، فما هو المبلغ المتجمع لدى المنشأة بعد ٣ سنوات؟

هنا بالسؤال يقولك ان شركة جودة كل سنه تستثمر ٥٠٠٠ ريال لمدة ٣ سنوات يعني السنه الاولى خمس الف والثانيه نفس المبلغ والثالثه كذلك اذا من صياغة السؤال راح نعرف أي الجداول الاربعه نستخدم من القيمه المستقبلية او الحاليه اذا كانت ثابتة او متغيره .

$$FV = C \times \left[\frac{(1+r)^t - 1}{r} \right]$$

اعطاني المعادله جاهزه بالمحاضره والمحتوى دون استنتاج

$$C = 5000 \text{ ريال}$$

$$R = 4\%$$

المطلوب كم يصبح لدى شركة جودة بعد ٣ سنوات؟ يعني كم مجموع العوائد بعد نهايه ٣ سنوات

فالمسائل السابقه كنا نستخدم الجدول ١ والجدول ٣ لايجاد معدل فائده لريال واحد لنهايه عدد من الفترات

الان راح نستخدم الجدول ٢ لايجاد قيمه مستقبلية سنويه لعدد من الفترات ونبحث عن معامل القيمه السنويه لريال واحد عند عدد فترات ٣ سنوات

$$\text{ومعدل فائده } 4\% = 3,1216$$

عدد الفترات n	1%	2%	3%	4%
1	1.0000	1.0000	1.0000	1.0000
2	2.0100	2.0200	2.0300	2.0400
3	3.0301	3.0604	3.0909	3.1216

$$FV = C \times \left[\frac{(1+r)^t - 1}{r} \right] \text{ نعوض بالمعادله الموجوده في}$$

الادارة الماليه ١

وحتى نعوض نفهم اول شي وش المعادله علشان نعوض صح

المبلغ اللي طلعهنا من الجدول الا وهو معامل القيمه السنويه لريال واحد = $\left[\frac{(1+r)^t - 1}{r} \right]$

إذا تعويض مبالاشر

$$F_v = 5000 \times 3.1216 = \text{ريال } 15608$$

بنهاية المثال السابق يفترض اننا تعلمنا متى نستخدم الجداول الماليه ١و٢ و٣ ونستنتج بناء عليها متى نستخدم الجدول ٤ قبل الامثله التاليه

الجدول ١ عندما لا تكون القيمه المستقبلية متساويه (غير منتظمه)

الجدول ٢ عندما تكون القيمه المستقبلية متساويه (منتظمه)

الجدول ٣ عندما لا تكون القيمه الحاليه متساويه (غير منتظمه)

وبالتالي نستطيع ان نستنتج ان الجدول ٤ عندما تكون القيمه الحاليه متساويه.(منتظمه)

القيمة المستقبلية لمبالغ مختلفة لعدد من السنوات:

مثال:

قامت شركة السلام باستثمار مبالغ مختلفة على ٣ فترات زمنية:

٢٠٠ ريال نهاية السنة الأولى

٤٠٠ ريال نهاية السنة الثانية

٦٠٠ ريال نهاية السنة الثالثة

فما هو المبلغ المتجمع للمنشأة في نهاية العام الثالث علماً بأن معدل العائد السنوي ١٠ % ؟

هنا كانه يقولك احسب القيمه المستقبليه لكل مبلغ من المبالغ السابقه يعني وش نسوي

نعوض بالمعادله $FV = C(1+R)^t$ كل مره بمبلغ من المعطيات

طيب عدد الفترات= ٣ سنوات

اذن كل مره نعوض بالعادله نكتب قيمة الـ r حسب السنه والمبلغ تتبعها وبنفس معدل العائد السنوي 10% ونكتبه بالمعادله بهذا الشكل

المبلغ الاول ٢٠٠ ريال استثمر في نهاية السنة الاولى يعني السنة خلصت وبعدين استثمرتها يعني كم بقى من ٣ سنوات < سنتين r =

اذن $f_v = 200 \times (1 + 0,1)^2 = 242$ ريال استخدموا الاله الحاسبه يطلع النتاج ع طول

المبلغ الثاني ٤٠٠ ريال استثمر في نهاية السنة الثانيه يعني السنة الثانيه خلصت وبعددين استثمرتها كم بقي من الـ ٣ سنوات < سنة r =

اذن $44.0 = (1 + 0.1)^1 \times 40.0 = f_v$ ريال

المبلغ الثالث ٦٠٠ ريال استثمار في نهاية السنة الثالثة نهاية الوقت اذن r هنا تساوى صفر

الادارة الماليه ١

$$Fv = 600 \times (1 + 0.1)^3 = 1 \times 600 = 600 \text{ ريال (أي عدد اس صفر يساوي ١)}$$

الان نقدر نطلع مطلوب السؤال وهو المبلغ المتجمع بعد ٣ سنوات

$$1282 = 600 + 440 + 243 \text{ ريال.}$$

القيمة الحالية لدفعات سنويه متساويه:

هي سلسله متساويه من التدفقات النقدية التي يمكن الحصول عليها كل عام لعدد معين من السنوات .
(نفس القيمة المستقبلية لدفعات سنويه متساويه ولكن مقلوبها).

مثال:

شركة المنصور لديها استثمار يدر عليها تدفقات نقدية = ١٠٠٠ ريال سنوياً لمدة ٣ سنوات، فإذا كان معدل الخصم (معدل العائد المطلوب) هو ١٠%، فما هي القيمة الحالية للتدفقات من هذا الاستثمار؟

تستثمر شركة المنصور مبلغ ونهاية كل سنة يطلع لها ١٠٠٠ ريال لمدة ٣ سنوات

القيمة المستقبلية $Fv = 1000$ ريال \الفترة الزمنية $r = 3$ سنوات \معدل الخصم (معدل العائد) $= 10\%$

المطلوب القيمة الحالية

معامل القيمة الحالية لسلسله متساويه من التدفقات النقدية لعدد من الفترات يحسب بالمعادله التاليه
وهو متوفر بالجدول المالي رقم ٤ ويساوي ٢,٤٨٦٩ >> بالجدول طالع هالرقم لكن بالمحاضر
قرب العدد الى ٢,٤٨٧ وبالنهايه النتيجة صحيحه بتقريب او بدون

$$1 - \left[\frac{1}{(1+r)^t} \right]$$

عدد الفترات	8%	9%	10%
1	0.9259	0.9174	0.9091
2	1.7833	1.7591	1.7355
3	2.5771	2.5313	2.4869 ★

ويمكن الحصول على القيمة الحالية لتدفقات هذا الاستثمار عن طريق العلاقه التاليه

القيمة الحالية = التدفق × معامل القيمة الحالية (عند ١٠% ٣ سنوات)

اذن القيمة الحالية = $2,487 \times 1000 = 2,487$ ريال (الحل بالتقريب زي المحاضره)

= $2,4769 \times 1000 = 2,486,9$ ريال (الحل بدون تقريب ملاقيه فرق يذكر ولذلك الدكتور قربته)

تذكير:

الجدول ١ عندما لا تكون القيمة المستقبلية متساويه (غير منتظمه)

الجدول ٢ عندما تكون القيمة المستقبلية متساويه (منتظمه)

الجدول ٣ عندما لا تكون القيمة الحالية متساويه (غير منتظمه)

الجدول ٤ عندما تكون القيمة الحالية متساويه (منتظمه)

الإدارة المالية ١

القيمة الحالية لمبالغ مختلفة لعدد من السنوات:

مثال:

إذا كانت التدفقات النقدية المتوقعة من مشروع ناصر الاستثماري خلال العمر الافتراضي للمشروع وعددها ثلاث سنوات على النحو المبين في الجدول التالي، فما هي القيمة الحالية لهذا المشروع إذا كان معدل الخصم ١٠ % ؟

السنوات	١	٢	٣
التدفق النقدي	٩٠	٧٥	٦٩

الآن عندنا طريقتين للحل

أما نعوض بمعادلة القيمة الحالية على جميع قيم السنوات المعطاه ونجمع النواتج كالتالي

$$fv = C \times \frac{1}{(1+r)^t} \quad 90 = \frac{90}{(1+0.1)^1} = 90 \times \frac{1}{(1+0.1)^1} \quad 81.81 = \frac{90}{(1+0.1)^1} \text{ ونطبق على الباقي وتكون النتيجة كالتالي}$$

$$188.82 = \frac{60}{(1+0.1)^3} + \frac{75}{(1+0.1)^2} + \frac{90}{(1+0.1)^1}$$

أو نستخدم الجدول المالي رقم ٣ مباشرة وهذا أسهل

نستخرج معامل القيمة الحالية عند كل سنة وعند معدل الخصم ١٠% ونضربه بالتدفق النقدي ونجمع النواتج (القيم النقدية في السؤال)

عدد الفترات	8%	9%	10%
1	0.9259	0.9174	0.9091
2	0.8573	0.8417	0.8264
3	0.7938	0.7722	0.7513

السنوات	التدفق النقدي	معامل القيمة الحالية	القيمة الحالية
السنة الأولى	٩٠	٠,٩٠٩	٨١,٨١
السنة الثانية	٧٥	٠,٨٢٦	٦١,٩٥
السنة الثالثة	٦٠	٠,٧٥١	٤٥,٠٦
			١٨٨,٨٢

انتهت المحاضره الثالثه

المحاضرة الرابعة .. أساسيات العائد والمخاطر..

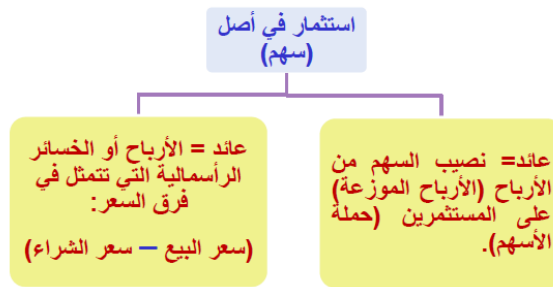
قرارات الاستثمار بشكل عام محفوفة بالمخاطر ربح وخساره لا يخلو أي استثمار من المخاطر مهما كان نوعه ويحتمله المستثمر مقابل العوائد المتوقعة الحصول عليها (باستثناء المخاطر عديمة المخاطر يعني الاستثمار في سندات خزينة الدولة حيث ان الدولة في حالة الخساره تتولى تدفع رأس المال) وتختلف هذه المخاطر من استثمار لآخر ولذلك وجب معرفة كيفية حساب العوائد والمخاطر للاستثمارات الماليه .

العائد

لو تصورنا أن مستثمراً قام باستثمار مبلغ من المال في أصل ما (سهم)، فما هو العائد الذي يتوقع هذا المستثمر الحصول عليه؟ والجواب هو:

(يقصد بالأسهم الأوراق الماليه الاصول الماليه)

فسيكون على نوعين من العوائد :



العائد على الاستثمار (أسهم) يتكون من جزئين:

1. عائد = نصيب السهم من الأرباح المحققة (الربح الموزع).
2. عائد = فرق السعر (الفرق بين سعر شراء السهم وسعر البيع) وقد يكون هذا العائد صالح المستثمر (+) ويعتبر بمثابة ربح رأسمالي أو (-) ويعتبر (خسارة رأسمالية).

عائد نصيب السهم من الارباح الموزعه: أي انه في حالة الربح السنوي توزع الارباح على جميع حملة

عائد فرق السعر: تحصل في أي وقت مثلاً اشتريت مجموعة سهم في شركة صافولا بـ ١٠٠ ريال للسهم وبعد فترة ابي ابيعهم ١٠٦ ريال اذا فرق السعر ٦ ريال للسهم وهذا يسمى ربح رأسمالي ولو حصل العكس وباعه بـ ٩٤ ريال يكون فرق السعر -٦ ريال هذا يسمى خساره رأس ماليه.

ويحسب العائد أي كان نوعه بالمعادله التاليه :

العائد الكلي للاستثمار (السهم) = نصيب السهم من الأرباح + الربح أو الخسارة الرأسمالية.

ملاحظة: * نظراً لأن الظروف الاقتصاد غير مؤكدة فإن العائد المتوقع عن أي استثمار يتعرض لدرجة من المخاطر.

وايضاً الظروف الداخليه للشركه نفسها غير مؤكده فقد لا تكون بالنشاط المتوقع فلم تتحقق العوائد المتوقعه فهناك قدر من المخاطر بحدوث الخسائر ويمكن قياس هذا الخطر بعدة طرق .

كذلك:

* يمكن قياس العائد إما كقيمة مطلقة أو كنسبة مئوية.

مطلقه يعني بالارقام مثلاً مليون مئة ميون او كنسبه مئويه يعني مثلاً ١٠ %

مثال(قيمه مطلقه): (في حالة الربح)

قام احد المستثمرين بشراء اسهم = ٥٠ ريال للسهم

سعر السهم = ٨٠ ريال

مجموع الاستثمار = ٨٠ ريال × ٥٠ سهم = ٤٠٠٠ ريال (رأس المال)

بعد سنه وزعت الشركه الارباح بواقع = ٢ ريال \ السهم

اذن مجموع الارباح الموزعه لهذا المستثمر = ٥٠ سهم × ٢ ريال = ١٠٠ ريال (عائد الارباح الموزعه)

بعد فترة ارتفعت اسعار اسهم الشركه واصبحت = ٨٥ ريال \ السهم

قرر المستثمر بيع اسهمه اذن مجموع الاسهم المباعه = ٥٠ سهم × ٨٥ ريال = ٤٢٥٠ ريال (عوائد رأسماليه)

مجموع العوائد الرأسماليه والموزعه = ٢٥٠ + ١٠٠ = ٣٥٠ ريال

اذن مجموع التدفقات النقدية للمستثمر = ٣٥٠ ريال

(في حالة الخساره)

لو تصورنا انه بدل ما ترتفع اسهم المستثمر انخفضت في نهاية الفتره الى ٧٨ ريال للسهم

يصبح العائد كالتالي :

الارباح الموزعه للسهم الواحد لا تتغير = ٢ ريال

مجموع الارباح الموزعه لهذا المستثمر = ٥٠ سهم × ٢ ريال = ١٠٠ ريال \ السهم

(قرر يبيع اسهمه بسعر السوق) سعر بيع السهم = ٧٨ ريال \ السهم

مجموع الاسهم المباعه = ٥٠ × ٧٨ = ٣٩٠٠ ريال

الخسائر الرأسماليه = ٣٩٠٠ - ٤٠٠٠ = - ١٠٠ ريال

مجموع العوائد = ١٠٠ (ارباح موزعه) - ١٠٠ (خسائر رأسماليه) = صفر (لم يحقق أي مكاسب)

اذن مجموع التدفقات النقدية للمستثمر = ٣٩٠٠ + ١٠٠ = ٤٠٠٠ ريال

(توجد في بعض الحالات لا توزع فيها ارباح وذلك بقرار الجمعيه العموميه للشركه وتصويتها بانه لن يكون هناك ارباح موزعه بمعنى انها تكون ارباح محتجزه في هذه الحاله تكون نتيجة الارباح الموزعه تساوي صفر)

تابع المثال(حساب العائد بشكل %):

يمكن الوصول الى نفس النتيجة السابقه بالنسبه المئويه عن طريق تطبيق التالي (في حالة الربح)

يكون مجموع الارباح الموزعه بقسمة سعر الربح ÷ سعر السهم × ١٠٠

(٨٠ ÷ ٢) × ١٠٠ = ٢,٥ % أي ان كل ريال مستثمر يعطي ٢,٥ % ارباح موزعه

الادارة الماليه ١

بعد ارتفاع سعر السهم الى ٨٥ ريال وقرر بيعه

$$\text{الارباح الراسماليه} = \frac{\text{السعر فرق}}{\text{السعر}} \times 100 = \frac{(80-85)}{80} \times 100 = -6.25\%$$

أي ان مقابل كل ريال مستثمر نحصل على ٦,٢٥ % ارباح رأسماليه

اذن نسبة مجموع العائد الذي يحصل عليه المستثمر = ٢,٥ % + ٦,٢٥ % = ٨,٧٥ %

ويمكن الوصول لنفس النتيجة بطريقه اخرى:

١ - في حالة سعر بيع السهم في نهاية الفتره = ٨٥ ريال للسهم

مجموع العائد للسهم الواحد = ٣٥٠ ريال

نسبة العائد للسهم = ٣٥٠ ÷ ٤٠٠٠ = ٨,٧٥ %

٢ - في حالة سعر بيع السهم في نهاية الفتره = ٧٥ ريال للسهم

مجموع العائد للسهم = صفر

نسبة العائد للسهم = صفر %

قياس العائد والمخاطر

أولاً: باستخدام البيانات التاريخية

ثانياً: باستخدام البيانات المتوقعة

(بيانات تاريخيه أي حصلت وانتهت أي على درجة تأكد ١٠٠% أي لا يوجد مخاطر على عوائد تم التحصيل عليها)

(بيانات متوقعه أي عوائد متوقعه عند الاستثمار في أي مشروع قد تقع او لاتقع اذاً يوجد مخاطر)

أولاً: قياس العائد والمخاطر باستخدام البيانات التاريخية

يتم قياس العائد باستخدام البيانات التاريخيه على اساس المتوسط وقاعدته..

متوسط العائد = مجموع العوائد لفترات سابقه (تاريخيه) ÷ عدد الفترات

ملاحظه سبق ذكرها في بداية المحاضره: نظرا لان جميع الاستثمارات تكون محفوفه بقدر من المخاطر باستثناء خزينة الدوله التي تعتبر بمثابة استثمارات خاليه من المخاطر (لأنها مضمونه من قبل الحكومه المصدرة) فان المستثمرين يشترطون علاوة مخاطرة للدخول في أي استثمارات ذات المخاطر.

مثال 2:

➤ على افتراض أن مستثمراً يملك رأس مال معين، وبإمكانه الحصول على عائد خالي من المخاطرة (5%) من خلال الاستثمار في سندات حكومية.

➤ إذا عرض على هذا المستثمر بديل استثمار آخر يتعرض (عائد أعلى مع درجة من المخاطر).

➤ إذا كان قرار المستثمر الدخول في هذا الاستثمار البديل شريطة تحقيق عوائد 9% (معدل عائد مطلوب) يقال أن علاوة المخاطرة لدى هذا المستثمر = 4%

* أي أن المستثمر وافق على الدخول في المشروع البديل مقابل علاوة مخاطر حيث أن الاستثمار في سندات الخزينة يعطيه عائد ٥% بدون مخاطر وكانت علاوة المخاطر = ٩% (حيث أن الفرق بين العائد المطلوب والعائد الخالي من المخاطرة ٩% - ٥% = ٤%)

أهم مقاييس المخاطر:

نظراً لأن مفهوم المخاطر مرتبط بعدم التأكد التي تعني بدورها احتمالية تحقق أو عدم تحقق العوائد المتوقعة، فإن أنسب الأدوات لقياس المخاطر هي الأدوات الإحصائية التي تتعامل مع الظواهر الاحتمالية (غير مؤكدة). ومن أبرز أدوات قياس المخاطر:

✓ المدى

✓ التباين

✓ الانحراف المعياري

✓ معمل الاختلاف

مثال 3: إذا توفرت لدينا البيانات التالية:

السنة	العائد على الاستثمار %
2005	16
2006	15
2007	12
2008	5

1- متوسط العائد 2- المدى 3- التباين 4- الانحراف المعياري 5- معامل الاختلاف. (بيانات تاريخية)

١- إيجاد متوسط العائد: (مجموع العوائد السابقة ÷ عدد الفترات)

$\bar{R} = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n r_t$ Return العائد و $\bar{R}$ متوسط العائد و $\sum$ يعني مجموع العوائد للسنوات تبدأ من ١ إلى السنة n >> جميع ما سبق مقسوم على n ولذلك كتب $\frac{1}{n}$ أي مضروبه فيها)

حيث:

$$\begin{aligned} R_t &= \text{العائد الفعلي في السنة } t \\ \bar{R} &= \text{متوسط العائد} \\ N &= \text{عدد السنوات} \end{aligned}$$

بالعودة لبيانات السؤال نجد أن مجموع عوائد الاستثمار = ٤٨, ٥%

والزمن $n=4$

$$\bar{R} = \frac{0.48}{4} = 0.12 = 12\%$$

٢- حساب المدى:

يعتبر المدى من الأدوات الإحصائية المستخدمة في قياس درجة المخاطر المرتبطة بالاستثمارات:

المدى = الفرق بين أكبر قيمة وأصغر قيمة (أكبر قيمة - أصغر قيمة)

كلما كان المدى بعيد جداً كلما كانت هناك دلالة على وجود مخاطر كبيره جداً

إذا بالرجوع لبيانات المثال ٣ فإننا نجد أكبر قيمة = ١٦% وأصغر قيمة = ٥%

$$\text{المدى} = ١٦ - ٥ = ١١\%$$

(أي انه يمكن للمشروع ان يحقق عوائد ١٦% ولكن ايضا يمكن ان تنزل الى ٥% أي انه يوجد تجنب كبير في المشروع بالتالي نجد انه كلما اتسع المدى كانت هناك دلالة على وجود مخاطر اكبر على هذا الاستثمار).

ولكن بطبيعة الحال مدراء المالية لا يعتبرون قياس المدى طريقه لقياس الاستثمار ولكنه طريقه لمعرفة علو مخاطر الاستثمار و لقياس الاستثمار بنفسه يجب استخدام بقية ادوات القياس (التباين الانحراف المعياري معامل الاختلاف).

٣- حساب التباين σ^2 والانحراف المعياري σ ومعامل الاختلاف (cv): من معطيات المثال السابق

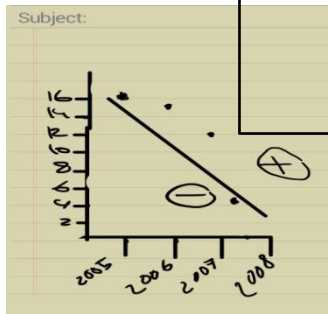
معادلة التباين:

$$\sigma^2 = \frac{1}{n-1} \sum_{t=1}^n (R_t - \bar{R})^2$$

يرمز للتباين **سيجما سكوير σ^2** مربع سيجما = مربع مجموع انحراف العوائد عن متوسطها $\frac{1}{n-1} \times (R_t - \bar{R})^2$ قلنا انه n تعني الزمن.

تباين عوائد أسهم الشركة الشرقية للدواجن

السنة	العائد الفعلي	متوسط العائد	(العائد الفعلي - متوسط العائد)	(العائد الفعلي - متوسط العائد) ²
2005	0.16	0.12	0.04	0.0016
2006	0.15	0.12	0.03	0.0009
2007	0.12	0.12	0	0
2008	0.05	0.12	-0.07	0.0049
المجموع	0.48		0	0.0074



متوسط العائد لا يتغير

نجد في الجدول ان مجموع الفرق بين العائد الفعلي ومتوسط العائد = صفر وهذا لا يمكن لان المشروع انحراف بالموجب مرات وبالسالب مرات اخرى

ولنتجنب موضوع الاشارة نأخذ (العائد الفعلي - متوسط العائد) ونربعه تربيعاً لجميع القيم وبذلك نلغي الاشارة.

إذاً التباين هنا: $\sigma^2 = 0.0074 / (1-4) = 0.0025$

$$(\sigma^2 = \frac{1}{1-4} \times 0.0074 = 0.0025)$$

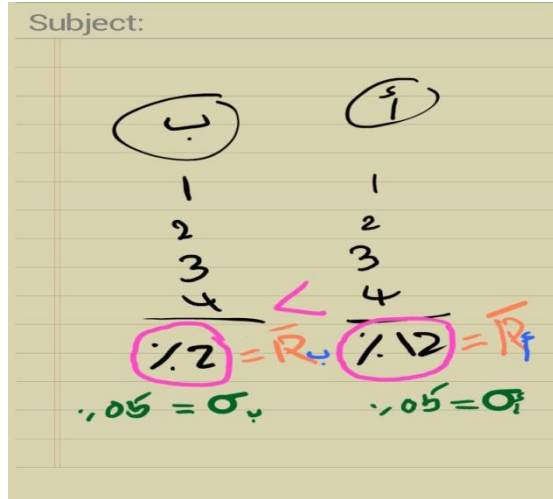
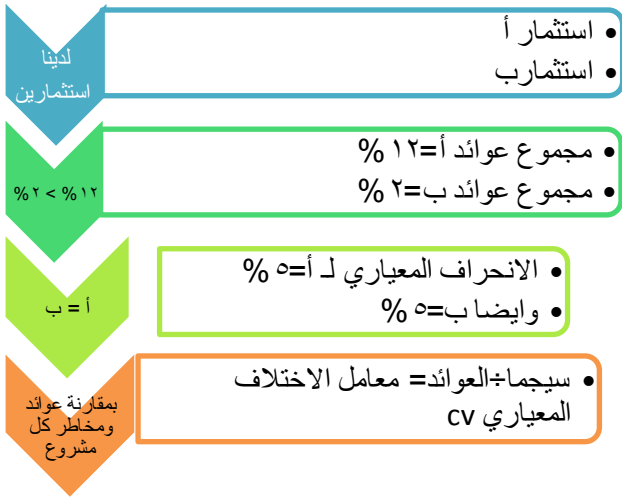
كلما كان التباين كبير كلما كان ذلك دليل على وجود مخاطر كبيره

ولايجاد الانحراف المعياري وهو عبارته عن الجذر التربيعي للتباين

$$0.05 = \sqrt{0.0025} = \sigma = \sqrt{\sigma^2}$$

وكلما كان الانحراف المعياري كبير كلما كان الدلالة على وجود مخاطر كبيره في هذا الاستثمار

العوائد
المحققة فعلاً
مقارنة
بالمُتوسط
نظرهم



$$\frac{\sigma}{\bar{R}} = (CV) \text{ معامل الاختلاف}$$

هنا الناتج يضرب في ١٠٠ للحصول على النسبة المئوية (لم يذكر هذه النقطة في المحاضرة)

وهو عبارة عن حاصل قسمة الانحراف المعياري على متوسط العائد
 $0.42 = 0.12/0.05 = 42\%$

يعني أن كل وحدة عائد تحمل في المتوسط نسبة مخاطرة 42%

كل ريال يتم استثماره في هذا المشروع يعطي مخاطره قدرها ٤٢ %

في حين ان مقارنة نتائج الانحراف المعياري اعطتني ان المشروعين على نفس درجة المخاطر في حين انهما ليسا على نفس الدرجة.

اذن معامل الاختلاف المعياري هو ادق اداة لحساب مخاطر الاستثمارات

تمت المحاضرة.

المحاضرة السادسة: تابع أساسيات العائد والمخاطر..

كانت المحاضرتين السابقتين عن قياس العائد ببيانات تاريخيه

ثانياً: قياس العائد والمخاطر

باستخدام البيانات المتوقعة

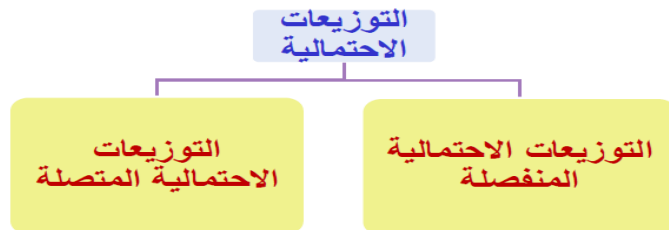
ثانياً: قياس العائد والمخاطر على أساس البيانات المتوقعة.

(بيانات متوقعة تعني بيانات مستقبلية تقديرية ترتبط بفترات زمنية مستقبلية احتمالية يمكن ان تحدث ويمكن ان لا تحدث وان حدثت يمكن ان لا تكون بالشكل المتوقع اذا هي تحتوي على مخاطره).

المخاطر المتوقعة:

- ١ - كلما كانت احتمال تحقيق خساره في المشروع الاستثماري كبيره كلما وصف المشروع بانه **أكثر مخاطره**.
- ٢ - يقصد **بالمخاطره** تقلب العوائد المتوقعة من المشروع بالزيادة أو النقصان (كلما كُن تقلب العوائد كبير كلما وصف المشروع بانه ذو مخاطر عاليه مثل الاوراق الماليه).
- ٣ - يرتبط قياس المخاطر المتوقعة بحساب التوزيعات الاحتماليه (أي ان تحقيق الارباح له احتمال وتحقيق الخسائر له احتمال).

تتقسم التوزيعات الاحتماليه الى قسمين:



التوزيعات الاحتمالية المنفصلة:

يتم بموجبه تحديد احتمال كل نتيجته ممكنه من اتخاذ القرار.

مثال: حالة السوق للعام القادم يحتمل ان تشهد حالة ظروف عاديّه وحالة ازدهار وحالة ركود

احتمال الظهور	حالة السوق	مجموع الاحتمال يجب ان يكون 100%
%	ظروف عادية	
%	ازدهار	
%	ركود	
100%	المجموع	

عندمت نستثمر في مشروع ما فسترتبط عوائد هذا المشروع بهذه الظروف الاقتصادية لوكانت الظروف العادية ٥٠% والازدهار ٣٠% والركود ٢٠% اذا هي حالات منفصلة عن بعضها البعض ولذلك سميت بالاحتماليه المنفصله.

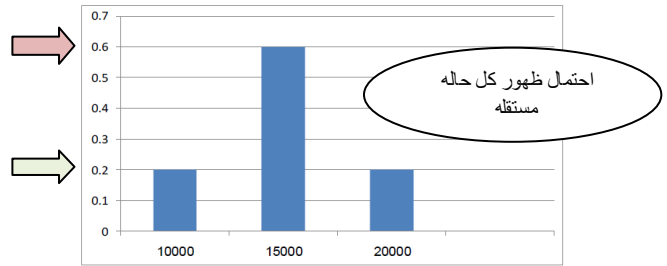
مثال:

التوزيع الاحتمالي للتدفقات النقدية من مشروع استثماري ما (بيانات مستقبلية)

الاحتمال يعني بالنسب المئوية
ركود ٢٠% عادية ٦٠% ازدهار ٢٠%

حالة السوق	التدفقات النقدية المتوقعة (ريال)	الاحتمال
الركود	10000	0.20
العادية	15000	0.60
الازدهار	20000	0.20

التوزيع الاحتمالي المنفصل للتدفقات النقدية



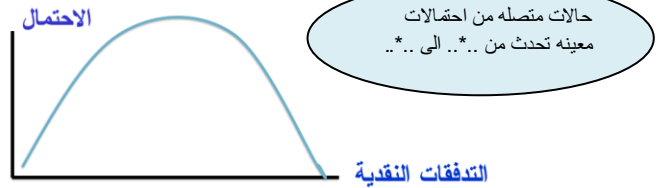
ازدهار ظروف عادية ركود

إذاً التوزيع الاحتمالي المنفصل يجب على السؤال التالي:

ما هو احتمال حدوث نتيجة محددة؟

كاننا نقول ما هو احتمال ظهور ركود او ازدهار او ظروف عادية في الاقتصاد

التوزيع الاحتمالي المتصل (المستمر)



إذاً التوزيع الاحتمالي المتصل يجب على السؤال التالي:

ما هو احتمال أن القيمة المحددة تقع بين سلسلتين من القيم المحددة؟

(بمعنى ما هو احتمال ان التدفقات النقدية لهذا المشروع تقع بين نقطه X1

والنقطه X2)

الادارة الماليه ١

مثال:

إذا توفرت لديك البيانات الموضحة بالجدول أدناه المطلوب: حساب العائد المتوقع من كل مشروع، وعلاوة المخاطرة لكل مشروع إذا علمنا أن معدل العائد الخالي من المخاطرة هو 6%.

الحالة الاقتصادية	احتمالات حدوث الحالة الاقتصادية	العائد المتوقع للمشروع (س)	عائد المتوقع للمشروع (ص)
ازدهار	0.20	40%	10%
عادي	0.60	20%	20%
ركود	0.20	10% -	30%

$$E(R) = \sum_{i=1}^n R_i P_i$$

$E(R)$ = العائد المتوقع

n = عدد النتائج أو الحالات الممكنة

R_i = القيمة المتوقعة أو المحتملة للحالة i

P_i = احتمال حدوث القيمة R_i

أولاً:

نحسب **العائد المتوقع** للمشروع الأول نطلع المتوسط الحسابي للقيم المتوقعة والتي هو حاصل ضرب

احتمالات حدوث الحالة × العائد المتوقع = $(R_i \times P_i)$

وبعد ما نطلع جميع القيم نجمعها يعني نطبق قانون العائد المتوقع $E(R)$

المشروع الأول:

الحالة الاقتصادية	احتمالات حدوث الحالة الاقتصادية (P_i)	العائد المتوقع للمشروع (R_i) (س)	$R_i \times P_i$
ازدهار	0.20	0.4	0.08
عادي	0.60	0.2	0.12
ركود	0.20	0.10 -	0.02 -
		المجموع	0.18

$$E(R) = (0.2 \times 0.40) + (0.6 \times 0.2) + (-0.1 \times 0.2) = 18\%$$

ثانياً:

نطبق نفس الكلام اللي سويناه مع المشروع الأول نطلع المتوسط الحسابي

لجميع القيم ونجمعهم ويطلع عندنا العائد المتوقع $E(R)$.

المشروع الثاني:

الحالة الاقتصادية	احتمالات حدوث الحالة الاقتصادية (P_i)	العائد المتوقع للمشروع (R_i) (ص)	$R_i \times P_i$
ازدهار	0.20	0.10	0.02
عادي	0.60	0.20	0.12
ركود	0.20	0.30	0.06
		المجموع	0.20

$$E(R) = (0.2 \times 0.10) + (0.6 \times 0.2) + (0.3 \times 0.2) = 20\%$$

بعد ما طلعنا العائد المتوقع للمشروعين نطلع علاوة المخاطر لكلا المشروعين وسابقاً قلنا انه

علاوة المخاطر = العائد المتوقع - العائد الخالي من المخاطره

$$FR - ER$$

معطيات احتمالات حدوث الحالة ثبتته في كلا المشروعين نغير فقط العوائد من مشروع لآخر حسب المعطيات

علاوة المخاطرة:

$$\text{علاوة المخاطرة للمشروع (س)} = 18\% - 6\% = 12\%$$

$$\text{علاوة المخاطرة للمشروع (ص)} = 20\% - 6\% = 14\%$$

معنى المثال السابق:

عرض على المستثمر ان يحقق ٦% عائد خالي من المخاطره في مشروعين س و ص (يعني لو اودع فلوسه عاى شكل وديعه راح يحصل على مكاسب ٦% دون اية مخاطره)

إذا استثمر بالمشروع (ص)

راح يحصل مكاسب مضمونه
٦%

ويشترط للدخول في المشروع
علاوة مخاطر يعني عائد
اضافي ١٤% ليكون المجموع
٢٠%

$20\% = 14\% + 6\%$

إذا استثمر بالمشروع (س)

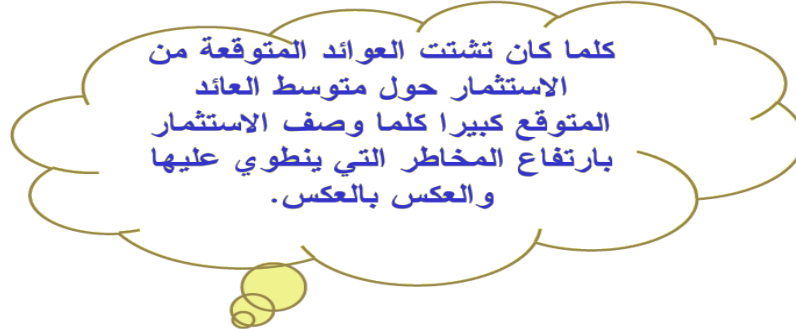
راح يحصل مكاسب مضمونه
٦%

ويشترط للدخول في المشروع
علاوة مخاطر يعني عائد
اضافي ١٢% ليكون المجموع
١٨%

$18\% = 12\% + 6\%$

والمستثمر دائما ينظر الى مخاطر المشروع ثم يقرر العلاوه التي يشترطها.

قياس مخاطر الاستثمارات:



(معنى تشتت العائد المتوقع حول متوسط العائد كبير انه يمكن للاستثمار ان يحقق مكاسب كبيره ويمكن ايضا ان يحقق خسائر كبيره وكلما كان تشتت وتذبذب العائد المتوقع حول متوسط العائد صغيرا يمكن ان يحقق مكاسب صغيره ويمكن ايضا ان يحقق خسائر صغيره).

حاله عمليه شامله..

مثال:

تقوم الإدارة المالية لشركة الجزيرة بتقييم مشروعين استثماريين:

حالة الاقتصاد	احتمالات الحدوث	العائد المتوقع من المشروع الأول %	العائد المتوقع من المشروع الثاني %
الركود	0.25	11	5
الطبيعية	0.50	13	13
الازدهار	0.25	15	21

المطلوب:

1- حساب العائد المتوقع من كل مشروع؟

2- حساب المشروع الذي يعتبر أكثر مخاطرة؟

نفس الطريقة السابقة نحسب أولا متوسط العائد لكلا المشروعين

العائد المتوقع = المتوسط الحسابي للقيم المتوقعة = مجموع (احتمالات الحدوث × متوقع العائد)

$$E(R) = \sum_{i=1}^n R_i P_i = \text{العائد المتوقع}$$

المشروع الأول:

الحالة الاقتصادية	احتمالات حدوث الحالة الاقتصادية (Pi)	العائد المتوقع للمشروع (Ri) (س)	$E(R) = P_i \times R_i$
ازدهار	0.25	0.11	0.0275
عادي	0.50	0.13	0.065
ركود	0.25	0.15	0.0375
		المجموع	0.13

$$E(R) = (0.11 \times 0.25) + (0.13 \times 0.50) + (0.15 \times 0.25) = 0.13$$

المشروع الثاني:

الحالة الاقتصادية	احتمالات حدوث الحالة الاقتصادية (Pi)	العائد المتوقع للمشروع (Ri) (س)	$E(R) = P_i \times R_i$
ازدهار	0.25	0.05	0.0125
عادي	0.50	0.13	0.065
ركود	0.25	0.21	0.0525
		المجموع	0.13

$$E(R) = (0.05 \times 0.25) + (0.13 \times 0.50) + (0.21 \times 0.25) = 0.13$$

(تساوى المشروعين من حيث العائد)

ماهي المخاطر المرتبطة بكل مشروع؟ يمكن قياسها من خلال ٣ طرق (المدى \ التباين \ الانحراف المعياري)

قياس المخاطر:

المدى: الفرق بين التقدير المتفائل والتقدير المتشائم

المشروع الأول: 11% - 15% = 4%

المشروع الثاني: 21% - 5% = 16%

المدى = اكبر عائد متوقع - اصغر عائد متوقع

كلما كان المدى كبيرا كلما دل ذلك تنبذب كبير في العائد وارتفاع درجة المخاطرة.

إذاً المشروع الثاني اكثر مخاطره.

2- التباين:

التباين = مجموع الاحتمالات × {احتمال حدوث حاله $\times$ (العائد المتوقع - عائد المشروع)² }
 طبعاً العائد المتوقع - عائد المشروع يطلق عليه اسم انحراف القيم عن متوسطها

$$\sigma^2 = \sum_{i=1}^n P_i [R_i - E(R)]^2$$

P_i = هو احتمال حدوث العائد R_i

احتمال حدوث العائد هو الفرق الجوهرى بين حساب العائد على اساس البيانات التاريخية والمتوقعه حيث ان البيانات التاريخيه
 $P_i = 1$ أي ان احتمال الحدث ١٠٠ % لانها حدثت وانتهت اما المتوقعه فلا بد من قيمة P_i لانها يحتمل ان تحدث ويحتمل لا.

تباين المشروع الأول:

الحالة الاقتصادية	P_i	R_i	ER	$(R_i - ER)$	$(R_i - ER)^2$	$P(R_i - ER)^2$
ازدهار	0.25	0.11	0.13	-0.02	0.0004	0.0001
عادي	0.50	0.13	0.13	0	0	0
ركود	0.25	0.15	0.13	0.02	0.0004	0.0001
التباين	0.0002					

نتبع نفس الطريقه للمشروع الثاني

تباين المشروع الثاني:

الحالة الاقتصادية	P_i	R_i	ER	$(R_i - ER)$	$(R_i - ER)^2$	$P(R_i - ER)^2$
ازدهار	0.25	0.05	0.13	-0.08	0.0064	0.0016
عادي	0.50	0.13	0.13	0	0	0
ركود	0.25	0.21	0.13	0.08	0.0064	0.0016
التباين	0.0032					

إذا تباين المشروع الثاني < تباين المشروع الاول

وهذا يدل على ان المخاطر المرتبطه بالمشروع الثاني اكبر من المخاطر المرتبطه بالمشروع الاول $0.0032 > 0.0002$

الانحراف المعياري هو
 الجذر التربيعي للتباين

3- الانحراف المعياري:

$$\sigma = \sqrt{\sum_{i=1}^n P_i [R_i - E(R)]^2}$$

كلما كان الانحراف المعياري كبيراً كلما دل ذلك على ارتفاع
 درجة المخاطرة المرتبطة بالاستثمار.

الانحراف المعياري:

الانحراف المعياري للمشروع الأول $(\sigma) = 0.1414$
الانحراف المعياري للمشروع الثاني $(\sigma) = 0.05656$

$$CV = \frac{\sigma}{E(R)} \quad \text{معامل الاختلاف:}$$

$$1.087 = 0.13 \div 0.1414 = (CV) \text{ الانحراف المعياري للمشروع الأول}$$

$$0.435 = 0.13 \div 0.05656 = (CV) \text{ الانحراف المعياري للمشروع الثاني}$$

ان العائد المتوقع للمشروعين متساوي ولذلك فان التباين والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف يعطون نفس القرار

حيث اننا نقسم على نفس العدد في كلا الحالتين (١٣%)

يلاحظ: أن معامل الاختلاف يؤدي إلى نفس القرار في حالة تساوي العائد المتوقع للاستثمارين لذلك يستخدم للمفاضلة في حالة اختلاف متوسط العائد المتوقعة من المشاريع.

اما في حالة لو كان $ER2 \neq ER1$ فانه يفضل استخدام معامل الاختلاف للمفاضلة بين المشاريع

انتهت المحاضره.

المحاضرة الخامسة: تابع أساسيات العائد والمخاطر..

في المحاضرة ٤ كان حساب العائد والمخاطر على أساس البيانات التاريخية،

كيفية المفاضلة بين المشاريع الاستثمارية باستخدام معايير العائد والمخاطر:

(عندما يعرض على شركة ما المفاضلة بين مجموعته من الاستثمارات كيف تقوم الشركة باتخاذ القرار الاستثماري إذا بعين الاعتبار العائد والمخاطر وهذا ما يسمى بالمفاضلة)

مثال:

فيما يلي بيانات العائد لأسهم شركة القدس العربية وشركة الأسماك.

السنة	% عائد سهم شركة القدس	% عائد سهم شركة الأسماك
2005	0.12-	0.08
2006	0.3	0.12
2007	0.12	0.15-
2008	0.06	0.15
المجموع	0.36	0.20

البيانات هنا بيانات تاريخية ونريد التوصل إلى كيفية المفاضلة بين سهم القدس وسهم الأسماك إذا بالاعتبار معيار العائد ومعيار المخاطر.

أولاً: نوجد متوسط العائد لكل سهم $\bar{R} = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n R_t$

$$0.09 = \frac{0.36}{4} = \bar{R} \text{ شركة القدس}$$

$$0.05 = \frac{0.20}{4} = \bar{R} \text{ شركة الأسماك}$$

تباين عائد سهم القدس:

$$\sigma^2 = \frac{1}{n-1} \sum_{t=1}^n (R_t - \bar{R})^2$$

نربع كل ناتج
لأجل نتخلص
من الإشارة
السالبة ونجمعهم
ويطلع عندنا
نتيجة العمود
الآخر ونقسمه
على عدد
السنوات - 1
 $n - 1$

السنة	العائد الفعلي	متوسط العائد	$(R_t - \bar{R})$	$(R_t - \bar{R})^2$
1996	-0.12	0.09	-0.21	0.0441
1997	0.3	0.09	0.21	0.0441
1998	0.12	0.09	0.03	0.0009
1999	0.06	0.09	-0.03	0.0009
			المجموع	0.09

نطرح العائد الفعلي - متوسط العائد يعطيني قيم العمود $(R_t - \bar{R})$

$$\sigma^2 = 0.09/3 = 0.03 \text{ إذا التباين يساوي}$$

3- الانحراف المعياري لعائدات أسهم القدس

$$\sigma = \sqrt{0.03} = 0.17$$

نأخذ الجذر التربيعي لناتج
التباين 0.03

تباين عائد سهم شركة الأسماك:

$$\sigma^2 = \frac{1}{n-1} \sum_{t=1}^n (R_t - \bar{R})^2$$

السنة	العائد الفعلي	متوسط العائد	(R _t -R)	(R _t -R) ²
1996	0.08	0.05	0.03	0.0009
1997	0.12	0.05	0.07	0.0049
1998	-0.15	0.05	-0.2	0.04
1999	0.15	0.05	0.1	0.01
			المجموع	0.0558

نفس الطريقة نطبقها يطلع عندنا تباين شركة الاسماك $\sigma^2 = 0.0558/3 = 0.019$

الانحراف المعياري لعائدات اسهم الاسماك

$$\sigma = \sqrt{0.019} = 0.14$$

المفاضلة بين الاستثمارين (شركة القدس العربية وشركة الأسماك)

المفاضلة تكون على أساس طريقتين اما العائد واما المخاطر..

➤ المفاضلة على أساس لعائد:

يعتبر سهم شركة القدس اكثر ربحية حيث بلغ متوسط العائد للاربع سنوات ٩% مقارنة بـ ٥% لسهم شركة الاسماك.

➤ المفاضلة على أساس المخاطر:

يتم المفاضلة على اساس
المخاطر باستخدام احدى
الطرق

1. باستخدام التباين (σ^2)
2. باستخدام الانحراف المعياري (σ)
3. باستخدام معامل الاختلاف $CV = \frac{\sigma}{R}$

١ - باستخدام التباين: يعتبر سهم شركة القدس اكثر مخاطره من سهم شركة الاسماك حيث ان كلما زاد تباين السهم زادت الخطوره

تباين عوائد سهم شركة القدس $0.003 < 0.019$ من عوائد شرطة الاسماك

٢ - باستخدام الانحراف المعياري: يعتبر سهم شركة القدس اكثر مخاطره من سهم شركة الاسماك كلما كان الانحراف كبيرا كلما زادت المخاطر المرتبطه

الانحراف المعياري لعوائد شركة القدس (١٧%) < الانحراف المعياري لعوائد شركة الاسماك (١٤%).

ولكن الاداه الاكثر دقه لقياس المخاطر هو معامل الاختلاف المعياري لانه لا يقيس المخاطر بشكل اجمالي انما يقيس المخاطر والعوائد المرتبطه بكل ريال يتم استثماره.

٣ - باستخدام معامل الاختلاف:

معامل الاختلاف (CV) لشركة القدس $1.9 = 0.09 \div 0.17$

معامل الاختلاف (CV) لشركة الأسماك $2.8 = 0.05 \div 0.14$

- يبين معامل الاختلاف أن شركة الأسماك أكثر مخاطرة من شركة القدس لأن:
- كل وحدة من عائد شركة الأسماك تتحمل 2.8 وحدة مخاطرة.
 - كل وحدة من عائد شركة القدس تتحمل 1.9 وحدة مخاطرة.

المفاضلة بين الاستثمارين

الشركة	التباين	الانحراف المعياري	العائد	معامل الاختلاف
شركة القدس	0.03	0.17	0.09	1.9
شركة الأسماك	0.019	0.14	0.05	2.8
قرار المفاضلة	القدس أكثر مخاطرة	القدس أكثر مخاطرة	القدس أكثر عوائد	القدس أقل مخاطرة

لأنه يقيس العوائد والمخاطرة لكل ريال يستثمر

➤ يتضح أن معامل الاختلاف أداة أكثر دقة في قياس المخطر.

➤ يمكن الاعتماد على التباين والانحراف المعياري في المفاضلة بين المشروعات الاستثمارية في حالة تساوي العوائد المتوقعة من المشاريع.

أي عندما يكون R للشركة ١ R للشركة ٢

تمت المحاضرة ☺ .

المحاضرة السادسة: تابع أساسيات العائد والمخاطر..

كانت المحاضرتين السابقتين عن قياس العائد ببيانات تاريخيه

ثانياً: قياس العائد والمخاطر

باستخدام البيانات المتوقعة

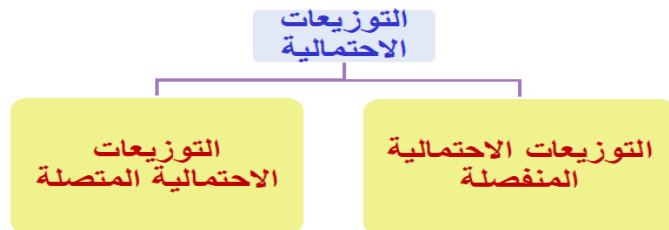
ثانياً: قياس العائد والمخاطر على أساس البيانات المتوقعة.

(بيانات متوقعة تعني بيانات مستقبلية تقديرية ترتبط بفترات زمنية مستقبلية احتمالية يمكن ان تحدث ويمكن ان لا تحدث وان حدثت يمكن ان لا تكون بالشكل المتوقع اذا هي تحتوي على مخاطره).

المخاطر المتوقعة:

- ١ - كلما كانت احتمال تحقيق خساره في المشروع الاستثماري كبيره كلما وصف المشروع بانه **أكثر مخاطره**.
- ٢ - يقصد **بالمخاطره** تقلب العوائد المتوقعه من المشروع بالزيادة أو النقصان (كلما كُن تقلب العوائد كبير كلما وصف المشروع بانه ذو مخاطر عاليه مثل الاوراق الماليه).
- ٣ - يرتبط قياس المخاطر المتوقعه بحساب التوزيعات الاحتماليه (أي ان تحقيق الارباح له احتمال وتحقيق الخسائر له احتمال).

تتقسم التوزيعات الاحتماليه الى قسمين:



التوزيعات الاحتمالية المنفصلة:

يتم بموجبه تحديد احتمال كل نتيجته ممكنه من اتخاذ القرار.

مثال: حالة السوق للعام القادم يحتمل ان تشهد حالة ظروف عاديّه وحالة ازدهار وحالة ركود

احتمال الظهور	حالة السوق	مجموع الاحتمال يجب ان يكون 100%
%	ظروف عادية	
%	ازدهار	
%	ركود	
%100	المجموع	

عندمت نستثمر في مشروع ما فسترتبط عوائد هذا المشروع بهذه الظروف الاقتصادية لوكانت الظروف العادية ٥٠% والازدهار ٣٠% والركود ٢٠% اذا هي حالات منفصلة عن بعضها البعض ولذلك سميت بالاحتماليه المنفصله.

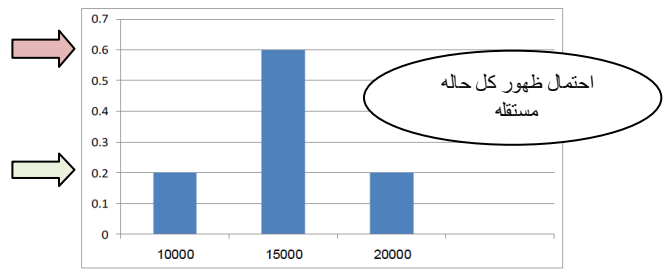
مثال:

التوزيع الاحتمالي للتدفقات النقدية من مشروع استثماري ما (بيانات مستقبلية)

الاحتمال يعني بالنسب المئوية
ركود ٢٠% عادية ٦٠% ازدهار ٢٠%

حالة السوق	التدفقات النقدية المتوقعة (ريال)	الاحتمال
الركود	10000	0.20
العادية	15000	0.60
الازدهار	20000	0.20

التوزيع الاحتمالي المنفصل للتدفقات النقدية



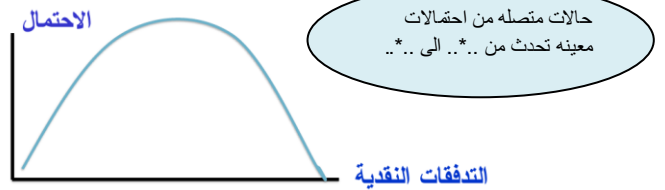
ازدهار ظروف عادية ركود

إذا التوزيع الاحتمالي المنفصل يجب على السؤال التالي:

ما هو احتمال حدوث نتيجة محددة؟

كاننا نقول ما هو احتمال ظهور ركود او ازدهار او ظروف عادية في الاقتصاد

التوزيع الاحتمالي المتصل (المستمر)



إذا التوزيع الاحتمالي المتصل يجب على السؤال التالي:

ما هو احتمال أن القيمة المحددة تقع بين سلسلتين من القيم المحددة؟

(بمعنى ما هو احتمال ان التدفقات النقدية لهذا المشروع تقع بين نقطه X1 والنقطه X2)

الإدارة المالية ١

مثال:

إذا توفرت لديك البيانات الموضحة بالجدول أدناه المطلوب: حساب العائد المتوقع من كل مشروع، وعلاوة المخاطرة لكل مشروع إذا علمنا أن معدل العائد الخالي من المخاطرة هو 6%.

الحالة الاقتصادية	احتمالات حدوث الحالة الاقتصادية	العائد المتوقع للمشروع (س)	عائد المتوقع للمشروع (ص)
ازدهار	0.20	40%	10%
عادي	0.60	20%	20%
ركود	0.20	10% -	30%

$$E(R) = \sum_{i=1}^n R_i P_i$$

$E(R)$ = العائد المتوقع

n = عدد النتائج أو الحالات الممكنة

R_i = القيمة المتوقعة أو المحتملة للحالة i

P_i = احتمال حدوث القيمة R_i

أولاً:

نحسب العائد المتوقع للمشروع الأول نطلع المتوسط الحسابي للقيم المتوقعة والتي هو حاصل ضرب

احتمالات حدوث الحالة × العائد المتوقع = $(R_i \times P_i)$

وبعد ما نطلع جميع القيم نجمعها يعني نطبق قانون العائد المتوقع $E(R)$

المشروع الأول:

الحالة الاقتصادية	احتمالات حدوث الحالة الاقتصادية (P_i)	العائد المتوقع للمشروع (R_i) (س)	$R_i \times P_i$
ازدهار	0.20	0.4	0.08
عادي	0.60	0.2	0.12
ركود	0.20	0.10 -	0.02 -
		المجموع	0.18

$$E(R) = (0.2 \times 0.40) + (0.6 \times 0.2) + (-0.1 \times 0.2) = 18\%$$

ثانياً:

نطبق نفس الكلام اللي سويناه مع المشروع الأول نطلع المتوسط الحسابي

لجميع القيم ونجمعهم ويطلع عندها العائد المتوقع $E(R)$.

المشروع الثاني:

الحالة الاقتصادية	احتمالات حدوث الحالة الاقتصادية (P_i)	العائد المتوقع للمشروع (R_i) (ص)	$R_i \times P_i$
ازدهار	0.20	0.10	0.02
عادي	0.60	0.20	0.12
ركود	0.20	0.30	0.06
		المجموع	0.20

$$E(R) = (0.2 \times 0.10) + (0.6 \times 0.2) + (0.3 \times 0.2) = 20\%$$

بعد ما طلعنا العائد المتوقع للمشروعين نطلع علاوة المخاطر لكلا المشروعين وسابقاً قلنا انه

علاوة المخاطر = العائد المتوقع - العائد الخالي من المخاطره

$$FR - ER$$

معطيات احتمالات حدوث الحالة ثبتته في كلا المشروعين نغير فقط العوائد من مشروع لآخر حسب المعطيات

علاوة المخاطرة:

$$\text{علاوة المخاطرة للمشروع (س)} = 18\% - 6\% = 12\%$$

$$\text{علاوة المخاطرة للمشروع (ص)} = 20\% - 6\% = 14\%$$

معنى المثال السابق:

عرض على المستثمر ان يحقق ٦% عائد خالي من المخاطره في مشروعات س و ص (يعني لو اودع فلوسه عاى شكل وديعه راح يحصل على مكاسب ٦% دون اية مخاطره)

إذا استثمر بالمشروع (ص)

راح يحصل مكاسب مضمونه
٦%

ويشترط للدخول في المشروع
علاوة مخاطر يعني عائد
اضافي ١٤% ليكون المجموع
٢٠%

$20\% = 14\% + 6\%$

إذا استثمر بالمشروع (س)

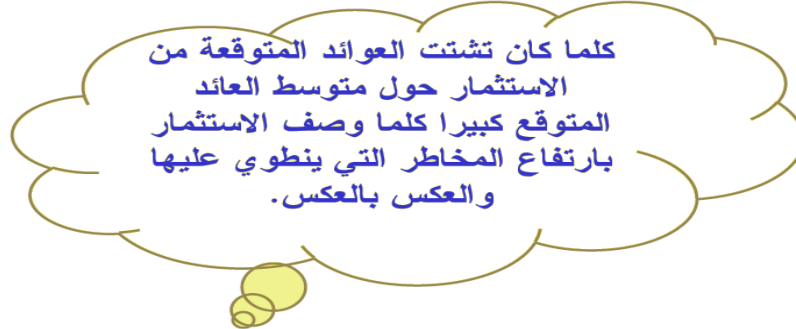
راح يحصل مكاسب مضمونه
٦%

ويشترط للدخول في المشروع
علاوة مخاطر يعني عائد
اضافي ١٢% ليكون المجموع
١٨%

$18\% = 12\% + 6\%$

والمستثمر دائما ينظر الى مخاطر المشروع ثم يقرر العلاءه التي يشترطها.

قياس مخاطر الاستثمارات:



(معنى تشتت العائد المتوقع حول متوسط العائد كبير انه يمكن للاستثمار ان يحقق مكاسب كبيره ويمكن ايضا ان يحقق خسائر كبيره وكلما كان تشتت وتذبذب العائد المتوقع حول متوسط العائد صغيرا يمكن ان يحقق مكاسب صغيره ويمكن ايضا ان يحقق خسائر صغيره).

حاله عمليه شامله..

مثال:

تقوم الإدارة المالية لشركة الجزيرة بتقييم مشروعين استثماريين:

حالة الاقتصاد	احتمالات الحدوث	العائد المتوقع من المشروع الأول %	العائد المتوقع من المشروع الثاني %
الركود	0.25	11	5
الطبيعية	0.50	13	13
الازدهار	0.25	15	21

المطلوب:

1- حساب العائد المتوقع من كل مشروع؟

2- حساب المشروع الذي يعتبر أكثر مخاطرة؟

نفس الطريقة السابقة نحسب أولا متوسط العائد لكلا المشروعين

العائد المتوقع = المتوسط الحسابي للقيم المتوقعة = مجموع (احتمالات الحدوث × متوقع العائد)

$$E(R) = \sum_{i=1}^n R_i P_i = \text{العائد المتوقع}$$

المشروع الأول:

الحالة الاقتصادية	احتمالات حدوث الحالة الاقتصادية (Pi)	العائد المتوقع للمشروع (Ri) (س)	$E(R) = P_i \times R_i$
ازدهار	0.25	0.11	0.0275
عادي	0.50	0.13	0.065
ركود	0.25	0.15	0.0375
		المجموع	0.13

$$E(R) = (0.11 \times 0.25) + (0.13 \times 0.50) + (0.15 \times 0.25) = 0.13$$

المشروع الثاني:

الحالة الاقتصادية	احتمالات حدوث الحالة الاقتصادية (Pi)	العائد المتوقع للمشروع (Ri) (س)	$E(R) = P_i \times R_i$
ازدهار	0.25	0.05	0.0125
عادي	0.50	0.13	0.065
ركود	0.25	0.21	0.0525
		المجموع	0.13

$$E(R) = (0.05 \times 0.25) + (0.13 \times 0.50) + (0.21 \times 0.25) = 0.13$$

(تساوى المشروعين من حيث العائد)

ماهي المخاطر المرتبطة بكل مشروع؟ يمكن قياسها من خلال ٣ طرق (المدى \ التباين \ الانحراف المعياري)

قياس المخاطر:

المدى: الفرق بين التقدير المتفائل والتقدير المتشائم

المشروع الأول: 11% - 15% = 4%

المشروع الثاني: 21% - 5% = 16%

المدى = اكبر عائد متوقع - اصغر عائد متوقع

كلما كان المدى كبيرا كلما دل ذلك تنبذب كبير في العائد وارتفاع درجة المخاطرة.

إذاً المشروع الثاني اكثر مخاطره.

2- التباين:

التباين = مجموع الاحتمالات × {احتمال حدوث حاله $\times$ (العائد المتوقع - عائد المشروع)² }
طبعاً العائد المتوقع - عائد المشروع يطلق عليه اسم انحراف القيم عن متوسطها

$$\sigma^2 = \sum_{i=1}^n P_i [R_i - E(R)]^2$$

P_i = هو احتمال حدوث العائد R_i

احتمال حدوث العائد هو الفرق الجوهرى بين حساب العائد على اساس البيانات التاريخيه والمتوقعه حيث ان البيانات التاريخيه $P_i = 1$ أي ان احتمال الحدث ١٠٠ % لانها حدثت وانتهت اما المتوقعه فلا بد من قيمة P_i لانها يحتمل ان تحدث ويحتمل لا.

تباين المشروع الأول:

الحالة الاقتصادية	P_i	R_i	ER	$(R_i - ER)$	$(R_i - ER)^2$	$P(R_i - ER)^2$	$P_i \times ER$
ازدهار	0.25	0.11	0.13	-0.02	0.0004	0.0001	0.0001
عادي	0.50	0.13	0.13	0	0	0	0
ركود	0.25	0.15	0.13	0.02	0.0004	0.0001	0.0001
التباين					0.0002		

نتبع نفس الطريقه للمشروع الثاني

تباين المشروع الثاني:

الحالة الاقتصادية	P_i	R_i	ER	$(R_i - ER)$	$(R_i - ER)^2$	$P(R_i - ER)^2$	$P_i \times ER$
ازدهار	0.25	0.05	0.13	-0.08	0.0064	0.0016	0.0016
عادي	0.50	0.13	0.13	0	0	0	0
ركود	0.25	0.21	0.13	0.08	0.0064	0.0016	0.0016
التباين					0.0032		

إذا تباين المشروع الثاني < تباين المشروع الاول

وهذا يدل على ان المخاطر المرتبطه بالمشروع الثاني اكبر من المخاطر المرتبطه بالمشروع الاول $0.0032 > 0.0002$

الانحراف المعياري هو
الجذر التربيعي للتباين

3- الانحراف المعياري:

$$\sigma = \sqrt{\sum_{i=1}^n P_i [R_i - E(R)]^2}$$

كلما كان الانحراف المعياري كبيراً كلما دل ذلك على ارتفاع درجة المخاطرة المرتبطة بالاستثمار.

الانحراف المعياري:

الانحراف المعياري للمشروع الأول $(\sigma) = 0.1414$

الانحراف المعياري للمشروع الثاني $(\sigma) = 0.05656$

$$CV = \frac{\sigma}{E(R)} \quad \text{معامل الاختلاف:}$$

الانحراف المعياري للمشروع الأول $(CV) = 0.13 \div 0.1414 = 1.087$

الانحراف المعياري للمشروع الثاني $(CV) = 0.13 \div 0.05656 = 0.435$

ان العائد المتوقع للمشروعين متساوي ولذلك فان التباين والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف يعطون نفس القرار

حيث اننا نقسم على نفس العدد في كلا الحالتين (١٣%)

يلاحظ: أن معامل الاختلاف يؤدي إلى نفس القرار في حالة تساوي العائد المتوقع للاستثمارين لذلك يستخدم للمفاضلة في حالة اختلاف متوسط العائد المتوقعة من المشاريع.

اما في حالة لو كان $ER2 \neq ER1$ فانه يفضل استخدام معامل الاختلاف للمفاضلة بين المشاريع

انتهت المحاضره.

المحاضرة السابعة : تحليل القوائم المالية..

تذكر:

- من مهام المدير المالي اتخاذ القرارات الماليه (استثمار تمويل) .
- القرارات الماليه تتطلب قدر من المعلومات الدقيقة والصحيحة لاتخاذ القرار المناسب.
- المنشآت ملزمة بحسب قانون هيئة سوق المال على الإفصاح عن القوائم الماليه.
- المعلومات المتوفرة في القوائم الماليه معلومات خام تحتاج الى تحليل.

ماهي القوائم الماليه التي تخضع للتحليل ؟

- ١

الميزانية العامة:



- ٢

قائمة الدخل:

صافي المبيعات		
تكلفة البضاعة المباعة	-	
الربح الإجمالي	=	
المصروفات التشغيلية	-	
صافي الربح التشغيلي	=	
إيرادات أخرى	+	
مصروفات أخرى	-	
صافي الربح قبل الفوائد والضرائب	=	
المصاريف المالية (الفوائد)	-	
صافي الربح قبل الضريبة	=	
الضرائب	-	
صافي الربح	=	

الارباح تعني
تعظيم الثروه

الادارة الماليه ١

معايير الحكم على النسب الماليه: (التحليل المالي يعتمد على النسب الماليه والتي يحكم عليها بالمعايير التاليه)

- متوسط الصنائه (متوسط النسبه داخل قطاع ما)
- الشركات المنافسه والمشايله (مثلا لا نستطيع المقارنه بين الراجحي وسابك لان الراجحي قطاع بنوك وسابك قطاع صناعات اساسيه).
- السنوات السابقه (تحليل تاريخي أي مقارنة المنشاه بلانها المالي بفترات سابقه).
- التوقعات المستقبليه (مقارنة النسب مع التوقعات المستقبليه).

ماهي الانواع الاساسيه للنسب الماليه؟

- نسب السيوله (النقيده داخل الشركه)
- نسب المديونيه (مستوى المديونيه داخل الشركه مقارنه بفترات سابقه)
- نسب النشاط (قياس النشاط المالي داخل الشركه)
- نسب الربحيه (قياس مستويات الربحيه داخل الشركه)
- نسب التقويم (نسب أسهم المنشأه التي يتم تداولها في السوق).

بماذا تستخدم النسب الماليه ؟؟

مثال:

قائمة المركز المالي

الأصول	الخصوم
الأصول المتداولة:	الخصوم المتداولة:
نقدية 7000	ذمم دائنة 55000
أوراق مالية 21000	أرصدة دائنة أخرى 12000
ذمم مدينة 60000	مجموع الخصوم لمتداولة 67000
مخزون 75000	سندات دين طويلة الأجل 70000
مجموع الأصول المتداولة 163000	قروض طويلة الأجل 80000
صافي المعدات 246000	مجموع الخصوم طويلة الأجل 150000
أراضي 60000	أسهم ممتازة 45000
مجموع الأصول الثابتة 306000	أسهم عادية (6000 سهم) 60000
	أرباح محتجزة 147000
	مجموع حقوق الملكية 252000
مجموع الأصول 469000	مجموع الخصوم وحقوق الملكية 469000

قائمة الدخل:

البيان	القيمة
المبيعات	495000
- تكلفة البضاعة المباعة	225000
مجمول الربح	270000
- مصاريف إدارية	110000
- الإهلاك	5000
- إيجار	25000
ربح العمليات (ربح التشغيل)	130000
الربح قبل الضرائب والفوائد	130000
- الفوائد	21000
الربح قبل الضريبة	109000
الضرائب 50%	54500
الربح بعد الضريبة	54500
- أرباح موزعة على الأسهم الممتازة	3000
صافي الربح	51500

*لما نجي نحسب النسب اولا نعرف كيفية حساب كل نسبة ثانيا نعرف معنى كل نسبة

اولاً: نسب السيولة

تستخدم نسب السيولة من أجل تقويم قدرة المنشاه على الوفاء بالتزاماتها الماليه قصيرة الاجل (اذا كان للمنشاه سيوله أي نقديه سواء بالصندوق او البنك او الاوراق الماليه فهي قادره على سداد التزاماتها قصيرة الاجل).

١-نسبة التداول:

نستخرجها من قائمة المركز المالي وتحسب بالقتون التالي

نسبة التداول = الاصول المتداوله ÷ الخصوم المتداوله

نسبة التداول = $163000 \div 67000 = 2,4$ مره (أي ان مالدينا من اصول متداوله يغطي ما علينا من التزامات بمرتتين ونصف تقريبا)

٢,٤ هل هذه النسبه جيده او غير جيده ؟؟

لا يمكن الحكم على هذه النسبه اذا كانت في صالح المنشاه او لا الا بمعرفة:

بفرض ان متوسط قطاع الصناعه = ٢,٨

المقارنه بمتوسط الصناعه:

نسبة التداول	
الشركة	متوسط الصناعه
2.4 مرة	2.8

هذا يعني أن الملاءة المالية قصيرة الأجل للشركة (القدرة على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل) أقل مما هو سائد في الصناعة التي تنتمي إليها هذه الشركة.

أي أن الشركات الأخرى في نفس القطاع عندها سيولة أكبر وتستطيع الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل أفضل منها بـ ٢,٤ مره.

يعتبر المحللون الماليون أن نسبة التداول مضلله

حيث يقسمون الأصول المتداولة إلى (نقدية \ شبه نقدية مثل المدينون \ غير نقدية مثل المخزون) والمخزون يعتبر غير نقدي لأنه عبارة عن بضاعة في المخازن لا يمكن تحويله إلى نقدية بصورة مباشرة ولذلك قاموا بطرح المخزون السلعي من الأصول المتداولة فينتج لدينا :

٢- نسبة التداول السريع:

(الأصول المتداولة - المخزون السلعي) ÷ الخصوم المتداولة

$$= (١٦٣٠٠٠ - ٧٥٠٠٠) ÷ ٦٧٠٠٠ = ١,٣ مره$$

وهذا يدل على أن المنشأ لا تحتفظ بمخزون سلعي كبير

وإذا قارناه بمتوسط الصناعة:

نسبة التداول السريع	
الشركة	متوسط الصناعة
1.3 مرة	1.2 مرة
نسبة التداول السريع للشركة أكبر من متوسط الصناعة أي الشركة لها القدرة أكبر من مثيلاتها في الصناعة على مواجهة التزاماتها المالية في المدر القصير بالاعتماد على الأصول المتداولة من دون المخزون.	

ماهي نسبة النقدية المتوفرة في المنشأ؟؟

٣- نسبة النقدية:

*ماهي النقدية ؟

كاش << رصيد البنك

اوراق ماليه << (اسهم وسندات) يمكن بيعها بسهولة

ولحساب النقدية نستخدم القانون التالي

(النقدية + الاستثمارات المؤقتة) ÷ الخصوم المتداولة

$$= (٧٠٠٠ + ٢١٠٠٠) ÷ ٦٧٠٠٠ = ٠,٢٤ مره$$

وبمقارنة النقدية في المنشأ بمتوسط الصناعة نجد ان :

نسبة النقدية	
الشركة	متوسط الصناعة
0.24 مرة	0.22 مرة
هذا يعني أن قدرة الشركة على تغطية التزاماتها المادية باستخدام النقدية المتوفرة أفضل من مثيلاتها في الصناعة.	

نستنتج مما سبق:

- أن المنشأ لها قدره على مواجهة التزاماتها المالية في المدى القصير
- عجز المنشأ عن مواجهة التزاماتها في المدى القصير يؤدي الى العسر المالي والفشل
- كذلك ارتفاع نسب السيولة بنسبه كبيره عن متوسط الصناعة يعني احتفاظ المنشأ بنقديه اكبر من اللازم يؤدي الى ضياع الفرص البديله (رأس مال مجمد)

وهنا تكمن اهمية ودراسة وتحليل القوائم الماليه. انتهت المحاضره ☺

المحاضرة الثامنة : تحليل القوائم المالية..

المجموعة الثانية من النسب المالية:

تذكير: لا يمكن لنسبه واحده ان تعطي صورة متكامله عن الوضع المالي داخل الشركة

مثال:

الأصول	الخصوم
الأصول المتداولة:	الخصوم المتداولة:
نقدية	7000
أوراق مالية	21000
ذمم مدينة	60000
مخزون	75000
مجموع الأصول المتداولة	163000
صافي المعدات	246000
أراضي	60000
مجموع الأصول الثابتة	306000
	أرباح محتجزة
	252000
مجموع الأصول	469000
	مجموع حقوق الملكية
	469000

قائمة الدخل:

البيان	القيمة
المبيعات	495000
- تكلفة البضاعة المباعة	225000
مجمد الربح	270000
- مصاريف إدارية	110000
- الإهلاك	5000
- إيجار	25000
ربح العمليات (ربح التشغيل)	130000
الربح قبل الضرائب والفوائد	130000
-الفوائد	21000
الربح قبل الضريبة	109000
الضرائب 50%	54500
الربح بعد الضريبة	54500
- أرباح موزعة على الأسهم الممتازة	3000
صافي الربح	51500

ثانيا : نسب النشاط (النشاط المالي داخل الشركة)

تهتم نسب النشاط بتحليل قدرة المنشأ على استخدام الموارد المتاحة لديها من أجل توليد المبيعات وأهم هذه النسب

- معدل دوران الأصول المتداولة
- معدل الذمم المدينة
- متوسط فترة التحصيل
- معدل دوران المخزون
- معدل دوران الأصول الثابتة
- معدل دوران مجموع الأصول

٤- معدل دوران الأصول المتداولة

معدل دوران الأصول المتداولة = المبيعات ÷ مجموع الأصول المتداولة

بالتعويض من القوائم المالية = $495000 \div 163000 = 3,24$ مره

بمعنى ان مبيعات الشركة = 3,24 مره من الأصول المتداولة

قاعده: كلما كان معدل دوران الأصول مرتفعاً كلما كان أفضل للشركة

ولمعرفة معنى النتيجة التي حصلنا عليها نقارن معدل الدوران بمتوسط الصناعة

المقارنة بمتوسط الصناعة:

الشركة	متوسط الصناعة
3.24 مرة	2.8 مرة

وتعني هذه النتيجة أن الشركة في وضع أفضل، فكلما كان معدل دوران الأصول المتداولة عالياً كلما دل على كفاءة الإدارة.

متوسط الصناعة يعني وضع باقي الشركات في نفس القطاع بالسوق وهنا يتضح ان وضع الشركة افضل منها.

٥- معدل دوران الذمم المدينة:

تقارن هذه النسبة بين حجم المبيعات وحجم الذمم المدينة والتي لم يتم تحصيلها من العملاء.

معدل دوران الذمم المدينة = المبيعات ÷ الذمم المدينة

بالتعويض من القوائم المالية السابقة معدل دوران الذمم المدينة = $495000 \div 60000 = 8.25$ مره

القاعده تقول انه كلما كان معدل الدوران اعلى كلما كان افضل للشركه لكن ماذا يحدث لو انخفضت نسب دوران الذمم المدينة ؟؟

- انخفاض نسبة الدوران دليل على ان الشركه تواجه مشكله في تحصيل الذمم المدينة (قدرتها على تحصيل اموالها لدى الغير) وبالتالي تتراد لرسده هذه الحسابات وقد يكون السبب في ذلك السياسه الائتمانيه المتساهله التي تنتهجها الشركه (أي ان شروطها للبيع بالاجل للغير غير متشده).
- اما اذا كنت الشركه تتبع سياسه ائتمانيه متشده فان رصيد الذمم المدينة سوف يكون منخفضا (تقل نسبة المدينين) وبالتالي فان معدل دوران الذمم المدينة سوف يكون عاليا ويضع الشركه في موقف اقوى.

(يفترض ان تحافظ الشركات على معدل دوران متقرب او اعلى من متوسط الصناعه)

المقارنة بمتوسط الصناعه:

معدل دوران الذمم المدينة	
الشركه	متوسط الصناعه
8.25 مرة	8.5 مرة
نسبة المنشأة أقل من متوسط الصناعه، وهذا يعني أن المنشأة لديها القدرة على تحصيل ديونها وتدويرها بما معدله 8.25 مرة في العام الواحد، وهذا أقل من القدرة التي لدى الشركات المناظرة لها في نفس الصناعه.	

نسبة الانخفاض قليله جدا لا تشكل خطر على الشركه اما لو كان اقل بنقطه او اكثر مثلا ٧,٢٥ فهذا يدل على ان الشركه ليس لها فوة في تحصيل الذمم الماليه (الديون) ويمكن معرفه مدى تأثير هذه النسبه على الشركه بقياس فترة تحصيل الشركه للذمم المدينة.

٦- متوسط فترة التحصيل

كم يلزم الشركه من الوقت لتحصيل اموالها من الغير ؟؟

تقيس هذه النسبه سرعة تحصيل الذمم المدينة فكلما زادت هذه النسبه كلما ادى ذلك الى زيادة الاموال المجمده في شكل حسابات مدينه (ديون) لدى عملاء الشركه. (يقصد بالذمم المدينة المبيعات الاجله فقط)

تحسب من خلال القانون التالي

متوسط فترة التحصيل = الذمم المدينة ÷ المبيعات الاجله في اليوم الواحد

السؤال في كتاب المقرر طلب المبيعات الاجله في اليوم والمبلغ الموجود في القوائم الماليه يخص السنه كامله وحتى نحصل عليها في يوم نقسمها على عدد ايام السنه = $495000 \div 360 = 1375$ ريال \ اليوم

الادارة الماليه ١

وبالتعويض في القلن متوسط فترة التحصيل = $60000 \div 1375 = 44$ يوم

لكن اذا ما طلبها بنص السؤال تحديدا في اليوم نعوض بقيمة المبيعات عادي مثل ما هي

ما معنى ان متوسط التحصيل = ٤٤ يوم؟؟

يعني ان الشركه اذا قلمت بمبيعات يلزمها ٤٤ يوم من تاريخ البيع الى تاريخ تحصيل قيمة البيع .

هل ٤٤ يوم كثيره ام قليله؟؟

يتوقف ذلك على طبيعة الصنائه فمثلا الشركات الغذائيه تعتبر مدة ٤٤ يوم مدة خياليه حيث ان الشركات الغذائيه عادة لا تتجاوز ٣ ايام الى اسبوع ولذلك فترة الـ ٤٤ يوم للشركه لا يمكن الحكم الحكم عليها الا

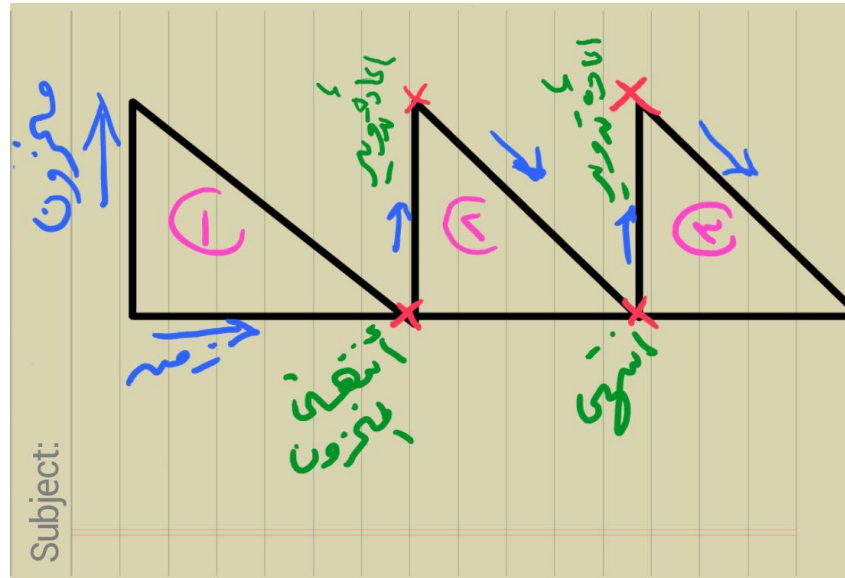
بالمقارنه بمتوسط الصنائه:

المقارنة بمتوسط الصنائه:

متوسط فترة التحصيل	
الشركه	متوسط الصنائه
44 يوم	40 يوم
متوسط فترة التحصيل للشركه أكبر من متوسط الصنائه، وذلك يعني أن الشركه تستغرق فترة أطول في تحصيل الأرصده المدنيه. مما يجعل مجموع الأرصده المجمده خارج الشركه أكبر، وبالتالي إعتداد أقل على التدفقات النقديه من الحسابات المدنيه في مواجهه الإلتزامات الماليه قصيره الأجل.	

اذن كلما انخفض متوسط التحصيل كلما كان في صالح الشركه وكلما ارتفع زادت الاموال المجمده وبالتالي تزيد تكلفه الفرصه البيله .

٧- معدل دوران المخزون:



تقيس هذه النسبه كفاءة المنشأه في تدوير وتحقيق التدفقات النقديه ويعبر عنها بعدد مرات تحويل المخزون الى مبيعات .

معدل دوران المخزون = تكلفة البضائه المباعه ÷ متوسط المخزون

لان المخزون غير ثابت ويمر بفترات يرتفع وينخفض فُناخذ بالتوسط ويقاس بالقلون التالي

$$\text{متوسط المخزون} = (\text{مخزون اول المده} + \text{مخزون اخر المده}) \div 2$$

*ومخزون اول المده مذكور في السؤال بكتاب المقرر.

بالتعويض بعد استخراج متوسط المخزون

$$\text{معدل دوران المخزون} = 22500 \div (75000 + 62000) \div 2 = 3,3 \text{ مره}$$

وللحكم على نسبة معدل دوران المخزون نقارنه بمتوسط الصناعة

المقارنة بمتوسط الصناعة:

معدل دوران المخزون	
الشركة	متوسط الصناعة
3.3 مرة	3 مرة
وتعني هذه النتيجة أن كل ريال مستثمر في المخزون في شركة الروابي ينتج عنه مبيعات قيمتها 3.30 ريال، أو بمعنى آخر فإن الشركة استطاعت تحويل مخزونها إلي مبيعات خلال العام بمعدل 3.30 مرة. مقارنة بمتوسط الصناعة فإن هذه النسبة تعتبر ممتازة كلما زادت عن متوسط الصناعة فذلك دليل على كفاءة الإدارية في جانب النشاط.	

٨- معدل دوران الاصول الثابتة :

كيف تدور الاصول الثابتة ؟؟ مثال: اصول شركة ما ١٠ مليون ريال لكن مبيعاتها قليلة ولا تتناسب مع حجم الاصول الثابتة فهذا يؤدي الى ضعف النشاط البيعي مقارنة بحجم الاستثمار في الاصول الثابتة.

اذن فمعدل دوران الاصول الثابتة يقيس كفاءة الشركة في استخدام الاصول الثابتة في العمليات البيعية وتحسب كالتالي

$$\text{معدل دوران الاصول الثابتة} = \text{المبيعات} \div \text{الاصول الثابتة}$$

كلما كان معدل دوران الأصول الثابتة مرتفعاً فإنه يعني:

➤ دليل على كفاءة الشركة في إدارة الأصول الثابتة.

➤ صغر حجم الاستثمار في هذه الأصول الثابتة.

➤ وجود طاقة معطّلة ضمن هذه الأصول.

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{495000}{306000} = 1.62 \text{ مرة}$$

المقارنة بمتوسط الصناعة:

معدل دوران الأصول الثابتة	
الشركة	متوسط الصناعة
1.62 مرة	2.1 مرة

بالمقارنة بمتوسط الصناعة نجد أن كل ريال مستثمر في الأصول الثابتة ينتج عنه مبيعات مقدارها 1.62 ريال وهذه أقل من متوسط الصناعة، وتعتبر هذه النسبة ضعيفة جداً، و على إدارة الشركة البحث عن الأسباب التي أدت إلى انخفاض معدل دوران الأصول الثابتة.

أي ان الشركة تعاني من ضعف في استغلال ما لديها من اصول ثابتة والمشكلة واضحة من خلال مكونات هذه النسبة

- عندما تكون المبيعات متدنية فالسبب إما ان الشركة قامت باستثمارات في اصول ثابتة هي في غنى عنها
- او انها قامت باستثمارات صحيحة ولكنها لم تستطع تحصيل مبيعاتها بالشكل الصحيح.

ولمعرفة السبب بالتحديد نقوم بحساب

٩ - معدل دوران مجموع الاصول:

تعتبر هذه النسبة عن كفاءة المنشأة في استخدام كل الأصول المتاحة لها (الثابتة + المتداولة) في زيادة المبيعات وتحقيق الأرباح. وتفترض هذه النسبة وجود نوع من التوازن بين المبيعات والأصول. ويمكن النظر إلى هذه النسبة على أنها مؤشر لقياس حجم الاستثمار المطلوب في الأصول من أجل توليد ريال واحد في شكل مبيعات.

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{مجموع الاصول}}$$

تقيس هذه النسبة الكفاءة الإدارية في استخدام مجموع الأصول.

إن انخفاض هذه النسبة دليل على:

- أن الشركة لا تنتج مبيعات كافية.
- أو وجود طاقة معطلة.
- أو وجود مشكلة في السياسات التسويقية.

كيف تحل هذه المشاكل ؟؟

وينبغي على إدارة الشركة اتخاذ الإجراءات التصحيحية الكفيلة بتحسين هذه النسبة إما عن طريق:

- زيادة حجم المبيعات
- أو تقليص حجم الاستثمار في مجموع الأصول.

$$\text{معدل دوران الأصول} = \frac{495000}{469000} = 1.055 \text{ مرة}$$

المقارنة بمتوسط الصناعة:

معدل دوران مجموع الأصول	
الشركة	متوسط الصناعة
1.055 مرة	1.8 مرة

فهذا يعني أن كل ريال مستثمر في أصول الشركة يولد مبيعات مقدارها 1.06 ريال، وهو أقل بكثير من متوسط الصناعة، لذا يعاير أداء الشركة ضعيف.

مثال:

الأصول		الخصوم	
الأصول المتداولة:		الخصوم المتداولة:	
نقدية	7000	ذمم دائنة	55000
أوراق مالية	21000	أرصدة دائنة أخرى	12000
ذمم مدينة	60000	مجموع الخصوم لمتداولة	67000
مخزون	75000	سندات دين طويلة الأجل	70000
مجموع الأصول المتداولة	163000	قروض طويلة الأجل	80000
صافي المعدات	246000	مجموع الخصوم طويلة الأجل	150000
أراضي	60000	أسهم ممتازة	45000
مجموع الأصول الثابتة	306000	أسهم عادية (6000 سهم)	60000
		أرباح محتجزة	147000
		مجموع حقوق الملكية	252000
مجموع الأصول	469000	مجموع الخصوم وحقوق الملكية	469000

قائمة الدخل:

البيان	القيمة
المبيعات	495000
- تكلفة البضاعة المباعة	225000
مجمول الربح	270000
- مصاريف إدارية	110000
- الإهلاك	5000
- إيجار	25000
ربح العمليات (ربح التشغيل)	130000
الربح قبل الضرائب والفوائد	130000
- الفوائد	21000
الربح قبل الضريبة	109000
الضرائب 50%	54500
الربح بعد الضريبة	54500
- أرباح موزعة على الأسهم الممتازة	3000
صافي الربح	51500

المجموعه الثالثه من نسب القوائم الماليه

ثالثا : نسب المديونيه والاقتراض :

- نسبة مجموع الديون الى الاصول نسبة الديون الى حقوق الملكية
- نسبة الديون طويلة الاجل

يجب اخذ المديونيه على محمل الجد حيث انها سلاح ذو حدين

- فهي فرصه امام الشركه لتحقيق عوائد باستخدام اموال الغير
- ولكن اذا زادت عن الحد انقلبت على وضع الشركه المالي عند تسدد الفوائد والاقساط

ماذا تقيس نسب المديونيه والاقتراض ؟؟

تقيس مجموعه نسب المديونيه درجة اعتماد المنشأة على الديون في تمويل استثماراتها، وكذلك قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل؛ الناتجة من استخدام الديون (كالفوائد و أقساط القروض).

١٠- نسبة مجموع الديون الى مجموع الاصول

تعبر هذه النسبه عن مدى استخدام الشركه للديون (الطويله والقصيره المدى) في تمويل اصولها

$$\text{نسبة الديون} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الاصول}}$$

- **مجموع الديون تشمل الديون قصيرة وطويلة الأجل.**
- **كلما كانت النسبة عالية فإن الشركة سوف تواجه صعوبات شديدة عند الحاجة إلى ديون إضافية لتمويل استثماراتها.**
 - عدم الحصول على قروض.
 - أو الحصول عليها بشروط صعبة المنال.
 - أو الحصول عليها بمعدلات فائدة مرتفعة.
- **أما إذا كانت النسبة منخفضة؛ فإن ذلك يدل على أن الشركة لم تستفد من مصادر التمويل منخفضة التكلفة (القروض) في التمويل استثماراتها.**

ولقياس نسبة مجموع الديون إلى مجموع الأصول : **مجموع الديون ÷ مجموع الأصول**

نسبة مجموع الديون إلى مجموع الأصول:

$$\%46 = \frac{217000}{469000} = \frac{150000 + 67000}{469000}$$

المقارنة بمتوسط الصناعة:

نسبة مجموع الديون إلى مجموع الأصول	
الشركة	متوسط الصناعة
%46	%42
نسبة المديونية بالنسبة للشركة أعلى من متوسط الصناعة وهذا 46% من مجموع الأموال المستثمرة في الأصول مصدرها الأموال المقترضة. يمثل ذلك محاولة من الشركة الاستفادة من ميزة الدين في التمويل إلا أن ارتفاع نسبة المديونية عن متوسط الصناعة قد يرفع من درجة المخاطر المخاطر المرتبطة بها وكذلك الحد من فرص الشركة الحصول على أموال إضافية في المستقبل.	

12- نسبة الديون إلى حقوق الملكية:

- **وتقيس هذه النسبة نسبة الأموال المقترضة إلى أموال حقوق الملكية.**
- **مجموع الديون = الديون طويلة الأجل + الديون قصيرة الأجل**
- **حقوق الملكية = رأس المال (أسهم ممتازة + أسهم عادية) + الاحتياطات بأنواعها + الأرباح المحتجزة.**

$$\text{نسبة الديون إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{حقوق الملكية}}$$

نسبة الديون إلى حقوق الملكية:

$$\approx 86 = \frac{217000}{252000} =$$

المقارنة بمتوسط الصناعة:

نسبة الديون إلى حقوق الملكية

متوسط الصناعة

الشركة

%75

%86

الشركة تعتمد على الأموال المقترضة بشكل يتجاوز بكثير متوسط الصناعة، مما قد يعرض الشركة إلى مخاطر إضافية مقارنة بشركات نفس الصناعة.

بعد ان تم حساب الديون بشكل عام الان نحسب كلا على حده..

١٣ - نسبة الديون طويلة الاجل:

- تقيس هذه النسبة نسبة الديون طويلة الاجل الى مجموع هيكل رأس المال للشركة (مجموع الديون كمل مع حقوق الملكية)
- يشمل هيكل رأس المال (الديون طويلة الاجل + حقوق الملكية)

$$\text{نسبة الديون طويلة الاجل} = \frac{\text{الديون طويلة الاجل}}{\text{مجموع هيكل رأس المال}}$$

$$\approx 37 = \frac{150000}{402000} =$$

المقارنة بمتوسط الصناعة:

نسبة الديون طويلة الأجل

متوسط الصناعة

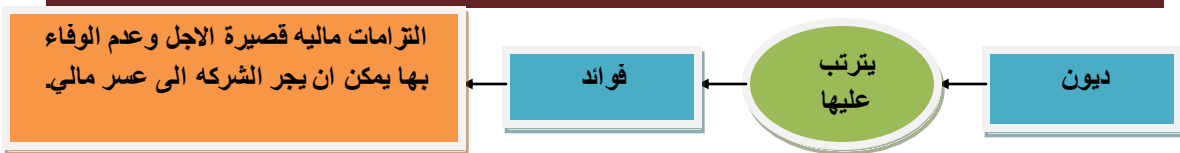
الشركة

%35

%37

نسبة الشركة تفيد أن توضح أن الديون طويلة الأجل تمثل 37% من مجموع هيكل رأس المال وهي نسبة أعلى من متوسط الصناعة. ويتضح من النسب الثلاثة السابقة أن اعتماد الشركة على الديون أعلى من متوسط الصناعة بشكل عام وهذا أمر غير مرغوب فيه لأنه قد يؤثر سلباً على:

- القدرة الافتراضية للشركة.
- القيمة السوقية للشركة.
- ارتفاع درجة المخاطر.



14- عدد مرات تغطية الفوائد:

تقيس هذه النسبة قدرة الشركة على تسديد الفوائد السنوية المرتبطة بالتمويل عن طرق الاقتراض (طويل الأجل و قصير الأجل).

$$\text{عدد مرات تغطية الفوائد} = \frac{\text{الأرباح قبل الضرائب الفوائد السنوية}}{\text{الفوائد السنوية}}$$

- كلما كان عدد مرات التغطية مرتفعاً كلما كانت الشركة في وضع أفضل.
- كلما انخفض عدد مرات التغطية فإن أي تدني في الأرباح قد يعرض الشركة لعدم القدرة على سداد الفوائد المستحقة عليها.

عدد مرات تغطية الفوائد:

$$\text{عدد مرات تغطية الفوائد} = \frac{130000}{21000} = 6.2 \text{ مرة}$$

أي أن الأرباح قبل الضريبة وقبل الفوائد تغطي الفوائد ٦,٢ مره

المقارنة بمتوسط الصناعة:

عدد مرات تغطية الفوائد	
الشركة	متوسط الصناعة
6.2 مرة	4.2 مرة

الشركة لها القدرة على دفع الفوائد المستحقة عليها بشكل أكبر بكثير من متوسط الصناعة. وقد يعود ذلك إلى كفاءة الإدارة في إدارة أصولها وتحقيق أرباح عالية، أو بسبب الرقابة على المصروفات، أو بسبب انخفاض نسبة الفوائد على القروض التي حصلت عليها الشركة.

رابعاً: نسب الربحية:

تحاول نسب الربحية دراسة الجوانب المتعلقة بفعالية المنشأة في استغلال الموارد المتاحة وتوليد الأرباح. وتسعى نسب الربحية تحديداً إلى الإجابة عن السؤالين التاليين:

الأول: ما هي الأرباح المحققة عن كل ريال مبيعات؟

الثاني: ما هي الأرباح المحققة عن كل ريال مستثمر في الأصول التي تستخدمها المنشأة؟

المحاضرة التاسعة : تحليل القوائم المالية..

مثال:

الأصول	الخصوم
الأصول المتداولة:	الخصوم المتداولة:
نقدية 7000	ذمم دائنة 55000
أوراق مالية 21000	أرصدة دائنة أخرى 12000
ذمم مدينة 60000	مجموع الخصوم لمتداولة 67000
مخزون 75000	سندات دين طويلة الأجل 70000
مجموع الأصول المتداولة 163000	قروض طويلة الأجل 80000
صافي المعدات 246000	مجموع الخصوم طويلة الأجل 150000
أراضي 60000	أسهم ممتازة 45000
مجموع الأصول الثابتة 306000	أسهم عادية (6000 سهم) 60000
	أرباح محتجزة 147000
	مجموع حقوق الملكية 252000
مجموع الأصول 469000	مجموع الخصوم وحقوق الملكية 469000

قائمة الدخل:

البيان	القيمة
المبيعات	495000
- تكلفة البضاعة المباعة	225000
مجمل الربح	270000
- مصاريف إدارية	110000
- الإهلاك	5000
- إيجار	25000
ربح العمليات (ربح التشغيل)	130000
الربح قبل الضرائب والفوائد	130000
- الفوائد	21000
الربح قبل الضريبة	109000
الضرائب 50%	54500
الربح بعد الضريبة	54500
- أرباح موزعة على الأسهم الممتازة	3000
صافي الربح	51500

حساب نسبة ربحية المبيعات:

15- هامش مجمل الربح:

تقيس هذه النسبة مقدرة المنشأة في الرقابة على التكاليف المرتبطة بالمبيعات، ويعبر عن هذه النسبة بالمعادلة التالية:

$$\text{هامش مجمل الربح} = \frac{\text{مجمل الربح}}{\text{المبيعات}} = \frac{270000}{495000} \times 100 = 54.5\%$$

➤ يعكس هامش إجمالي الربح الإضافة التي تحققها المنشأة بعد تغطية تكلفة البضاعة المباعة.

➤ كلما كانت النسبة عالية فإن ذلك يدل على سلامة أداء المنشأة في تحقيق الأرباح الإجمالية

المقارنة بمتوسط الصناعة:

هامش مجمل الربح
الشركة
متوسط الصناعة
54.5%
56%

ويتضح من هذه النسبة أن المنشأة تحصل على 0.545 ريال عن كل ريال مبيعات وذلك في شكل ربح إجمالي وهو أقل من متوسط الصناعة الذي يبلغ 56%، ويعتبر ذلك مؤشر سلبي في حق الشركة وتقدر النسبة بأنها ضعيفة.

16- هامش صافي الربح:

وتهدف النسبة إلى معرفة صافي الربح الذي تحققه الشركة عن كل ريال مبيعات بعد خصم المصاريف والنفقات المتعلقة بالإنتاج والبيع والتمويل والضرائب.

$$\text{هامش صافي الربح} = \text{صافي الربح بعد الضريبة} \div \text{المبيعات} = 54500 \div 100 \times 11,2\%$$

*لا يمكن الحكم على هامش صافي الربح بدون المقارنه بمتوسط الصناعة

هامش صافي الربح	
الشركة	متوسط الصناعة
11,2%	8%
• هامش صافي الربح للمنشاه اعلى من متوسط الصناعة وان كل ريال مبيعات يحقق ارباحا صافيه قدرها ٠,١١٢ ريال وقد يعزى السبب في هامش صافي الربح الى انخفاض التكاليف او الفوائد او الضرائب ... الخ • ان عناصر التكاليف بقائمة الدخل للشركة تكون اقل من الشركات المنافسه مما ادى الى وجود هامش ربح صافي أعلى من متوسط الصناعة.	

١٧- القوة الايراديه: (الدخل المتولد عن المبيعات فقط ونشاط الشركة)

تعبر هذه النسبه عن معدل العائد الذي تحصل عليه المنشاه من الاصول المشاركه فالعمليات حيث توجد اصول لا تشارك بالعمليات مثل الاوراق الماليه حيث ان عواندها لاتحسب من ضمن مبيعات الشركه.

$$\text{القوة الايراديه} = \text{صافي ربح العمليات} \div \text{مجموع الاصول المشاركه في العمليات}$$

➤ تضم الأصول المشاركة في العمليات جميع الأصول باستثناء الأصول غير الملموسة:

- شهرة المحل.
- لأصول المؤجرة للغير.
- الأصول التي تمثل استثمارات فرعية لا ترتبط بعمليات المنشأة كاستثمار في الأوراق المالية).

➤ كما يستبعد من الدخل أرباح الأصول الغير ملموسة كأرباح الأوراق المالية المملوكة.

$$29\% = \frac{130000}{21000 - 469000} =$$

المقارنة بمتوسط الصناعة:

القوة الإيرادية	
الشركة	متوسط الصناعة
29%	30%

ويعني ذلك أن أصول الشركة الملموسة والمشاركة في العمليات لا تحقق إيرادات بنفس المستوى الذي تحققه شركات مماثلة من نفس القطاع. أي أن النسبة ضعيفة مقارنة بمتوسط الصناعة.

١٨ - العائد على الاستثمار : (الأرباح المتعلقة بالاستثمار)

تقيس هذه النسبة صافي العائد مقارنة باستثمارات الشركة، وبالتالي فهي تقيس ربحية كافة استثمارات الشركة قصيرة الأجل وطويلة الأجل.

$$\text{معدل العائد على الاستثمار} = \frac{\text{الربح بعد الضريبة}}{\text{مجموع الأصول}}$$

كلما كانت عالية كلما دل ذلك على كفاءة سياسة المنشأة الاستثمارية والتشغيلية.

$$11.62\% = \frac{54500}{469000} =$$

المقارنة بمتوسط الصناعة:

العائد على الاستثمار	
الشركة	متوسط الصناعة
11.62%	9%

يمكن القول بأن الشركة أفضل من مثيلاتها فيما يتعلق بمعدل العائد على الاستثمار (النسبة ممتازة).

١٩- العائد على حقوق الملاك : (أصحاب الشركة)

تقيس هذه النسبة العائد الذي يحققه الملاك على أموالهم المستثمرة في المنشأة، وتشمل حقوق الملكية:

$$\frac{\text{العائد على حقوق الملكية}}{\text{الربح بعد الضريبة}} = \text{حقوق الملكية}$$

إذا كانت النسبة مرتفعة فإن ذلك يدل على كفاءة قرارات الاستثمار والتشغيل وقد يعود السبب أيضا إلى استخدام الديون بنسبة أعلى من متوسط الصناعة.

$$\%21.6 = \frac{54500}{252000} =$$

المقارنة بمتوسط الصناعة:

العائد على حقوق الملكية	
الشركة	متوسط الصناعة
%21.6	%20

وهذا يعني أن ملاك الشركة يحققون مكاسب أعلى مقارنة بنظرانهم في شركات القطاع.

يجب التفريق بين هيكل رأس المال و الهيكل الرأس مالي:

هيكل رأس المال = حقوق الملكية + الاموال المقترضة

الهيكل المالي = حقوق الملكية + القروض طويلة الاجل + الخصوم المتداولة

20- معدل العائد على هيكل رأس المال:

تعبّر هذه النسبة عن العائد الذي تحقّقه المنشأة على هيكل رأس المال (الرسملة) الذي يتكون من حقوق الملكية مضافا إليه الديون طويلة الأجل (القروض وسندات الدين).

$$\frac{\text{العائد على هيكل رأس المال}}{\text{الربح بعد الضريبة + فوائد الديون طويلة الاجل}} = \text{حقوق الملكية + القروض}$$

$$\frac{\text{العائد على الرسملة}}{\text{الربح + الفوائد}} = \text{حقوق الملكية + القروض}$$

على اعتبار أن الفوائد الواردة في قائمة الدخل هي فوائد على الديون طويلة الأجل نحسب:

$$\%18.8 = \frac{21000 + 54500}{150000 + 252000}$$

المقارنة بمتوسط الصناعة:

معدل العائد على هيكل رأس المال	
الشركة	متوسط الصناعة
%18.8	%16

كل النسب الربحية كلما ارتفعت عن متوسط الصناعة كلما كان ذلك في صالح الشركة

انتهت المحاضرة ☺

المحاضرة العاشرة : تحليل القوائم المالية..

مثال:

الأصول	الخصوم
الأصول المتداولة:	الخصوم المتداولة:
نقدية 7000	ذمم دائنة 55000
أوراق مالية 21000	أرصدة دائنة أخرى 12000
ذمم مدينة 60000	مجموع الخصوم لمتداولة 67000
مخزون 75000	سندات دين طويلة الأجل 70000
مجموع الأصول المتداولة 163000	قروض طويلة الأجل 80000
صافي المعونات 246000	مجموع الخصوم طويلة الأجل 150000
أراضي 60000	أسهم ممتازة 45000
مجموع الأصول الثابتة 306000	أسهم عادية (6000 سهم) 60000
	أرباح محتجزة 147000
	مجموع حقوق الملكية 252000
مجموع الأصول 469000	مجموع الخصوم وحقوق الملكية 469000

قائمة الدخل:

البيان	القيمة
المبيعات	495000
- تكلفة البضاعة المباعة	225000
مجموع الربح	270000
- مصاريف إدارية	110000
- الإهلاك	5000
- إيجار	25000
ربح العمليات (ربح التشغيل)	130000
الربح قبل الضرائب والفوائد	130000
- الفوائد	21000
الربح قبل الضريبة	109000
الضرائب 50%	54500
الربح بعد الضريبة	54500
- أرباح موزعة على الأسهم الممتازة	3000
صافي الربح	51500

المجموعه الاخير من نسب التحليل المالي:

خامساً: نسب الاسهم:

تسمى احيانا نسب السوق (لانها تقوم بدراسة نسب اداء الشركه داخل السوق المالي) وتسعى هذه النسب الى توفير المعلومات المتعلقة بإيرادات المنشأ وتأثيرها على سعر السهم (العلاقة بين ما تحققه الشركه من عوائد وسعر السهم في السوق) ومن اهم هذه النسب ملى:

21- نصيب السهم من الأرباح المحققة (EPS)

$$\text{نصيب السهم من الأرباح المحققة} = \text{صافي الربح} \div \text{عدد الأسهم العادية}$$

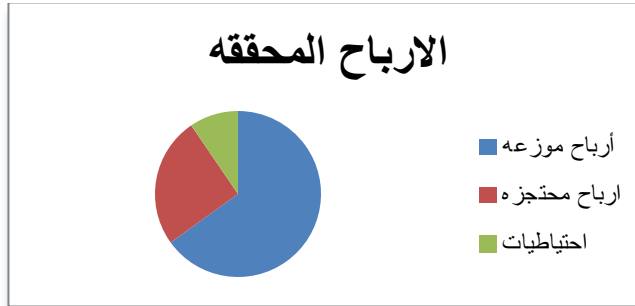
وهنا الاسهم العادية تخص الملاك فقط وتم اقتطاع الاسهم الممتازة والتي تخص المستثمرين الخارجيين

$$\text{نصيب السهم من الأرباح المحققة (EPS)} = \frac{51500}{6000} = 8.6 \text{ ريال}$$

- نصيب الاسهم من الارباح المتوفرة للشركة والتي يمكن توزيعها على المساهمين او توزيع جزء منها واعادة استثمار الجزء الاخر لصالحهم.
- من الممكن ان الاسهم العادية ما تجي في قائمة المركز المالي بعدها الصريح ممكن تجي بصيغة سعر الاصدار للسهم = ١٠ ريال السهم وهنا نأخذ سعرها الوارد ٦٠٠٠ ريال ونقسمه على السعر ٦٠٠٠ ÷ ١٠ ريال = ٦٠٠٠ سهم

$$\text{عدد الاسهم} = \text{قيمة الاسهم} \div \text{سعر اصدار السهم}$$

- الارباح الموزعه (٥١٥٠٠ ريال) قد توزع وقد لا توزع
- يرجع القرار الى اقتراح مجلس ادارة الشركة وتصويت الجمعية العموميه للشركة (الملاك)



هل نسبة ٨,٦ ريال \ السهم جيدة او غير جيدة ؟؟

مثال: لو كان عندي سهمين حققا نفس نسبة التوزيع ولكن سعر شراء السهم الاول اقل من سعر شراء السهم الثاني معانته انه راح يكون الربح اللي جاني من السهم الاول احسن لاني اسلمت شريته بسعر اقل من السهم الثاني

نسبة السهم	السهم أ	السهم ب
سعر الشراء	٥٠ ريال	٨٠ ريال
	٨,٦ ريال \ السهم	٨,٦ ريال \ السهم

22- نسبة سعر السهم إلى نصيب السهم من الأرباح المحققة (المضاعف):

$$\text{نسبة سعر السهم إلى نصيب السهم من الأرباح المحققة} = \frac{\text{سعر السهم السوقي}}{\text{الأرباح المحققة بالسهم}}$$

$$2.3 = \frac{20}{8.6} =$$

سعر السهم المذكور في
السؤال بكتاب المقرر

وتعتبر هذه النسبة من النسب الهامة في تقويم الأسهم في سوق الأوراق المالية؛ وذلك لأنها تأخذ في الحسبان الأرباح بعد الضرائب وسعر السهم في السوق وتحاول ربط نصيب السهم من الأرباح المحققة مع نشاط السهم في سوق الأوراق المالية.

- إذا كانت نسبة سعر السهم إلى نصيب السهم من الأرباح المحققة جيد فهذا ينعكس على نسبة نصيب السهم من الأرباح المحققة (علاقه طرديه)

23- نسبة نصيب السهم من الأرباح المحققة إلى سعر السهم:

هذه النسبة عبارة عن مقلوب النسبة السابقة وهي عبارة عن معدل العائد الذي يطالب به المستثمرون من أجل الاستثمار في سهم معين.

$$\text{نصيب السهم من الأرباح المحققة إلى سعر السهم} = \frac{\text{نصيب السهم من الأرباح المحققة}}{\text{سعر السهم السوقي}}$$

$$0.43 = \frac{8.6}{20} =$$

- بعد ان يتم حساب نصيب السهم من الأرباح المحققة نحتاج ان نعرف كم نصيب السهم من الأرباح الموزعه (يعني الشركة حققت ارباح طلعتها الصافي وحسبنا نصيب السهم وصوت مجلس الاداره ان الأرباح تنقسم الى ارباح محتجزه \ احتياطات \ ارباح موزعه
طيب الأرباح الموزعه من اسمها هي اللي راح توزع على الملاك لكن كم نصيب السهم ؟؟) الجواب في حساب نسبة الأرباح الموزعه بالسهم dividends per share

هالكلام يقصد فيه الصعود والهبوط في شاشة الاسهم يعني لو شقنا سهم يرتفع وينخفض سيكون حسب الاعلان عن الارباح الموزعة.

24- الأرباح الموزعة بالسهم Dividends Per Share:

تقيس هذه النسبة نصيب السهم العادي من الأرباح التي توزعها الشركة على المساهمين, وتعتبر هذه النسبة من العوامل التي تؤثر في تحديد سعر السهم.

$$\frac{\text{الأرباح الموزعة}}{\text{عدد الاسهم العادية المصدرة}} = \text{الأرباح الموزعة بالسهم}$$

ذكر في الكتاب ان الارباح الموزعه = ٢٠٠٠٠ ريال على ٦٠٠٠ سهم

$$3.33 \text{ ريال} = \frac{20000}{6000}$$

- وهذا يعني ان الارباح التي تحققت للشركة = ٨,٦ ريال \ السهم
- اما الموزع منها = ٣,٣٣ ريال \ السهم
- والباقي اما ارباح محتجزه (تحتجز لاعادة استثمارها) او احتياطات.

تذكير :

❖ الجهات المستفيدة من التحليل المالي

- الاداره (تحتاج ان تتخذ القرارات السليمه فيما يخص الاستثمار والتمويل لتحقيق هدف تعظيم الثروه)
- المساهمون (يحتاجون التحليل المالي لاتخاذ القرارات بالاستثمار في المنشآت من عدمه)
- الدائنون (ديون طويل وقصيرة الاجل) ويحتاجونها لاتخاذ القرار بالموافقه على الاقراض او رفض الطلب.
- الدوله (مصلحة الضرائب) لاتخاذ قرارات ماليه هامه كتشجيع قطاع معين او اعطاء امتيازات لآخرى.
- المجتمع (المسئوليه الاخلاقيه والاجتماعيه في توفير المنتجات وتسعيها بما يتناسب مع الوضع الاقتصادي)

- ❖ لا يمكن لنسبه واحده او نسب منفردة ان تعطي صوره متكامله للاداء المالي للشركة لانها قد تكون مضلله
- ❖ التحليل المالي عبارته عن تحليل المعلومات الخام في القوائم الماليه بغرض اتخاذ القرار.

تحليل النسب الشامل:

إن تحليل كل نسبة مالية بمعزل عن النسب الأخرى يعتبر تحليلاً جزئياً، ولا يُعطي المدير أو المحلل المالي صورة متكاملة عن الأداء المالي للشركة، لذلك يجب إدراج جميع النسب في قائمة واحدة، ومن ثم دراستها حتى تكون الصورة شاملة ومتكاملة لأداء الشركة. ومثل هذا الأسلوب في التحليل يظهر المشاكل وأبعادها وكيفية علاجها. وعلى المحلل المالي أخذ كل الجوانب المتعلقة بالموقف المالي للشركة والمتمثلة في السيولة والنشاط والمديونية والربحية ومعرفة تأثير قرارات الشركة في كل جانب على الجوانب الأخرى.

النسبة	شركة الروابي	متوسط الصناعة	التقييم
نسب السيولة			
نسبة التداول	2.4 مرة	2.8 مرة	ضعيف
النسبة السريعة	1.3 مرة	1.2 مرة	جيد
نسب النشاط			
معدل دوران الأصول المتداولة	3.04 مرة	2.8 مرة	جيد
دوران الذمم المدينة	8.25 مرة	8.5 مرة	ضعيف
متوسط فترة التحصيل	44 يوم	40 يوم	ضعيف
معدل دوران المخزون	3.3 مرة	3 مرات	جيد
معدل دوران الأصول الثابتة	1.62 مرة	2.1 مرة	ضعيف
معدل دوران مجموع الأصول	1.055 مرة	1.8 مرة	ضعيف
نسب المديونية			
الديون إلى حقوق الملكية	86%	75%	أكثر مخاطرة
الديون إلى هيكل رأس المال	37%	35%	أكثر مخاطرة
نسبة مجموع الديون إلى مجموع الأصول	46%	42%	أكثر مخاطرة
نسب الربحية			
هامش مجمل الربح	54.5%	56%	ضعيف
هامش ربح العمليات	26%	27%	ضعيف
هامش صافي الربح	11%	8%	جيد
القوة الإيرادية	29%	30%	ضعيف
العائد على الاستثمار	11.62%	9%	جيد
العائد على حقوق الملكية	21.6%	20%	جيد
العائد على هيكل رأس المال	18.8%	16%	جيد
نسب الأسهم			
نصيب السهم من الأرباح	8.6		
سعر السهم إلى نصيب السهم	2.3		
نصيب السهم إلى سعر السهم	43%		
الربح الموزع بالسهم	3.33		

❖ بالمقارنة بين نسب الشركة بمتوسط الصناعة نجد ان :

1. مقارنة نسب السيولة:

بمقارنة نسبة التداول بمتوسط الصناعة يتبين أن الصناعة أفضل من شركة الروابي في حين نجد النسبة السريعة للشركة أعلى من متوسط الصناعة. وبما أن العنصر الذي يفصل بين النسبتين هو المخزون فهذا يدل على أن معدل دوران المخزون مرتفع بالنسبة لهذه الشركة، وهو ما أثبتته الأرقام بالفعل؛ إذ يبلغ معدل دوران المخزون **3.3 مرة** مقارنة بثلاث مرات لمتوسط الصناعة. وقد يرجع ارتفاع النسبة السريعة إلى ارتفاع حجم الذمم المدنية وهذا ما يؤكد انخفاض معدل دورانها مقارنة بمعدل الصناعة.

2. تتمتع شركة الروابي بمعدل مرتفع لمجموع الأصول والأصول المتداولة وانخفاض معدل دوران الأصول الثابتة، الأمر الذي يعني أحد أمرين:

➤ كفاءة الشركة في إدارة مجموع الأصول.

➤ أو ارتفاع حجم الاستثمار في الأصول الثابتة، ووجود طاقة معطلة ضمن الأصول الثابتة.

3. فيما يتعلق بالمديونية، فإننا نجد أن شركة الروابي تستخدم الديون في تمويل استثماراتها بصورة أكبر من متوسط الصناعة. كما أن ارتفاع معدل المديونية يؤدي إلى زيادة المخاطرة وبالتالي لن يكون في مقدور الشركة الحصول على تمويل إضافي إلا بشروط قاسية.

3. إن مؤشرات ربحية شركة الروابي تعتبر أقل من مثيلاتها في الصناعة، عدا معدل العائد على الاستثمار، فالقوة الإرادية للشركة أقل من متوسط الصناعة، وقد يعود ذلك إلى انخفاض هامش الربح، أما ارتفاع العائد على الاستثمار والعائد على حقوق الملكية فقد يعود إلى ارتفاع صافي الربح بمشاركة الأوراق المالية وارتفاع نسبة المديونية التي تتميز بأنها أقل مصادر التمويل تكلفة .

❖ التحليل السابق عبارته عن تحليل في نقطة زمنية ما (نهاية سنة واحدة) وللحكم على أداء الشركة لابد من تحليلها على عدة سنوات وذلك من خلال ما يسمى بتحليل الاتجاه.

تحليل الاتجاه:

إن تحليل النسب المالية القائم على سنة واحدة يعتبر تحليلاً ساكناً وقد يعطي صورة مضللة، فقد يكون أداء الشركة جيداً في مجال معين عند نقطة زمنية محددة (التحليل الساكن) بينما يكون ضعيفاً على مدى فترات زمنية.

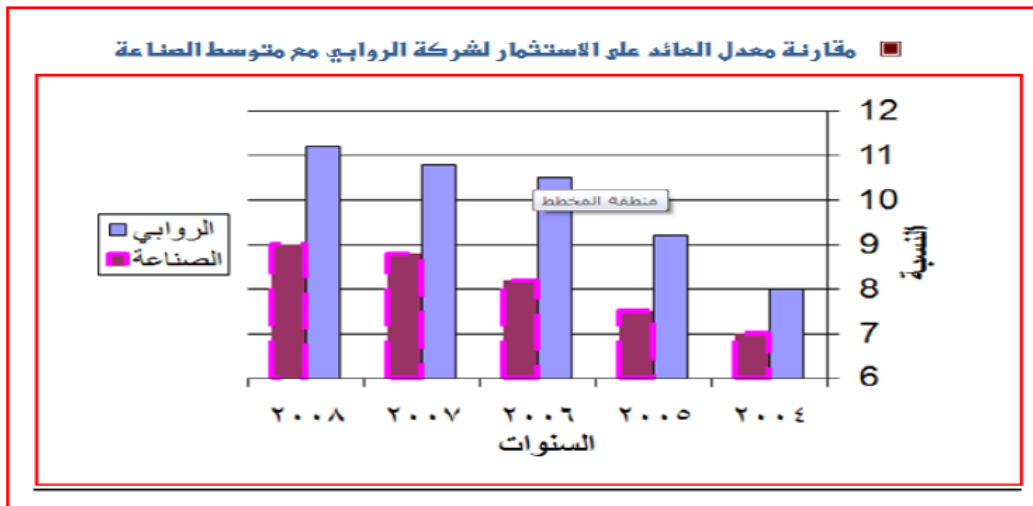
(**الربحية مثلاً**): جيدة في سنة ما ولكنها تمثل تراجعاً مقارنة بالسنوات السابقة، الأمر الذي يفسر تعرض الشركة لبعض المشاكل. ولكي يتمكن المحلل المالي من استكمال التحليل والوصول إلى نتائج صحيحة، عليه القيام بتحليل أداء الشركة عبر عدة سنوات. أي القيام بتحليل حركي عبر الزمن ويتم ذلك من خلال تحليل الاتجاه، باستخدام الأشكال البيانية.

الإدارة المالية ١

النسب المالية لشركة الروابي خلال الفترة من ٢٠٠٤-٢٠٠٨م:

النسبة \ السنة	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
نسبة تداول الروابي	٤,٥	٤,٢	٣,٨	٢,٩	٢,٤
متوسط الصناعة	٤,٨	٤,٢	٤,٤	٣,٢	٢,٨
دوران مخزون الروابي	٢,٨	٣	٣,٥	٣,٤	٣,٣
متوسط الصناعة	٣,٥	٣,٢	٣,١	٣	٣,٦
نسبة مديونية الروابي %	٥٥	٥٧	٥٤	٥٠	٤٦
متوسط الصناعة	٤٨	٤٨	٤٥	٤٠	٤٢
عائد استثمار الروابي %	٨	٩,٢	١٠,٥	١٠,٨	١١,٢
متوسط الصناعة	٧	٧,٥	٨,٢	٨,٨	٩

النسب المالية لشركة الروابي خلال الفترة من 2004-2008م:



اذن:

- ✗ نجد ان هناك اتجاه تصاعدي لاداء الشركة
- ✗ وعليه نستطيع الحكم بشكل قاطع ان الشركة لها اداء مالي جيد فيما يخص العائد على الاستثمار لآخر ٥ سنوات.
- ✗ اداء الشركة افضل من متوسط الصناعة.
- ✗ وبناء على كل ما سبق يمكننا اتخاذ قرار الاستثمار من عدمه بناء على معلومات دقيقة وصحيحة.

انتهت المحاضره ☺

المحاضرة الحادية عشر : الموازنات الرأسمالية..

الموازنة الرأسمالية:

- يقصد بها الخطة التفصيلية التي تحتوي على التدفقات النقدية الخارجة والتدفقات النقدية الداخلة المرتبطة بالأصول الرأسمالية.

✓ التدفقات النقدية قسمين

- ✓ تدفقات خارجه (التي نصرفها ع المشروع)
- ✓ تدفقات داخله (التي نكسبها من المشروع)

- تقدير التدفقات النقدية المتوقعة من المشروع الاستثماري.

- عملية تتطلب إعداد قائمة الدخل التقديرية لكل سنة من سنوات حياة المشروع الاقتصادية.

• الفرق بين قائمة الدخل التي نعرفها وقائمة الدخل التقديرية

قائمة الدخل التقديرية	قائمة الدخل
انشطه استثماريه لفترة مستقبلية تشمل نشاط مشروع محدد داخل المنشاه	انشطه تمت وانتهت (تاريخيه) تشمل نشاط المنشاه بالكامل

يتطلب إعداد الموازنات الرأسمالية:

- معلومات عن الطلب المستقبلي على السلعة
- تكاليف التشغيل
- تكلفة الاستثمار الرأسمالي
- الحياة الاقتصادية المتوقعة للمشروع
- القيمة المتبقية في نهاية العمر الافتراضي للمشروع (قيمة الخردة)

أهمية الموازنات الرأسمالية:

- تعتبر القرارات الاستثمارية من أهم القرارات المالية، كونها تتعلق بفترات زمنية طويلة.
- صعوبة التنبؤ بالمستقبل البعيد على وجه الدقة، يجعلها قرارات محفوفة بالمخاطر.

أنواع المشروعات الاستثمارية:

- **مشروعات جديدة:** لأول مرة تدخل السوق
- **مشروعات الإحلال أو الاستبدال:** للمشاريع القديمة بالمشاريع الجديدة .
- **المشروعات التوسعية، من خلال:**
 - إضافة خطوط إنتاج جديدة لتغطية الطلب الجديد.
 - تنويع المنتجات بدل من الاعتماد على منتج واحد
- **مشروعات البحث والتطوير:** يتم تخصيص منتجات وأساليب تقنية جديدة، لضمان البقاء في السوق ومواجهة التغيرات المستمرة في الإنتاج .

صافي الدخل والتدفقات النقدية:

البيان	الربح المحاسبي	التدفق النقدي
إيرادات نقدية	200000	200000
- تكاليف التشغيل النقدية	100000	100000
-الإهلاك	40000	
الربح قبل الضريبة	60000	100000
- الضريبة (40%)	24000	24000
الربح بعد الضريبة	36000	
التدفق النقدي =	صافي الربح بعد الضريبة + الإهلاك	76000

*المعطيات في كتاب المقرر.

- ✓ تضمنت قائمة الدخل السابقه جميع التدفقات النقدية الداخلة والخارجة
- ✓ التدفقات الغير نقدية (الإهلاك يخصص كمصروف)
- ✓ صافي الربح = التدفق النقدي - الإهلاك.

صافي التدفق النقدي $CF = EAT + D$

$(CF) =$ صافي التدفق النقدي السنوي

$(EAT) =$ الربح بعد الضريبة

$(D) =$ الإهلاك السنوي

التدفق النقدي = 36000 + 40000 = 76000 ريال

- ✓ العنصر المؤثر في التدفق النقدي هو الإهلاك.

لتوضيح أثر الإهلاك على الربح والتدفقات النقدية، نتصور أن الإهلاك في عام 2009 إلى 10000 ريال. من خلال فحص الجدول التالي:

صافي الربح والتدفق النقدي لشركة فاضل لسنة 2009 م

البيان	الربح المحاسبي	التدفقات النقدية
الإيرادات النقدية	200000	200000
تكاليف التشغيل النقدية	100000	100000
الإهلاك	10000	
الربح قبل الفوائد والضرائب	90000	100000
الضرائب (40%)	36000	36000
الربح بعد الضريبة	54000	
التدفق النقدي	$= 54000 + 10000 =$	64000

❖ العنصر المؤثر في التدفق النقدي هو الإهلاك حيث تغيرت التدفقات النقدية من ٤٠٠٠٠ ريال إلى ١٠٠٠٠ ريال.

❖ صافي التدفق السنوي = ١٠٠٠٠ + ٥٤٠٠٠ = ٦٤٠٠٠ ريال

❖ انخفاض الإهلاك أدى إلى:

✓ زيادة الضرائب (كنت ٢٤٠٠٠ وأصبحت ٣٦٠٠٠ لأن المبلغ الذي تطبق عليه الضريبة أصبح أكبر)

✓ زيادته في صافي الربح (كان ٦٠٠٠٠ ريال وأصبح ٩٠٠٠٠ ريال)

✓ انخفاض صافي التدفق النقدي (كان ٧٦٠٠٠ ريال وأصبح ٦٤٠٠٠ ريال)

أسس حساب التدفقات النقدية:

• التركيز على التدفق النقدي وليس الربح المحاسبي.

☒ يعني اللي يهنا الفلوس الداخلة والخارجة فقط

• التركيز على التدفقات النقدية الإضافية التي تنتج مباشرة من المشروع.

☒ يعني عندنا مشروع بديناه خلاص احنا وش نسوي نحسب النقدية او الفلوس اللي نحطها فيه او ناخذها منه ولا زم نفرق بين الفلوس اللي يدخلها المشروع والفلوس اللي تدخلها الشركة كامله علشان نقدر نقرر نستثمر بالمشروع او لا لان لو خلطنا بين التدفقات النقدية للشركة والمشروع نصير كاننا نسوي تقييم كامل للخل الشركة. (كابيش >> مفهوم ☺)

• الفصل بين قرار الاستثمار وقرار التمويل.

- ❑ قرار الاستثمار يعني نستثمر والا لا .
- ❑ قرار التمويل يعني من وين نجيب الفلوس علشان نستثمر

• حساب لتدفقات النقدية على أساس ما بعد الضريبة.

❑ بمعنى ناخذ صافي الربح + الإهلاك.

لما يزيد الإهلاك تقل
الضريبة وبالتالي تدفق نقدي
خارج اقل (والعكس صحيح)

مكونات التدفقات النقدية للمشاريع الاستثمارية:

البنود	طبيعة التدفق النقدي
تكلفة الاستشارة والتراخيص تكلفة شراء وإعداد وتجهيز المشروع الزيادة في رأس المال العامل (كالمخزون) تكاليف تجربة تشغيل المشروع وتدريب العاملين التدفقات النقدية الصافية المرتبطة ببيع الأصول القديمة	التدفقات النقدية المبدئية الفلوس في أول المشروع كأنه يقولك تكلفه مبدئية وتعتبر تدفقات خارجه ودائما تجيك بالسالب لأنها اندفعت من الشركة لتبدأ المشروع
الإيرادات النقدية الإضافية بعد تغطية المصاريف النقدية الوفورات في تكاليف المواد والعمالة الوفورات الضريبية	التدفقات النقدية الإضافية تدفقات داخله يعني إيرادات او نقص بالتكلفة اللي حددت سابقا
صافي قيمة الخردة التدفقات النقدية المرتبطة بتصفية المشروع استرداد رأس المال العامل	التدفقات النقدية في نهاية المشروع تدفقات نقيه داخله وخارجه

أثر الإهلاك على التدفقات النقدية:

• يظهر الإهلاك في قائمة الدخل كمصروف غير نقدي ويؤثر في حساب الدخل والتدفقات النقدية حيث:

• يعمل على تقليل الدخل الخاضع للضريبة (ضريبة أقل).

• زيادة التدفقات النقدية بزيادة مخصصات الإهلاك (تدفقات نقدية أكبر).

مثال:

الشركات بدون إهلاك: هي الشركات التي تقوم باستئجار معداتها بدل شرائها والاستئجار لا يترتب عليه إهلاك بل أيجار يدخل ضمن التدفقات النقدية التشغيلية (مصروفات تشغيلية)

أثر الإهلاك على صافي التدفق النقدي:

البيان	شركة لديها إهلاك = 100000 ريال	شركة بدون إهلاك
الإيرادات النقدية	500000	500000
تكاليف التشغيل	200000	200000
الإهلاك	100000	0
الربح قبل الضريبة	200000	300000
الضريبة (40%)	80000	120000
الربح بعد الضريبة	120000	180000
+ الإهلاك	100000	0
صافي التدفق النقدي	220000	180000

الأثر الضريبي للإهلاك:

• المنشأة التي لديها إهلاك تدفع ضرائب أقل من المنشأة التي لا يوجد لديها إهلاك بمقدار 40000 ريال.

• المنشأة التي لديها إهلاك في حوزتها تدفقات نقدية مقدارها 220000 ريال مقارنة بـ 180000 ريال للمنشأة التي لا يوجد لديها إهلاك.

مثال:

• تبلغ التكلفة الرأسمالية لمشروع 100000 ريال، وتكاليف التشغيل النقدية السنوية 20000 ريال، والإيرادات النقدية السنوية 100000 ريال، وللمشروع حياة اقتصادية قدرها 5 سنوات، ومعدل الضريبة 40%، ولا يتوقع أن يكون للمشروع قيمة خردة في نهاية عمره الافتراضي.

• المطلوب:

حساب التدفق النقدي مستخدماً طرق الإهلاك التالية:

- 1- طريقة القسط الثابت مع عدم وجود خردة.
- 2- طريقة الإهلاك المتناقص بواقع 40% سنوياً.

❖ خطوات الحل:

١. حساب الإهلاك السنوي على طريقة القسط الثابت
قانون القسط الثابت للإهلاك = (تكلفة الاستثمار - قيمة الخردة) ÷ عدد السنوات
= (١٠٠٠٠٠ - صفر) ÷ ٥ = ٢٠٠٠٠ ريال
٢. حساب التدفق النقدي السنوي = الربح بعد الضريبة + الإهلاك

التدفقات النقدية بعد الضريبة باستخدام طريقة القسط الثابت (القيمة بالآلاف)

السنة	إيرادات نقدية	تكاليف تشغيل	الإهلاك	الربح قبل الضريبة	ضريبة 40%	الربح بعد الضريبة	الإهلاك	تدفق نقدي
1	100	20	20	60	24	36	20	56
2	100	20	20	60	24	36	20	56
3	100	20	20	60	24	36	20	56
4	100	20	20	60	24	36	20	56
5	100	20	20	60	24	36	20	56

✚ نستنتج انه اذا كان الإهلاك ثابت سنويا فان التدفقات النقدية ثابتة وتسمى **بتدفقات نقدية منتظمة** (اذا طلعتا سنه يكفي ما يحتاج نطلع الباقي لانها متساويه)

2- طريقة الإهلاك المتناقص بواقع 40% سنويا.

البيان	1	2	3	4	5
استثمار أو المدة	100	60	36	21.6	13
الإهلاك السنوي (40%)	40	24	14.4	8.6	5.2
استثمار آخر المدة	60	36	21.6	13	7.8

✚ قيمة الاستثمار آخر المدة يمثل قيمة الاستثمار أول المدة للسنة التالية.
✚ قسط الإهلاك كل سنه يتناقص.

صافي التدفق النقدي السنوي باستخدام طريقة القسط المتناقص للإهلاك (القيمة بالآلف)

السنة	إيرادات نقدية	تكاليف تشغيل	الإهلاك	الربح قبل الضريبة	ضريبة 40%	الربح بعد الضريبة	الإهلاك	تدفق نقدي
1	100	20	40	40	16	24	40	64
2	100	20	24	56	22.4	33.6	24	57.6
3	100	20	14.4	65.6	26.2	39.4	14.4	53.8
4	100	20	8.6	71.4	28.6	42.4	8.6	51
5	100	20	5.2	74.8	29.9	44.9	5.2	51.1

التدفقات النقدية غير منتظمة لأن الإهلاك غير ثابت .

خلاصة:

- طريقة الإهلاك تؤثر على العبء الضريبي للمنشأة وحجم التدفقات النقدية
- باستخدام طريقة القسط المتناقص يكون الإهلاك عاليا في السنوات الأولى، مما يؤدي إلى تخفيض الدخل الخاضع للضريبة والضريبة التي تدفعها المنشأة.
- يتيح هذا الأسلوب للمنشأة الاحتفاظ بقدر أكبر من التدفقات النقدية في السنوات الأولى.
- في حالة بيع الخردة، يتم إضافة التدفق النقدي في السنة الأخيرة.

(بتطلع قيمة الخردة في نهاية المدة والتمرير مافيه)

مثال عن المشاريع الجديدة:

تفكر شركة الحمدان في الدخول في مشروع للنسخ و التصوير، يتطلب شراء ماكينة جديدة بمبلغ 10000 ريال بالإضافة إلى مبلغ 2000 ريال للتجهيز والتركيب وتدريب العاملين، كما تحتاج الماكينة إلى مبلغ 800 ريال كرأس مال عامل لتوفير الورق والحبر، وتقدر الحياة الاقتصادية لهذه الماكينة ب: 4 سنوات تستهلك خلالها عن طريق القسط الثابت لتصبح لتكون قيمتها الدفترية بعد أربع سنوات = صفر، ويمكن بيعها في نهاية حياتها الإنتاجية بمبلغ 1000 ريال. وتقدر الإيرادات النقدية السنوية بمبلغ 8000 ريال، وتكاليف التشغيل النقدية السنوية بمبلغ 4000 ريال، وتدفع الشركة ضريبة أرباح بمعدل 40%.

المطلوب: 1- حساب التدفقات النقدية المبدئية للمشروع.

2- حساب التدفقات النقدية السنوية للمشروع

3- حساب التدفقات النقدية في نهاية حياة المشروع.

➤ معطيات السؤال

- ✓ تكلفة الآلة = ١٠٠٠٠ ريال
- ✓ تركيب = ٢٠٠٠ ريال
- ✓ رأس المال العامل = ٨٠٠ ريال
- ✓ عمر الآلة = ٤ سنوات
- ✓ تستهلك عن طريق القسط الثابت
- ✓ الخردة = صفر
- ✓ يمكن بيعها في نهاية سنتها الانتاجية بـ ١٠٠٠ ريال
- ✓ الإيرادات النقدية السنوية = ٨٠٠٠ ريال
- ✓ ضريبة الأرباح ٤٠%

1- حساب التدفقات النقدية المبدئية للمشروع.

(كل ما يتم صرفه لإنشاء المشروع) تكلفة الآلة + التركيب + رأس المال العامل = ١٢٨٠٠ ريال

2- حساب التدفقات النقدية السنوية للمشروع

- ❖ قال بالسؤال تستهلك عن طريق القسط الثابت

$$\text{القسط الثابت للأهلاك} = (\text{تكلفة الاستثمار} - \text{قيمة الخردة}) \div \text{عدد السنوات}$$

$$= \{ (١٠٠٠ + ٢٠٠٠) - ٠ \} \div ٤ = ٢٧٥٠ \text{ ريال}$$
- ❖ التدفق النقدي بعد الضريبة

$$\text{الربح قبل الضريبة} = (\text{الإيرادات التقديرية} - \text{تكلفة التشغيل} - \text{الأهلاك})$$

$$= ٨٠٠٠ - ٤٠٠٠ - ٢٧٥٠ = ١٢٥٠ \text{ ريال}$$
- ❖ مبلغ الضريبة = الربح قبل الضريبة × الضريبة = ١٢٥٠ × ٤٠% = ٥٠٠ ريال
- ❖ التدفق النقدي بعد الضريبة = ١٢٥٠ - ٥٠٠ = ٧٥٠ ريال
- ❖ التدفق النقدي السنوي = الربح بعد الضريبة + الأهلاك = ٧٥٠ + ١٢٥٠ = ٢٠٠٠ ريال

✓ طبعا كل شغلنا السابق على سنه وحده .

صافي التدفق النقدي السنوي لمشروع شركة الحمدان:

البيان				السنوات
1	2	3	4	
8000	8000	8000	8000	الإيرادات النقدية
4000	4000	4000	4000	تكاليف التشغيل
2750	2750	2750	2750	الإهلاك
1250	1250	1250	1250	الربح قبل الضريبة
500	500	500	500	الضريبة (40%)
750	750	750	750	الربح بعد الضريبة
2750	2750	2750	2750	الإهلاك
3500	3500	3500	3500	صافي التدفق

3- حساب التدفقات النقدية في نهاية حياة المشروع.

التدفقات النقدية في نهاية السنة الرابعة يتضمن

- التدفقات النقدية المرتبطة بتصفية المشروع
 - صافي التدفق النقدي السنوي من التشغيل = ٣٥٠٠ ريال
 - استرداد رأس المال العامل = ٨٠٠ ريال (مذكور في السؤال ويسترجع آخر السنة الأخير)
 - صافي قيمة الخردة
- طبعا في السؤال ذكر لي ان الخردة تساوي صفر لكن ايضا ذكر لي انه يمكن بيعها في نهاية عمره الانتاجي بـ ١٠٠٠ ريال وهالمبلغ ايضا تؤخذ عليه نفس الضريبة ٤٠%
اذن صافي قيمة الخردة = ١٠٠٠ - (٤٠% × ١٠٠٠) = ٦٠٠ ريال

المبالغ	البيان
3500	التدفق النقدي السنوي من التشغيل
800	استرداد رأس المال العامل
600	صافي قيمة الخردة = 1000 - (0.40 * 1000)
5100	المجموع

طبعا زي ما قلنا قبل ان يقام المشروع صرفنا عليه يعني تدفقات خارجة علشان كذا القيمة بالسالب

التدفقات النقدية لشركة الحمدان:

السنوات					البيان
4	3	2	1	0	
				12800-	التدفقات النقدية المبدئية
3500	3500	3500	3500		تدفقات تشغيل نقدية سنوية
* 1400					تدفقات نقدية لنهاية المشروع
4900	3500	3500	3500	12800-	صافي التدفقات النقدية

* عبارة عن استرداد رأس المال العامل (800) مضافا إليه صافي قيمة الخردة (600).

صافي التدفقات النقدية = التدفقات النقدية المبدئية + تدفقات تشغيل سنوية + تدفقات نقدية لنهاية المشروع = ٤٩٠٠ ريال

انتهت المحاضره ☺

المحاضرة الثانية عشر: التقييم المالي للمشروعات الاستثمارية

##يفضل مراجعة المحاضرات ٢ & ٣

- تلجأ المنشأ للمفاضلة بين المشاريع عند عدم كفاية الموازنة.
- تقوم الموازنة الرأس مالية على مفهوم التكلفة والمنفعة
- في حالة تفوق المنافع على التكاليف نقبل المشروع
- في حالة تفوق التكاليف على المنافع نرفض المشروع.
- للحكم على المشاريع نلجأ إلى استخدام بعض المعايير لتمييز بين المشروعات المقبولة وغير المقبولة

معايير تقييم المشروعات الاستثمارية:

يمكن تصنيف معايير التقييم إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى (المعايير التقليدية):

سميت بالمعايير التقليدية أو البسيطة لأنها تتجاهل القيمة الزمنية للنقد وتعامل التدفقات النقدية على أنها متساوية القيمة خلال حياة المشروع

تشمل المعايير التقليدية:

العائد في
قائمة الدخل

1. طريقة متوسط العائد على الاستثمار أو متوسط العائد المحاسبي
2. طريقة فترة الاسترداد.

حساب الفترة اللازمه لاسترجاع رأس المال المستثمر دون الأخذ بعملية خصم التدفقات النقدية أي الأخذ بمدا القيمة الزمنية للنقد والذي ينص على ان قيمة النقود اليوم تختلف عن قيمتها بعد سنه .

بما انه ذكر كلمة خصم اذا يقصد **القيمه**
الحاليه

المجموعة الثانية: معايير خصم التدفقات النقدية:

تسمى بطرق الخصم، لأنها تأخذ بمبدأ القيمة الزمنية للنقود في الاعتبار، حيث يتم خصم التدفقات النقدية من المشروع بمعدل خصم مناسب عند تقويمها للمشروع الاستثماري

- 1- طريقة صافي القيمة الحالية (NPV)
- 2- طريقة فترة الاسترداد المخصصة (DPP)
- 3- طريقة مؤشر الربحية أو دليل الربحية (PI)
- 4- طريقة معدل العائد الداخلي (IRR)

طريقة صافي القيمة الحالية:

تعبّر عن الزيادة التي يضيفها المشروع الاستثماري إلى القيمة الكلية للاستثمار، وتقاس بالعلاقة التالية:

$$NPV = PV(CF) - PV(K)$$

حيث:

NPV = صافي القيمة الحالية

PV(CF) = مجموع القيمة الحالية للتدفقات النقدية السنوية

PV(K) = مجموع القيمة الحالية لتكلفة الاستثمار

✚ التدفقات النقدية ممكن تكون منتظمة او غير منتظمة
✚ المشروع الاستثماري يمكن يكون رأس ماله يدفع مره وحده او على دفعات بمعنى انه رأس المال يقسم الى اقسام ودفعات خلال كذا سنه وهذا معناه ان المشروع ما راح يسترد رأس المال الا بعد ما تنتهي التدفقات المبدنيه.

صافي القيمة الحالية في حالة أن سنوات الإنفاق الرأسمالي لا تتجاوز الفترة الواحدة، وأن الإنفاق يتم في بداية الفترة:

$$NPV = \sum_{t=1}^n \frac{CF_t}{(1+r)^t} + \frac{SV}{(1+r)^n} - K$$

✚ حساب صافي القيمة الحالية :
▪ جدول ٤ للتدفقات المنتظمة .

▪ جدول ٣ للتدفقات الغير منتظمة.

مثال: حساب صافي القيمة الحالية في حالة التدفقات النقدية منتظمة وعدم وجود قيمة خردة.

مشروع استثماري يتطلب رأس مال مبدئي 500000 ريال ويتوقع أن يعطي تدفقات نقدية سنوية 200000 ريال لمدة 10 سنوات. فإذا تبين أن المشروع لن يكون له قيمة خردة في نهاية عمره الافتراضي وأن معدل الخصم = 12% ما هي صافي القيمة الحالية للمشروع.

بتطبيق معادلة صافي القيمة الحالية:

$$NPV = \sum_{t=1}^n \frac{CF_t}{(1+r)^t} + \frac{SV}{(1+r)^n} - K$$

صافي القيمة الحالية = مجموع القيمة الحالية للتدفقات النقدية السنوية + مجموع القيمة الحالية لتكلفة الاستثمار

وبما انه لا توجد خردة فهو تطبيق مباشر جدا للقانون.

وبتطبيق معامل القيمة الحالية من الجدول المالي (رقم 4)

$$\text{ص ق ح (NPV)} = 500000 - (5.6502) 200000 = 630040$$

مثال: حساب صافي القيمة الحالية في حالة التدفقات النقدية منتظمة ووجود قيمة خردة.

مشروع استثماري يتطلب رأس مال مبدئي 500000 ريال ويتوقع أن يعطي تدفقات نقدية سنوية 200000 ريال لمدة 10 سنوات. فإذا تبين أن المشروع سيكون له قيمة خردة في نهاية عمره الافتراضي 100000 ريال وأن معدل الخصم = 12% ما هي صافي القيمة الحالية للمشروع.

المعطيات

- رأس مال مبدئي = ٥٠٠٠٠٠٠ ريال
- تدفقات نقدية سنوية = ٢٠٠٠٠٠٠ ريال
- المدة ١٠ سنوات
- الخردة = ١٠٠٠٠٠ ريال
- معدل الخصم ١٢%

الحل: ✚

- قال تدفقات نقديه منتظمه ومعدل خصم إذا يتكلم عن الجدول ٤ عند السنه العاشره ومعدل خصم $12\% = 0.12$
- توجد خرده إذا نستخرج معامل القيمة الحاليه للخرده وبما انها قيمه حالیه لدفعات غير منتظمه
- نستخدم الجدول ٣ عند معدل 12% والسنه ١٠
- نعوض بالفتون ص ق ح (npv) =

بتطبيق معادلة صافي القيمة الحالية:

$$NPV = \sum_{t=1}^n \frac{CF_t}{(1+r)^t} + \frac{SV}{(1+r)^n} - K$$

$$597840 = 500000 - (0.3220 \times 100) + (0.12 \times 200000)$$

مثال: حساب صافي القيمة الحالية في حالة التدفقات النقدية غير منتظمة وعدم جود قيمة خردة.

مشروع استثماري يتطلب رأس مال مبدئي 500000 ريال ويتوقع أن يعطي تدفقات نقدية سنوية على النحو التالي:

السنة 1 = 300000 ريال

السنة 2 = 400000 ريال

السنة 3 = 500000 ريال

فإذا تبين أن المشروع لن يكون له قيمة خردة في نهاية عمره الافتراضي وأن معدل الخصم = 12% ما هي صافي القيمة الحالية للمشروع.

المعطيات: ✚

- رأس مال مبدئي = 500000 ريال
- تدفقات نقديه غير منتظمه
- السنه ١ = 300000 ريال
- السنه ٢ = 400000 ريال
- السنه ٣ = 500000 ريال

▪ قيمة الخرده = صفر

▪ معدل الخصم = 12%

خطوات الحل: ✚

- نطبق قنون القيمة الحاليه عند كل سنه لوحدها من الجدول ٣ لانها غير منتظمه
- القيمة الحاليه للسنه ١ = $300000 \times 0.8929 = 26780$ ريال
- القيمة الحاليه للسنه ٢ = $400000 \times 0.7992 = 319680$ ريال (هنا اتوقع فيه خطأ مطبعي
- بقية معامل الخصم لانه بالجدول القيمة = 0.7972 تؤثر ع القيمة كثير لكن خطوات الحل هي نفسها ف الرجاء ننتبه وحنا ننقل الارقام علشان م نغلط بالاختبار)
- القيمة الحاليه للسنه ٣ = $500000 \times 0.7118 = 355900$ ريال

$$NPV = \sum_{t=1}^n \frac{CF_t}{(1+r)^t} + \frac{SV}{(1+r)^n} - K$$

بما انه مافيه خرده اذا نطبق القانون نجمع كل القيم ونطرحها من k
ص ق ح = (٢٦٧٨٠ + ٣١٩٦٨٠ + ٣٥٥٩٠٠) - ٥٠٠٠٠٠ = ٤٤٣٤٥٠ ريال

حساب صافي القيمة الحالية:

السنة	التدفقات النقدية	معامل القيمة الحالية	القيمة الحالية
1	300000	0.8929	267870
2	400000	0.7992	319680
3	500000	0.7118	355900
الاستثمار المبدئي	-500000		-500000
		ص ق ح	443450

مثال: حساب صافي القيمة الحالية في حالة التدفقات النقدية غير منتظمة وجود قيمة خرده.

مشروع استثماري يتطلب رأس مال مبدئي 500000 ريال ويتوقع أن يعطي تدفقات نقدية سنوية على النحو التالي:
السنة 1 = 300000 ريال
السنة 2 = 400000 ريال
السنة 3 = 500000 ريال

فإذا تبين أن المشروع سيكون له قيمة خرده في نهاية عمره الافتراضي 100000 ريال وأن معدل الخصم = 12% ما هي صافي القيمة الحالية للمشروع.

المعطيات

- رأس مال مبدئي = ٥٠٠٠٠٠ ريال
- تدفقات نقدية غير منتظمة
- السنة ١ = ٣٠٠٠٠٠ ريال
- السنة ٢ = ٤٠٠٠٠٠ ريال
- السنة ٣ = ٥٠٠٠٠٠ ريال

- قيمة الخرده في نهاية العمر الافتراضي = ١٠٠٠٠٠ ريال
- معدل الخصم = ١٢%

خطوات الحل:

- بما انه قال لنا دفعات غير منتظمة اذا معامل القيمة الحالية من الجدول ٣ عند كل سنه لوحدها ومعدل خصم ١٢%
القيمة الحالية للسنة ١ = ٣٠٠٠٠٠ × ٠,٨٩٢٩ = ٢٦٧٨٠ ريال
القيمة الحالية للسنة ٢ = ٤٠٠٠٠٠ × ٠,٧٩٩٢ = ٣١٩٦٨٠ ريال (نفس الخطا)
القيمة الحالية للسنة ٣ = ٥٠٠٠٠٠ × ٠,٧١١٨ = ٣٥٥٩٠٠ ريال
وبما انه قال يوجد خرده = ١٠٠٠٠٠ ريال
نطبق عليها نفس الجدول ٣ ١٠٠٠٠٠ × ٠,٧١١٨ = ٧١١٨٠ ريال

- واخيرا نطبق القانون ص ق ح

$$NPV = \sum_{t=1}^n \frac{CF_t}{(1+r)^t} + \frac{SV}{(1+r)^n} - K$$

$$= (٢٦٧٨٠ + ٣١٩٦٨٠ + ٣٥٥٩٠٠) + ٧١١٨٠ - ٥٠٠٠٠٠ = ٥١٤٦٣٠ \text{ ريال}$$

حساب صافي القيمة الحالية:

السنة	التدفقات النقدية	معامل القيمة الحالية	القيمة الحالية
1	300000	0.8929	267870
2	400000	0.7992	319680
3	500000	0.7118	355900
قيمة الخردة (السنة 3)	100000	0.7118	71180
الاستثمار المبدئي	-500000		-500000
		ص ق ح	514630

القرار وفق معيار صافي القيمة الحالية:

➤ صافي القيمة الحالية للمشروع موجبا، يعتبر المشروع مربحا ومقبولا، أما إذا كان سالبا فإن المشروع يعتبر خاسرا ومرفوضا، أما إذا كان صافي القيمة الحالية صفر فإن المشروع يعتبر حياذيا.

➤ إذا كانت الشركة تختار من بين مشروعين بديلين فعليها أن تختار المشروع الذي يعطي أعلى صافي قيمة حالية، وفي حالة الاختيار من بين المشروعات المستقلة فيمكن للمنشأة قبول جميع المشروعات التي لها صافي قيمة حالية موجبة إذا توفرت الموازنة الرأسمالية لها جميعا.

صافي القيمة الحالية في حالة أن الإنفاق الرأسمالي يتوزع على عدة فترات:

$$NPV = \sum_{i=t+1}^n \frac{CF_i}{(1+r)^i} + \frac{SV}{(1+r)^n} - \sum_{i=0}^t \frac{K_i}{(1+r)^i}$$

CF = صافي التدفق النقدي السنوي حيث **I** تتراوح من صفر إلى **N**

SV = صافي التدفق النقدي من الخردة

r = معدل العائد المطلوب أو معدل الخصم

n = عدد سنوات حياة المشروع الاقتصادية

K = التكلفة الاستثمارية للمشروع وقد يعبر عنها بالسالب دلالة أنها تدفق نقدي خارج.

t = عدد السنوات أو الفترات التي يستغرقها إنشاء المشروع قبل التشغيل

مزايا وعيوب طريقة صافي القيمة الحالية

أ- المزايا:

- تأخذ في الحسبان القيمة الزمنية للنقود
- تأخذ في الحسبان جميع التدفقات النقدية من المشروع
- تتفق مع هدف الإدارة المالية المتمثل في مضاعفة ثروة الملاك.

ب- العيوب:

- ترتيب المشروعات يتأثر بمعدل الخصم
- اختيار المشروع الذي يتمتع بأعلى صافي قيمة حالية ليس بالضرورة هو الأرجح إذا كانت تكلفته الاستثمارية مرتفعة جدا

طريقة فترة الاسترداد المخصصة:

الفترة الزمنية اللازمة لاسترداد رأس مال المشروع المقترح، أي عندما تتساوى القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة

اللحظة الزمنية بالتحديد التي يتم فيها استرداد رأس المال بالكامل

يفضل المشروع الاستثماري الذي يسترد أمواله في فترة أقصر

مثال: حساب صافي القيمة الحالية في حالة التدفقات النقدية غير منتظمة وجود قيمة خردة.

مشروع استثماري يتطلب رأس مال مبدئي 500000 ريال ويتوقع أن يعطي تدفقات نقدية سنوية على النحو التالي:

السنة 1 = 200000 ريال

السنة 2 = 350000 ريال

السنة 3 = 500000 ريال

فإذا تبين أن المشروع سيكون له قيمة خردة في نهاية عمره الافتراضي 100000 ريال وأن معدل الخصم = 12% ما هي صافي القيمة الحالية للمشروع.

بتطبيق معادلة صافي القيمة الحالية:

وبتطبيق:

➤ ومعامل القيمة الحالية من الجدول المالية (3) على التدفقات النقدية قيمة وعلى قيمة الخردة (عند 12% لمدة 3 سنوات)

حساب فترة الاسترداد:

السنة	التدفقات النقدية	معامل القيمة الحالية	القيمة الحالية	القيمة الحالية التراكمية
1	200000	0.8929	178580	178580
2	350000	0.7992	279720	458300
3	500000	0.7118	355900	814200

فترة الاسترداد تقع بين السنة الثانية والسنة الثالثة
لو نلاحظ المبلغ الأول والمبلغ الثاني نلقى ان قيمة رأس المال تكتمل في وقت ما بينهم

كما هو واضح من الجدول الفترة الزمنية اللازمة لاسترجاع رأس المال المبدئي (500000 ريال) أكثر من سنتين، فبنهاية السنة الثانية تم تجميع 458300 ريال وهذا يعني أن المبلغ المتبقي هو:

المبلغ المتبقي = $500000 - 458300 = 41700$ وينبغي استرداد هذا المبلغ في جزء من السنة الثالثة، ويتم حساب فترة الاسترداد المخصصة بالصيغة التالية:

علشان نعرف كم تبقى لاجل يكتمل استرداد رأس المال بالضبط نتبع الخطوات التالية :

فترة الاسترداد المخصصة = $2 \text{ سنة} + (355900 \div 41700) \times 12$

فترة الاسترداد المخصصة = $2 \text{ سنة} + 1.4 \text{ شهر}$
طبعاً نضربها بـ ١٢ عدد اشهر السنة

طريقة مؤشر الربحية:

هو مؤشر نسبي لربحية المشروع، وهو عبارة عن تقسيم التدفقات النقدية على القيمة الحالية لتكلفة الاستثمار الرأسمالي

$$PI = \frac{\sum PVCF}{\sum PVK}$$

PI = مؤشر الربحية

PVCF = مجموع القيمة الحالية للتدفقات النقدية السنوية

PVK = مجموع القيمة الحالية لتكلفة الاستثمار

مثال: حساب دليل الربحية:

مشروع استثماري يتطلب رأس مال مبدئي 500000 ريال ويتوقع أن يعطي تدفقات نقدية سنوية على النحو التالي:

السنة 1 = 300000 ريال

السنة 2 = 400000 ريال

السنة 3 = 500000 ريال

فإذا تبين أن المشروع لن يكون له قيمة خردة في نهاية عمره الافتراضي وأن معدل الخصم = 12% ما هي صافي القيمة الحالية للمشروع.

بتطبيق معادلة مؤشر الربحية:

$$PI = \frac{\sum PVCF}{\sum PVK}$$

وبتطبيق:

➤ ومعامل القيمة الحالية من الجدول المالية (3) على التدفقات النقدية قيمة وعلى قيمة الخردة (عند 12% لمدة 3 سنوات)

حساب دليل الربحية:

السنة	التدفقات النقدية	معامل القيمة الحالية	القيمة الحالية
1	300000	0.8929	267870
2	400000	0.7992	319680
3	500000	0.7118	355900
مجموع القيمة الحالية للتدفقات النقدية			943450
الاستثمار المبدئي	500000		500000
		مؤشر الربحية	1.8869

القرار وفق معيار مؤشر الربحية:

- كلما كان مؤشر الربحية أكبر من الواحد الصحيح يعتبر المشروع مربحا، والعكس صحيح.

- في حالة المفاضلة بين مشروعين يتم اختيار المشروع الذي يتمتع بأعلى مؤشر ربحية .

- إذا كنا في حالة مشروعات استثمارية مستقلة فيمكن قبول جميع المشروعات التي تزيد نسبة مؤشر ربحيتها عن الواحد الصحيح.

مزايا طريقة مؤشر الربحية:

- تمثل معيارا نسبيا مرتبطا بتكلفة الاستثمار
- تتميز بسهولة الفهم والحساب
- يمكن استخدامها في المفاضلة بين المشروعات في حالة محدودية.

عيوب طريقة مؤشر الربحية:

- تعتبر أن معدل الخصم ثابت ومعروف مسبقا
- استخدام طريقة مؤشر الربحية قد يؤدي إلى قرار مخالف لطريقة صافي القيمة الحالية بخصوص اختيار المشروعات الاستثمارية

طريقة معدل العائد الداخلي

معدل العائد الداخلي هو ذلك المعدل الذي يساوي بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية من المشروع والقيمة الحالية لتكلفة الاستثمار الرأسمالي، أو هو معدل الخصم الذي يجعل صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية مساويا للصفر.

سمي بمعدل العائد الداخلي لأنه يعتمد أساسا على العوائد والتدفقات النقدية الناتجة من المشروع، وليس على معدل خصم يتم اختياره خارجيا.

سمي بمعدل العائد الداخلي لأنه يعتمد أساسا على العوائد والتدفقات النقدية الناتجة من المشروع، وليس على معدل خصم ا يتم اختياره خارجيا، ويتم حسابه وفق الصيغة التالية:

$$0 = -K + \sum_{i=1}^n \frac{CF}{(1 + IRR)^i} + \frac{SV}{(1 + IRR)^n}$$

K = تكلفة الاستثمار

CF = التدفق النقدي السنوي من المشروع

i = السنة وتتراوح بين 1 إلى n

n = عدد سنوات عمر المشروع

IRR = معدل العائد الداخلي

SV = قيمة الخردة

كأننا نقول ماهو معدل الخصم اللي اذا عوضنا فيه يطلع صافي القيمة الحالية = صفر

و يمكن إعادة كتابة المعادلة السابقة على النحو التالي:

بنقل k للطرف الثاني

$$K = \sum_{i=1}^n \frac{CF}{(1 + IRR)^i} + \frac{SV}{(1 + IRR)^n}$$

إذا تساوت القيمة الحالية للتدفقات النقدية مع قيمة رأس المال فانها = صفر

- كلما كان معدل العائد الداخلي أكبر من معدل العائد المطلوب أو تكلفة رأس المال يكون المشروع مقبولا والعكس صحيح.
- في حالة الاختيار من بين مشروعين استثماريين بديلين يحل كل واحد منهما محل الآخر يتم اختيار المشروع الذي يعطي أعلى معدل عائد داخلي، بشرط أن يكون أكبر من تكلفة رأس المال أو معدل العائد المطلوب.
- في حالة المشروعات المستقلة يتم اختيار جميع المشروعات التي يزيد معدل العائد الداخلي فيها عن تكلفة رأس المال في حالة توفر التمويل.
- في حالة ما يكون معدل العائد الداخلي مساويا لتكلفة رأس المال يعتبر حياديا.

مزايا وعيوب طريقة معدل العائد الداخلي:

المزايا:

- تأخذ في الحسبان القيمة الزمنية للنقود
- تدخل في حساباتها جميع التدفقات النقدية
- يعطي افتراض بأن معدل الخصم معروف مسبقا ومحدد من خارج المنشأة، فكرة جيدة عن ربحية المشروع.
- عبارة عن نسبة وليست قيمة مطلقة.

العيوب:

قد يكون للمشروع أكثر من معدل عائد داخلي.

حساب معدل العائد الداخلي (طريقة التجربة والخطأ):

$$IRR = R_1 + \frac{(R_2 - R_1)NPV_1}{(NPV_1 - NPV_2)}$$

R_1 = معدل الخصم الأصغر والذي يجعل NPV موجبا.

R_2 = معدل الخصم الأكبر والذي يجعل NPV سالبا

NPV_1 = صافي القيمة الحالية عند معدل الخصم الأصغر

NPV_2 = صافي القيمة الحالية عند معدل الخصم الأكبر

مثال: حساب دليل الربحية:

مشروع استثماري يتطلب رأس مال مبدئي 500000 ريال ويتوقع أن يعطي تدفقات نقدية سنوية على النحو التالي:
 السنة 1 = 300000 ريال
 السنة 2 = 400000 ريال
 السنة 3 = 500000 ريال

فإذا تبين أن المشروع لن يكون له قيمة خردة في نهاية عمره الافتراضي وأن معدل الخصم = 12% ما هي صافي القيمة الحالية للمشروع.

حساب صافي القيمة الحالية:

نضرب التدفقات النقدية مره ثانيه بالمعامل اللي يخلي ص ق ح بالسالب بالعربي نجرب القيم اللي بعد معدل الخصم المعطى الين نوصلها وهنا طلع ٢٠%

السنة	التدفقات النقدية	معامل القيمة الحالية (12%)	القيمة الحالية	معامل القيمة الحالية (20%)	القيمة الحالية
1	200000	0.8929	178580	0.8333	148810.7
2	250000	0.7992	199800	0.6944	138741.1
3	400000	0.7118	284720	0.5787	164767.5
الاستثمار المبدئي	-500000		-500000		-500000
		ص ق ح	163100	ص ق ح	-47680.7

بتطبيق المعادلة:

$$IRR = R_1 + \frac{(R_2 - R_1)NPV_1}{(NPV_1 - NPV_2)}$$

$$IRR = 0.12 + \frac{(0.2 - 0.12) \times 163100}{163100 - (-47680.7)} = 0.1819 = 18.19\%$$

❖ معدل العائد الداخلي الذي يجعل صافي القيمة الحالية = صفر هو ١٨,١٩%

انتهت المحاضره ☺

المحاضرة الثالثة عشر : إدارة النقدية والاستثمارات المؤقتة..

كل عناصر النقدية التي يمكن استخدامها فوراً

مصطلح النقدية:

- يرمز إلى بنود النقدية ومصادرها التي تتوفر بصورة تلقائية للمنشأة لمساعدتها في دفع الالتزامات التي تتحملها ومن أهم بنود ومصادر النقد هما : النقد والاستثمارات المالية المؤقتة الأوراق المالية
 - تتمثل وظيفة النقدية في إدارة مكونات النقدية من أجل توفير السيولة التي تتطلبها عمليات المنشأة في الوقت المناسب، فضلاً عن استثمار الفائض بهدف زيادة ربحية المنشأة
 - من أهداف الموازنة النقدية تحديد حجم النقدية الذي يمكن أن يتوفر للمنشأة، وتوقيت الحصول عليه، والمدة التي يغطي فيها احتياجات المنشأة.
- انه نعرف كم راح يتوفر عندنا كاش او متى اوالى متى راح يكفي حاجتنا ؟؟

دوافع وأسباب الاحتفاظ بالنقدية:

١ - دوافع إتمام المعاملات:

- العمليات اليومية في شراء المواد الخام ودفع الأجور
- تسديد التزامات مالية معينة كالضرائب والأرباح الموزعة
- كلما زاد حجم معاملات المنشأة كلما زاد الرصيد النقدي مع ثبات العوامل الأخرى

٢ - دوافع الطوارئ أو الحيلة:

تلجأ المنشأة من باب الحيلة والحذر إلى الاحتفاظ برصيد نقدي كمخزون أمان لمقابلة الالتزامات

لو انخفضت أسعار الخام وصار فيه
فرصة لشراء كميات كبيرة وإذا ما فيه نقديه
راح يكلف الشركة فرصه بديله.

٣ - دوافع المضاربة واغتنام الفرص:

- الاستفادة من الخصم النقدي في حالة الشراء بكميات كبيرة من المواد الخام
- الاستفادة من ارتفاع أسعار الفائدة على الأوراق المالية، وتقلبات سعر الصرف في حالة توافر الرصيد النقدي

الكافي

بعض الشركات تستفيد من الكاش الفائض وتوظفه في الاستثمارات المؤقتة التي
هي الأوراق المالية لسهولة تسيلها وبيعها عن الحاجة

٤ دوافع فرعية أخرى:

الائتمان المصرفي: تلجأ بعض المنشآت إلى عقد اتفاقيات مع أحد البنوك التجارية بحيث يلتزم فيها البنك بإقراض المنشأة في حالة تعرضها إلى ظروف غير متوقعة تؤثر على إمكانية سداد التزاماتها.

معدلات الفائدة: كما تتأثر معدلات الفائدة بعدة عوامل، فإنها تؤثر في حجم الائتمان ومن ثم في حجم الكتلة النقدية والطلب عليها.

كلما زادت الفائدة كلما قل توجه الشركة للاستثمار وكلما قلت الفائدة زاد استثمار الشركة وبالتالي يؤثر على النقدية

التباين في التدفقات النقدية: تنسم التدفقات النقدية للشركات بعدم الانتظام فقد تعاني بعض الصعوبات في فترات زمنية محددة، بينما تكون لديها ارصدة نقدية زائدة عن المطلوب في احيان اخرى.

الارصدة التعويضية: تلك النسبة من قيمة القرض المحفوظ بها كرسيد في حساب الشركة لدى البنك

تعويض البنك عن الاتعاب التي يقدمها للشركة وهذه الارصده ملك للشركة بس زي التامين للبنك حتى م ينسحب عليه ☺

العائم: الفرق بين الرصيد النقدي الذي تظهره دفاتر المنشأة (الرصيد النقدي الدفترى) ورصيد المنشأة لدى البنك الذي تتعامل معه.

نفس اللي اخذناه في محاسبه ٢ مذكرة تسوية البنك

مذكرة تسوية حساب البنك	
رصيد البنك بالدفتر (عمليات أثبتتها البنك ولم تثبتها المنشأة) (تحتاج قيود تسوية) xxx	رصيد البنك بكشف الحساب (عمليات أثبتتها المنشأة ولم يثبتها البنك) (لا تحتاج قيود تسوية) xxx

ما هو أمثل رصيد يمكن الاحتفاظ به داخل الشركة بحيث ترتب عليه:

- اتمام كل العمليات التشغيلية المدرجة داخل الشركة .
- عدم تعريض الشركة لمخاطر العسر المالي.

الحجم الأمثل لرصيد النقدي:

توجد عدة أساليب كمية لتحديد الحد الأمثل للنقدية، من بينها نجد:

١ - أسلوب النسب المالية:

- تقوم الإدارة بتحديد الرصيد النقدي في حالة الظروف العادية وفي حالة الذروة وتحديد المتوسط اليومي للمدفوعات وكذلك عدد أيام الأمان النقدي (عدد الأيام التي تحتفظ فيه المنشأة برصيد نقدي يكفي لمقابلة المدفوعات النقدية)
- يعتمد تقدير عدد أيام الأمان النقدي على الخبرة والتجربة وعلى اتجاه وميول الإدارة نحو المخاطرة، ففي الظروف الطبيعية يكون مستوى الأمان: **المتوسط اليومي للمدفوعات × عدد أيام الأمان**

٢ - نموذج الكمية الاقتصادية للطلب:

تم تطوير هذا النموذج بواسطة عالم الاقتصاد وليام بومل ويقوم على افتراض:

كل القوانين الجاهية تعتمد على فرضية التأكد في حين هي مجرد توقعات

- حالة التأكد فيما يتعلق بالتدفقات النقدية الداخلة والخارجة.
- إمكانية تحديد المستوى الأمثل للرصيد النقدي العامل للمنشأة.
- وجود نوعان من التكاليف المترتبة على الاحتفاظ بالنقدية
- تخفيض التكاليف الكلية المتصلة بالاحتفاظ بالنقدية.
- ✓ تكاليف زيادة النقدية عن الحد المطلوب ويعبر عنها بتكلفة الفرصة البديلة
- ✓ التكاليف الناتجة من انخفاض مستوى النقدية من الحد المطلوب ويعبر عنها بتكاليف الصفقة التي يجب ان تقوم بها المنشأة من أجل تدبير النقدية (الافتراض، بيع الأوراق المالية)

في ظل فرضيات بومل يجب تحديد مجموعه من العناصر

الرصيد النقدي:

ذلك الرصيد الذي يصبح عنده مجموع التكاليف عند الحد الأدنى، أو الحد الذي تتساوى فيه تكلفة الفرصة البديلة مع التكلفة المصاحبة لتدبير النقدية من مصادر التمويل المختلفة.

تحديد الاحتياجات النقدية الامثل خلال سنه من
الميزانيه التقديرية

$D =$ الطلب الكلي على النقدية (حجم المدفوعات النقدية خلال الفترة المعينة)

$Q =$ كمية الرصيد النقدي. الواجب الاحتفاظ بها

$N =$ عدد التحويلات (الطلب الكلي على النقدية تقسيم الرصيد النقدي).

عدد المرات التي يتم فيها بيع الاوراق الماليه عند الحاجه اليها (تسييل الاوراق الماليه)

عدد التحويلات بالصيغة التالية $n = \frac{D}{Q}$

التحويلات يترتب عليها سمسره (الوسطاء الماليين ياخذون عموله على عمليات البيع والشراء زي ما نقول دلالة ☺) فمقابل كل صفقة تحويل يترتب عليها تكلفه.

$O =$ التكاليف الثابتة للصفقة وهي ثابتة لكل أمر شراء ومستقلة عن قيمة الأموال المحولة من وإلى أوراق مالية.

$H =$ معدل العائد على الأوراق المالية (تكلفة الفرصة البديلة).

مجموع القيم على عددهم واحنا عندنا رصدين للفترة رصيد اول
الفترة ورصيد اخر الفترة فنقسمهم على ٢

$A =$ متوسط الرصيد النقدي $\frac{Q}{2}$

تكلفة الفرصة البديلة $\frac{HQ}{2}$

تكاليف الفرصة البديلة تزيد كلما زاد الرصيد النقدي والعكس صحيح أى ان العلاقة طردية بين تكلفة الفرصة البديلة وحجم الرصيد النقدي (Q)

تحويل يترتب عليه تكلفه بديله (سمسره) يترتب عليه تكلفه تدبير النقديه = مجموع التكاليف النقديه.

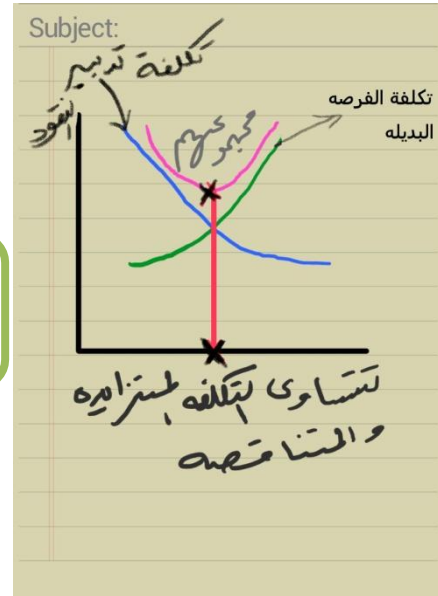
تكلفة تدبير النقديه:

$$O \times n = o \times \frac{D}{Q} = \frac{OD}{Q} = \text{عبارة عن تكلفة الصفقة} \times \text{عدد التحويلات}$$

مجموع تكاليف النقديه :

$$\frac{OD}{Q} + \frac{HQ}{2} = \text{هي عبارة عن تكاليف الفرصة البديلة مضافاً إليها تكاليف تدبير النقديه}$$

أي ان تكلفة الاحتفاظ بالنقدي = تكلفة تدبير النقديه
عندما تكون التكلفة الكلية في حدها الأدنى



لإيجاد الحجم الاقتصادي للكمية المطلوبة نقوم بتحديد الطلبية (Q) التي تعمل على تخفيض مجموع التكاليف الى الحد الأدنى عن طريق المساواة بين التكاليفتين (تكلفة الفرصة البديلة وتكلفة تدبير النقديه)

$$\frac{OD}{Q} + \frac{HQ}{2} \longrightarrow HQ^2 = 2OD$$

$$Q = \sqrt{\frac{2OD}{H}} \quad \text{بضرب الوسطين في الطرفين نحصل على معادلة الرصيد النقدي (Q)}$$

انتقادات النموذج:

- افترض النموذج ان التدفقات النقدية الداخلة والخارجة يمكن التنبؤ بها بيقين تام، افترض غير واقعي.
- يفترض النموذج ان الطلب على النقدية يكون بصورة منتظمة خلال المدة الزمنية وهذا قد لا يكون واقعياً.
- يفترض النموذج ان التكلفة الثابتة للصفحة تظل ثابت بغض النظر عن حجم الصفقات وهو ايضاً افترض غير واقعي اذ قد تنخفض التكلفة مع زيادة عدد الصفقات
- يستخدم هذا النموذج متوسط معدل الفائدة على الأوراق المالية خلال الفترة الزمنية المعينة، لكن من المناسب استخدام معدل العائد السائد في سوق الأوراق المالية.

مثال: تبلغ الاحتياجات النقدية الكلية السنوية لشركة المطوع ٢٠٠٠٠٠ ريال، وتكلفة تحويل الأوراق المالية الى نقدية ٤ ريالات للصفحة الواحدة، ومعدل العائد السنوي على الأوراق المالية ١٠%، فما مستوى الرصيد النقدي للمنشأة؟؟ وما عدد التحويلات التي تجريها الشركة خلال السنة؟؟ وما تكلفة الفرصة البديلة؟

المعطيات:

- ❖ التكلفة الكلية = ٢٠٠٠٠٠ ريال
- ❖ تكلفة التحويل = ٤ ريال \ الصفحة
- ❖ معدل العائد = ١٠%

المطلوب:

$$Q = \sqrt{\frac{2 \times 4 \times 200000}{0.10}} = 4000 = \text{مستوى الرصيد النقدي (Q)}$$

$$n = \frac{200000}{4000} = 50 = \text{عدد التحويلات (n)}$$

وهذا يعني صفقة كل ٣٦٥ ÷ ٥٠ = ٧,٣ يوم

$$\frac{0.10 \times 4000}{2} = 200 = \text{تكلفة الفرصة البديلة (الاحتفاظ بالنقدية)}$$

$$\text{تكلفة تدبير النقدية} = O \times n = 50 \times 4 = 200 \text{ ريال}$$

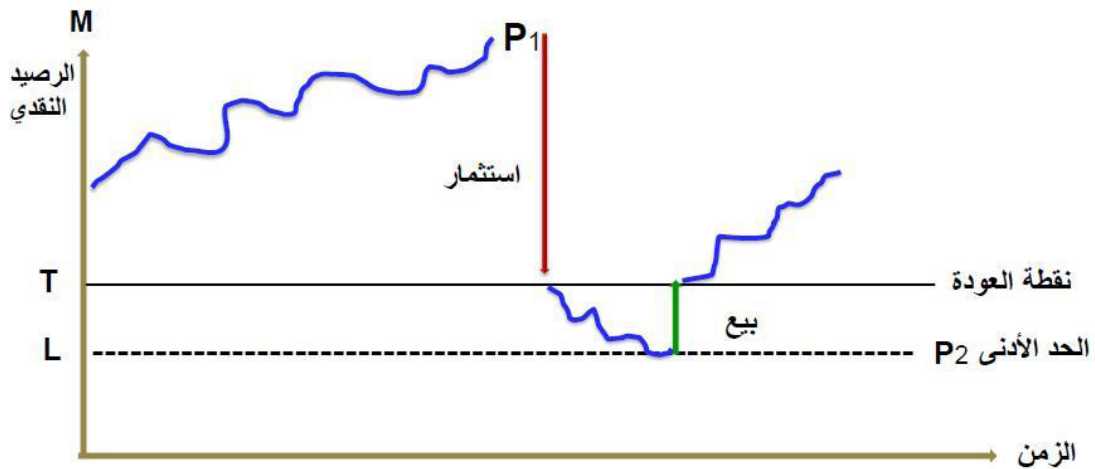
يلاحظ ان التكلفة تتساويان عند الرصيد الاقتصادي للنقدية (٤٠٠٠ ريال)

عندما تكون تكلفة الاحتفاظ = تكلفة تدبير النقدية

٢٠٠ = ٢٠٠ تكون التكلفة الكلية في حدها الأدنى ٤٠٠٠ ريال

نموذج حد المراقبة:

- تم تقديم هذا النموذج بواسطة ميرتون ميلر ودانيال أورر، وهو نقيض من نموذج بومل
- يفترض ان التدفقات النقدية وتقلباتها لا يمكن التنبؤ بها
- يضع النموذجين حدين لمراقبة النقدية:
- الحد الأول: المستوى الأقصى الذي يمكن ان تصل اليه النقدية (M)
- الحد الثاني: المستوى الأدنى (L) وبين هاذين الحدين يتقلب الرصيد النقدي العامل عشوائياً.
- يحدد النموذج حد الطلب او نقطة العودة (T)



تحديد الرصيد النقدي اليومي الأمثل (T) الذي يعمل على تقليل التكاليف الى الحد الأدنى، وكما هو الحال في نموذج بومل فإن التكاليف الكلية تتألف من نوعين من التكاليف هما تكلفة الصفقة وتكلفة الفرصة البديلة

$$\text{تكلفة الصفقة} = \frac{\text{التكاليف الثابتة للسمسرة} \times \text{متوسط عدد التحويلات خلال الفترة}}{\text{عدد أيام الفترة}}$$

- تكلفة الفرصة البديلة: معدل العائد أو الفائدة على الأوراق المالية عالية السيولة $\times$ متوسط الرصيد النقدي اليومي المتوقع
- يعتمد النموذج على التباين كمقياس لتشتت التدفقات النقدية مع الأخذ في الاعتبار احتمالات تحقق هذه التدفقات
 - الحد الأقصى لطلب الرصيد النقدي (M) في حالة عدم وجود حد أدنى من الرصيد النقدي يعادل ($3T$) ويعتبر هذه صحيحاً في حالة أن احتمال زيادة الأرصدة النقدية يساوي احتمال انخفاضها (الاحتمال لكل منهما = ٠,٥٠)

متى نبيع؟؟

$$T = \sqrt[3]{\frac{30\sigma^2}{4R^*}} + L = \text{نقطة العودة أو الرصيد النقدي الأمثل (T)}$$

حيث:

- T نقطة العودة أو الرصيد النقدي الأمثل
- σ^2 تباين التدفقات اليومية
- R^* معدل العائد (الفائدة) على الاستثمارات المؤقتة على ٣٦٠ يوم
- L الحد الأدنى من النقدية

$$M = 3T - 2L : \text{الحد الأقصى (M)}$$

$$A = \frac{4T - L}{3} : \text{متوسط النقدية (A)}$$

$$\sigma^2 = \sum_{i=1}^n (x - \bar{x})^2 p_i : \text{تباين التدفقات النقدية اليومية}$$

التباين = احتمالات التحقق $\times$ مربع انحرافات الأرصدة النقدية عن القيمة المتوقعة لهذه الأرصدة.

مزايا النموذج:

- يأخذ في الاعتبار عنصري التقلب وعدم التأكد في حساب التدفقات النقدية.
- كلما زادت درجة عدم التأكد كلما زادت حدة تقلبات التدفقات النقدية وبالتالي زاد مستوى الرصيد النقدي الأمثل.
- يمتاز بالمرونة، حيث يمكن تعديل الحدود الدنيا والقصوى.

عيوب النموذج:

- يفترض العشوائية الكاملة في التدفقات
- افتراض ثبات تكلفة الصفقة (السمسرة) وهو افتراضي غير واقعي

مثال: تبلغ التكاليف الثابتة لتحويل الأوراق المالية الى نقدية ١٦ ريالاً وان معدل العائد على الاستثمارات المؤقتة ١٤,٤%، وان الانحراف المعياري للتدفقات النقدية اليومية ٤٠٠٠ ريال، وان الحد الأدنى المطلوب من الرصيد النقدي ٢٠٠ ريال.

المطلوب:

- ١ - حساب الرصيد النقدي الأمثل (T)
- ٢ - حساب الحد الأقصى من النقدية (M)
- ٣ - حساب متوسط النقدية (A)

$$T = \sqrt[3]{\frac{3 \times 16 \times (4000)^2}{4(0.144 + 360)}} + 200 = 8027 \quad \text{الرصيد النقدي الأمثل :}$$

$$M = (3 \times 8027) - (2 \times 200) = 23681 \quad \text{الحد الأقصى من النقدية :}$$

$$A = \frac{(4 \times 8027) - 200}{3} = 10636 \quad \text{متوسط النقدية :}$$

الاستثمارات المؤقتة:

تلجأ المنشآت الى الاستثمار في الأوراق المالية لعدة أسباب منها:

- وجود أرصدة نقدية معطلة او زائدة عن المطلوب
- تعد مخزون أمان للسيولة المطلوبة لتغطية احتياجات المنشأة غير المتوقعة
- وجود أرصدة نقدية فاقت متطلبات المنشأة لتشغيل عملياتها لفترة طويلة.

أنواع الأوراق المالية المؤقتة:

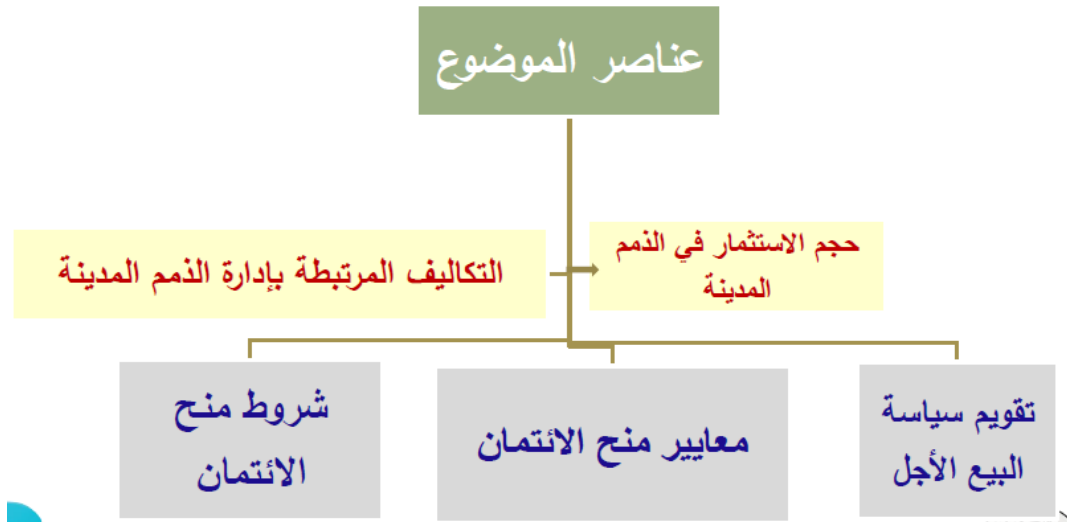
- أدونات الخزينة
- الشيكات المقبولة من البنوك
- شهادات الإيداع المصرفية
- الأوراق التجارية
- اتفاقيات إعادة الشراء

انتهت المحاضره ☺

المحاضرة الرابعة عشر الجزء الأول

إدارة الذمم المدينة..

- تنقسم الأصول المتداولة (رأس المال العامل) إلى :
 - ✗ نقدية واستثمارات مؤقتة.
 - ✗ إدارة الذمم المدينة.
 - ✗ إدارة المخزون.
- الذمم المدينة هي :
 - الحسابات الغير مسددة من عملاء الشركة وليست نقدية ولكن على شكل بضائع.
- حجم الاستثمار في الذمم المدينة:
 - ويعني عند أي حد تتوقف الشركة أو تستمر في البيع بالأجل
- عند الاستثمار في الذمم المدينة فإنه يترتب عليها تكاليف ولذلك يجب تحديد معايير وشروط صارمه لسياسة منح الائتمان للعملاء (البيع الأجل) .



نقاط عامة:

- غالبية المعاملات المحلية أو الدولية تتم بأجل (قرض).
- أهمية التواصل بين المنشأة والعملاء
- أهمية معرفة الأنماط السلوكية للعملاء
- التحديد الصحيح لنوعية العميل

حجم الاستثمار في الذمم المدينة:

يتحدد حجم الاستثمار في الذمم المدينة في ضوء توافر عاملين أساسيين هما:

كم سعر المبيعات ولمدة كم الزمن للسداد

- حجم المبيعات الآجلة

- متوسط فترة التحصيل

مثال:

- تقدر المبيعات الآجلة لليوم ٢٠٠٠٠ ريال

- يوميا مهلة السداد ١٠ أيام.

تحسب قيمة الاستثمار في الذمم المدينة لنهاية اليوم العاشر هو:

$$I = S \times P = 10 \times 20000 = 200000$$

= قيمة الذمم المدينة.

S = المعدل اليومي للمبيعات الآجلة.

P = متوسط فترة التحصيل.

مثال:

تبلغ المبيعات الآجلة السنوية لشركة الفرسان ٧٣٠٠٠٠ ريال، وتمنح الشركة عملاءها فترة ٢٠ يوما للسداد، ما حجم الاستثمار في الذمم المدينة؟

الحل:

المعدل اليومي للمبيعات الآجلة = (المبيعات الآجلة / ٣٦٠ يوم) × (فترة التحصيل)

$$I = (730000 \div 360) \times 20 = 40000$$

التكاليف المرتبطة بإدارة الذمم:

⊗ تكلفة التحصيل:

وهي التكلفة التي تترتب على تأخر العملاء في سداد ديونهم (المبالغ التي تدفع لمكتب التحصيل)

⊗ تكلفة رأس المال:

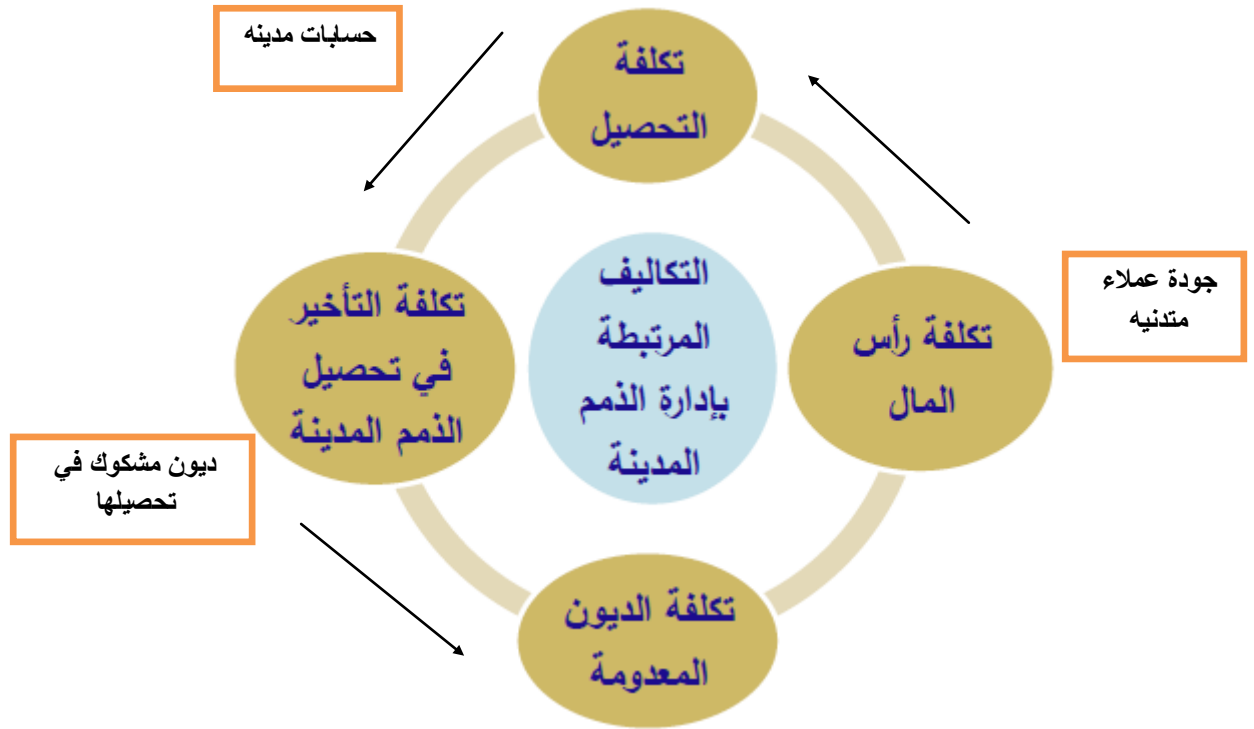
الديون والاموال لدى الغير تعتبر اموال مجمده وبالتالي تفرض على الشركة تكلفه بديله نتيجة عدم السداد

⊗ تملفة التأخير في تحصيل الذمم المدينة:

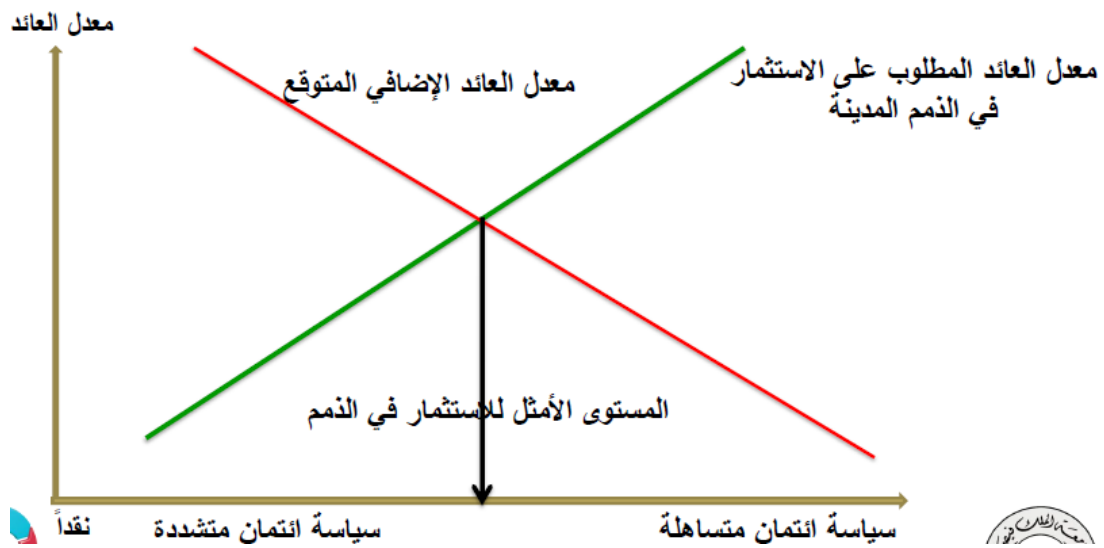
التكلفه المترتبه على تأخر مكاتب التحصيل في تحصيل الذمم المدينة

❏ **تكلفة الديون المعدومه:**

إذا لم يستطع المدينون سداد ما عليهم من التزامات نهائيا فذلك يترتب عليه ديون معدومه للشركه.



مستوى الاستثمار الأمثل في الذمم المدينة



نجد ان المستوى الامثل للاستثمار في الذمم المدينة هو عند

معدل العائد المطلوب على الاستثمار في الذمم المدينة = معدل العائد الإضافي المتوقع

تقويم سياسة البيع الأجل:



معايير منح الائتمان:



خطوات أسلوب نظام النقاط لتحليل بيانات العميل:

الخطوة الأولى:

- اختيار عينة من حسابات العملاء الذين سبق لهم التعامل مع المنشأة.
 - فحص حسابات العملاء المختارة.
 - تحديد أهم الخصائص التي لها أكبر الأثر في تحديد قدرة العميل على السداد أو عدم السداد.
 - استخدام بعض النسب المالية للتحليل (نسبة التداول ونسبة المديونية للتحليل...)
- الخطوة الثانية:** يحدد لكل خاصية مدى معين من النقاط يتراوح على سبيل المثال من ١ إلى ٥ نقاط.

الخطوة الثالثة:

- اختبار مدى توفر كل خاصية لدى كل حساب من مفردات العينة.
 - تحديد عدد النقاط المستحقة لكل حساب لكل خاصية.
- مثال:**

نسبة التداول:

- مستوى عال من السيولة = يعطى العميل ٥ نقاط
- مستوى متدني من السيولة = يعطى العميل ١ نقطة
- نسبة المديونية:**

- وجود مديونية عالية = يعطى العميل ١ نقطة
- عدم وجود مديونية = يعطى العميل ٥ نقاط



الخطوة الرابعة:

- تحديد الحسابات التي تتصف باحتمالية عدم السداد:
- مثال:**

الحساب الذي حصل على ١٠ نقاط أو ٩ نقاط من أصل ١٠ نقاط يعد احتمال عدم السداد بالنسبة له ضعيفا مقارنة بالحساب الذي حصل على ٥ أو ٤ نقاط.

الخطوة الخامسة:

تصنيف العملاء على أساس المخاطرة والمبيعات الآجلة ومتوسط فترة التحصيل ونسبة الديون المعدومة، وفق ما يلي:

تصنيف العملاء على أساس:

المخاطرة و المبيعات الآجلة و فترة التحصيل و نسبة الديون المعدومة

نسبة الديون المعدومة	متوسط فترة التحصيل (يوم)	المبيعات الآجلة المتوقعة (ريال)	فئة المخاطرة
١	٣٠	٤٠٠٠٠٠	أ
٣	٤٥	٦٠٠٠٠٠	ب
٥	٦٠	٨٠٠٠٠٠	ج
١٢	٩٠	٥٠٠٠٠٠	د

م.الطاهر د.

الخطوة السادسة:

تقوم الإدارة بتحديد درجة المخاطرة التي تكون مستعدة لقبولها، وتعكس هذه المخاطرة المعيار المستخدم في قبول أو رفض منح الائتمان للعملاء.

من الجدول السابق نلاحظ أن:

قد تقرر الشركة عدم منح الفئة (د) من العملاء الائتمان التجاري والتعامل معها نقداً للأسباب التالية:

١- ارتفاع متوسط فترة التحصيل.

٢- ارتفاع نسبة الديون المعدومة.

ملاحظة: قبل اتخاذ قرار عدم منح الائتمان التجاري للفئة (د) أن تقوم بمقارنة الأرباح الإضافية بالتكاليف الإضافية.

م.الطاهر د.

(يجب ان نقارن كل قرار تمويلي او استثماري بمقدار المنافع والتكاليف المترتبة عليه)

مثال:

تدرس شركة الحسيني زيادة مبيعاتها الآجلة إلى أحد عملائها بمبلغ ٢٨٨٠٠٠ ريال، علماً بأن متوسط فترة التحصيل لهذا العميل هي ٥٠ يوماً، وأن التكاليف المتغيرة بالنسبة للشركة تمثل ٨٠% من المبيعات. إذا علمت أن العائد المطلوب على الاستثمار في الذمم المدينة هو ١٥%، وأن نسبة الديون المعدومة قدرت بـ ٥%، فهل تنصح الشركة بزيادة مبيعاتها لهذا العميل؟

(يرجى الرجوع لنص السؤال في كتاب المقرر صفحة ٤٠٦)

الأرباح الإضافية:

البيان	العمليات	النتيجة
الزيادة في المبيعات		٢٨٨٠٠٠
الربح الإضافي (١)	٢٨٨٠٠٠*٠,٢٠	٥٧٦٠٠
التكاليف الإضافية الناتجة من الاستثمار في الذمم المدينة		
متوسط الاستثمار في الذمم المدينة	٥٠*(٣٦٠/٢٨٨٠٠٠)	٤٠٠٠٠
زيادة حجم الاستثمار في الذمم المدينة	٠,٨٠*٤٠٠٠٠	٣٢٠٠٠
العائد المطلوب على الاستثمار في الذمم المدينة (٢)	٠,١٥*٣٢٠٠٠	٤٨٠٠
تكلفة الديون المعدومة (٣)	(٠,٠٥*٢٨٨٠٠٠)	١٤٤٠٠
الربح الإضافي الناتج من الزيادة في المبيعات (٣-٢-١)		٣٨٤٠٠

التوصية بزيادة مبيعات الشركة للعمل لأن الربح الإضافي أكبر من التكاليف الإضافية

الصيغة المبسطة للتعبير عن الائتمان التجاري:

يعبر عن الائتمان التجاري بالصيغة المبسطة التالية:

1/10/net 30

وتعني هذه الصيغة:

- حصول العميل على خصم ١% إذا قام بالسداد في فترة ١٠ أيام من تاريخ الشراء، وإذا لم يتمكن من الدفع خلال ١٠ أيام عليه تسديد المبلغ كاملاً في ٣٠ يوم من تاريخ الشراء.

شروط منح الائتمان التجاري:

شروط منح الائتمان التجاري:

تسعى سياسة الائتمان إلى استقطاب عملاء جدد من خلال تمديد فترة التسديد، كما يجب على الإدارة المالية بالمنشأة حث العملاء على السداد المبكر عن طريق منح الخصم النقدي وتنتهج الإدارة في اتخاذ مثل هذه القرارات معيار مقارنة المنافع الإضافية بالتكاليف الإضافية.

١- فترة الائتمان:

- تمديد فترة الائتمان من شأنه أن يؤدي إلى زيادة المبيعات، وبالتالي يكون له تأثير إيجابي على الأرباح.

- من جهة أخرى يؤدي تمديد فترة الائتمان إلى زيادة حجم الاستثمار في الذمم المدينة مما يؤثر سلباً على الأرباح من خلال زيادة تكاليف التحصيل وزيادة أعمار الذمم المدينة، ويمكن أن يؤدي إلى زيادة الديون المعدومة وبالتالي انخفاض الأرباح.

٢- الخصم النقدي:

تستخدم المنشآت الخصم النقدي من أجل حث العملاء على السداد قبل انقضاء فترة الائتمان لما يصاحب ذلك من تأثير على كل حجم المبيعات وحجم الاستثمار في الذمم المدينة وحجم الديون المعدومة وبالتالي الأرباح.

انتهت المحاضره ☺

المحاضرة الرابعة عشر الجزء الثاني

إدارة المخزون..

المحاضرة نظريه اكثر منها عمليه ..ومسلها تعويض مباشر

المخزون: هو العنصر الاهم في رأس المال العامل اذ به تتولد التدفقات النقدية وبدونه لا يمكن ابدأ ان تتم.

مقدمة:

- الاحتفاظ بأنواع مختلفة من المخزون يساعد المنشأة من أداء وظائفها.
- يشمل المخزون: المواد الأولية، البضاعة التامة، ونصف تامة الصنع.
- تعد الإدارة اليومية للمخزون من مسؤوليات مدير الإنتاج بما في ذلك تحديد الحجم المناسب من المخزون، ومستوى الأمان، ونقطة إعادة الشراء.
- مخزون الأمان من السلع تامة الصنع من مهام مدير المبيعات.
- في الغالب إدارة المخزون تكون مشتركة بين أطراف عدة داخل المنشأة، من بينها الإدارة المالية.

مزايا الاحتفاظ بالمخزون:

- ١ • **تفادي فقدان المبيعات:** قدرة المنشأة على تقديم خدمات سريعة للعملاء ترتبط ارتباطاً مباشراً بالإدارة الفعالة للمخزون
- ٢ • **الحصول على خصم على الكميات المشتراة:** عند شراء المواد الأولية بكميات كبيرة.
- ٣ • **تخفيض تكاليف الطلبية:** من خلال قيام المنشأة بطلبات كبيرة بدلاً من طلبات صغيرة.

تكاليف الاحتفاظ بالمخزون:

- ١ • **تكاليف المواد:** الشراء، الترحيل، المناولة
- ٢ • **تكلفة الطلبية:** تكاليف الطباعة، متابعة الطلبية، الاستلام، الفحص، النقل، تكلفة الفرصة البديلة.
- ٣ • **تكاليف الاحتفاظ بالمخزون:** تكاليف التخزين، التأمين، التقادم وفقدان الخصائص الفنية، التلف والسرقة.

- ٤ • **تكاليف الأموال المستثمرة في المخزون:** اقتناء المخزون والاحتفاظ به يمثل أموال مجمدة كان يمكن أن تستثمر في مجالات أخرى.
- ٥ • **تكلفة نفاذ المخزون:** تنتج تكلفة نفاذ المخزون من عدم توفر المخزون من المواد الخام أو المصنعة بالكامل.

أهداف إدارة المخزون:

تهدف إدارة المخزون إلى:

- تقليل التكاليف المرتبطة بالمخزون دون تفريط في مزايا الاحتفاظ بالحجم المناسب منه.
- تحديد الحجم الاقتصادي من المخزون الذي يكون عنده مجموع تكاليف المخزون عند حدها الأدنى.

نموذج الحجم الاقتصادي للطلبية لإدارة المخزون:

يقوم هذا النموذج على الافتراضات التالية:

- أن الطلب على المنتج أو السلعة معروف ومؤكد.
- أن معدل استخدام السلع أو الكمية المباعة يتم بمعدل ثابت خلال الفترة.
- عدم الأخذ في الاعتبار التكاليف المتعلقة بنفاذ المخزون.
- أن المخزون يتم تجديده أو إحلاله فور نفاذ، أي لا يوجد مخزون أمان.

يعتمد هذا النموذج في الأساس إلى تقليل تكاليف المخزون (تكلفة طلب المخزون وتكلفة الاحتفاظ بالمخزون):

تكلفة الاحتفاظ بالمخزون:

تكلفة الاحتفاظ بوحدة من المخزون خلال فترة زمنية محددة، ترتبط ارتباطاً مباشراً بمتوسط المخزون، الذي يعتمد على معدلات طلب المخزون أو معدل تكرار الكمية المطلوبة.

مجموع تكاليف الاحتفاظ بالمخزون:

متوسط المخزون ضرب تكلفة الاحتفاظ بالوحدة الواحدة من المخزون.

متغيرات النموذج:

$D =$ الاحتياجات الكلية للمنشأة خلال السنة.

$n =$ عدد الطلبيات

$Q =$ الكمية التي تطلبها المنشأة في كل مرة.

$H =$ تكلفة الاحتفاظ بالوحدة الواحدة من المخزون.

$O =$ تكلفة الأمر الواحد أو الطلبية الواحدة.

متوسط المخزون: $\frac{Q}{2}$

تكلفة الاحتفاظ: $\frac{H \times Q}{2}$

ملاحظة: العلاقة طردية بين تكلفة الاحتفاظ بالمخزون والكمية المطلوبة.

حساب تكلفة طلب المخزون:

- عدد طلبيات المخزون = $\frac{D}{Q}$

- تكلفة طلب المخزون = $\frac{O \times D}{Q}$

- مجموع تكاليف المخزون: $\frac{H \times Q}{2} + \frac{O \times D}{Q}$

بما أن نموذج الحجم الاقتصادي للطلبة يهدف إلى تحديد كمية الطلبية (Q) التي تعمل تؤدي إلى تخفيض مجموع التكاليف عند حدها الأدنى، والتي تتحقق رياضياً عند النقطة التي تتساوى عندها التكاليفتين:

$$\frac{H \times Q}{2} = \frac{O \times D}{Q}$$

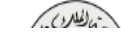
تكلفة الاحتفاظ بالمخزون = تكلفة طلب المخزون

$$HQ^2 = 2OD$$

بحل المعادلة السابقة نحصل على:

$$Q = \sqrt{\frac{2OD}{H}}$$

ومنه:



مثال:

تبلغ الاحتياجات السنوية لشركة الجهاد ١٢٠٠٠ وحدة، وتكلفة الإصدار الواحد للشراء ١٢ ريالاً، وسعر الوحدة ٢٠ ريالاً، وتقدر تكاليف الاحتفاظ بالوحدة ٢٠% من سعر الشراء.

المطلوب:

- تحديد الحجم الاقتصادي للطلبة

- عدد الإصدارات

- دورة المخزون المثلى

- مجموع تكاليف المخزون



:: تعويضات مباشرة ::

الحل:

١- يتم تحديد الحجم الاقتصادي للطلبية (Q) باستخدام المعادلة التالية:

$$Q = \sqrt{\frac{2OD}{H}} = \sqrt{\frac{2 \times 12 \times 12000}{0.2 \times 20}} = 268$$

$$\frac{D}{Q} = \frac{12000}{268} = 45 = \text{عدد الاصدارات (الطلبات)}$$

٣- دورة المخزون المثلى:

يقصد بها الفترة الزمنية بين طلبيتين، أي المدة التي يأخذها المخزون حتى ينفذ. وتحسب كالتالي:

$$\text{عدد أيام السنة (365)} \div \text{عدد الإصدارات} = 365 \div 45 = 8.1 \text{ يوما.}$$

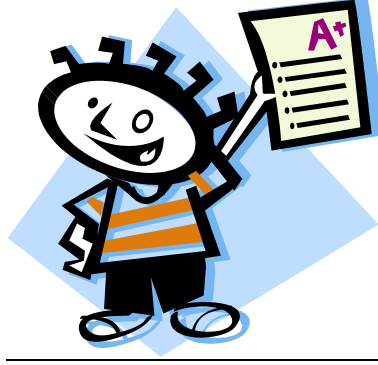
٤- تكاليف المخزون:

- تكلفة الاحتفاظ بالمخزون:

$$\frac{H \times Q}{2} = \frac{(0.2 \times 20) \times 268}{2} = 536$$

$$\frac{O \times D}{Q} = \frac{12 \times 12000}{268} = 536 \quad \text{تكلفة الاصدار:}$$

$$\text{مجموع التكاليف: } 536 + 536 = 1072$$



انتهى المقرر بحمد الله

اسأل الله لي ولكم التوفيق والنجاح

وأى خطأ أرجو التنبيه عليه

ولاتنسوني من خالص دعائكم

Ms.Solo♥♥